جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الإعتدال العربي (2010-2011)

إعداد
عبدالله عبدالحليم أسعد عبدالحليم

إشراف
د. عثمان عثمان

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين
2012م

الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الإعتدال العربي (2010-2011)

إعداد

عبدالله عبدالحليم أسعد عبدالحليم

نوقشت هذه الاطروحة بتاريخ 2012/12/23، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. عثمان عثمان / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. إبراهيم أبو جابر / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

الى من كلله الله بالهيبة والوقار .... الى من علمني العطاء دون انتظار .... الى من أحمل اسمه بكل افتخار .... ستبقى يا والدي كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد.

الى والدتي التي علمتني معنى الحب والحنان والتي كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي.

الى أخي شقيقي وتوأم روحي من تعلمت منه الصبر والمثابرة.

الى عشيرتي وابناء عمومتي
إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة

أقدم عملي هذا راجيا من المولى القبول وحسن الجزاء.

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاه والسلامه على معلم البشرية وهادي الانسانية وعلى آله وصحبه ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين .

أتوجه بالشكر الجزيل الى استاذي الدكتور عثمان عثمان الذي أثرى بحثي بملاحظاته و آرائه

كما أشكر الدكتور ابراهيم أبو جابر والدكتور عبدالرحمن الحاج على قبولهما مناقشة رسالتي وعلى تعقيباتهم التي أصلحت ما فيها من خلل.

والشكر موصول الى أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية .

لكم جميعا أدين بالشكر والعرفان.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الإعتدال العربي (2010-2011)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يُقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالب: **Student's Name:**

التوقيع: **Signature:**

التاريخ: **Date:**

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ط
.0	**مقدمة**	**1**
1.0	مشكلة الدراسة	5
2.0	أسئلة الدراسة	5
3.0	فرضيات الدراسة	7
4.0	أهداف الدراسة	8
5.0	حدود الدراسة	9
6.0	أهمية الدراسة	9
7.0	منهج الدراسة	10
8.0	أجزاء الدراسة	11
9.0	الدراسات السابقة	12
.1	**سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية قبل الثورات الشعبية**	**19**
1.1	أسباب إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية	20
2.1	الوطن العربي في السياسة الأمريكية خلال الحرب الباردة	23
3.1	الوطن العربي في السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة	24
4.1	الخصوصية العربية في السياسة الأمريكية في المنطقة العربية	26
5.1	الوطن العربي في السياسة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001	27
1.5.1	سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية بعد الانتخابات المصرية والفلسطينية	30
2.5.1	دور الولايات المتحدة الأمريكية في تدريب وتمويل نشطاء الديمقراطية في العالم العربي	32

الرقم	الموضوع	الصفحة
6.1	أوباما والاصلاحات الديمقراطية في العالم العربي	34
.2	**الثورة التونسية في السياسة الخارجية الأمريكية**	**37**
1.2	نبذة تاريخية عن العلاقات التونسية الأمريكية قبل ثــورة 17 ديســمبر 2010	38
2.2	مؤشرات عدم الاستقرار في النظام السياسي التونسي	46
3.2	دوافع الثورة التونسية	49
4.2	أحداث الثورة التونسية	52
5.2	خصائص الثورة التونسية	54
6.2	الموقف الأمريكي من الثورة التونسية	57
.3	**الثورة المصرية في السياسة الخارجية الأمريكية**	**63**
1.3	نبذة تاريخية عن العلاقات المصرية الأمريكية قبل ثورة 25 يناير 2011	64
2.3	العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية	69
3.3	العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية	70
4.3	العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية	73
5.3	أحداث الثورة المصرية	75
6.3	الموقف الأمريكي من الثورة المصرية	79
1.6.3	تطور المواقف السياسية الأمريكية من ثورة 25 يناير	79
2.6.3	أبعاد وأهداف الموقف الأمريكي من ثورة 25 يناير	85
.4	**الثورة اليمنية في السياسة الخارجية الأمريكية**	**96**
1.4	نبذة تاريخية عن العلاقات اليمنية الأمريكية قبل ثورة 15 يناير 2011	97
2.4	أهم أحداث الثورة اليمنية	109
3.4	الموقف الأمريكي إزاء مبادرات الرئيس اليمني علي عبد الله صالح لحل الأزمة اليمنية	115
4.4	موقف الولايات المتحدة من الثورة اليمنية	118
5.4	أبعاد وأهداف الموقف الأمريكي من الثورة اليمنية	126
.5	**الثورة البحرينية في السياسة الخارجية الأمريكية**	**132**
1.5	نبذة تاريخية عن العلاقات البحرينية الأمريكية قبل احتجاجات 14 فبراير 2011	133

الرقم	الموضوع	الصفحة
2.5	أبرز أحداث الإحتجاجات في البحرين	139
3.5	الموقف الأمريكي من الإحتجاجات البحرينية	145
4.5	أبعاد وأهداف الموقف الأمريكي من الإحتجاجات البحرينية	148
	الخاتمة	**155**
	قائمة المصادر والمراجع	**162**
	Abstract	**b**

الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الإعتدال العربي (2010-2011)

إعداد

عبدالله عبدالحليم أسعد عبدالحليم

إشراف

د. عثمان عثمان

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الموقف الأمريكي من الثورات والإحتجاجات الشعبية في دول محور الإعتدال العربي، وذلك للوقوف على الأهداف، والغايات الكامنة خلف الموقف الأمريكي الذي بدا مختلفا بل ومتناقضا أحيانا تجاه الثورات، والإحتجاجات التي اندلعت في دول محور الإعتدال العربي، التي رفعت بشكل عام نفس الشعارات والمطالب. لقد وقعت هذه الثورات والإحتجاجات في دول تُعتبر من أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة العربية، وتصنف ضمن دول محور الإعتدال العربي.

امتدت حدود الدراسة المكانية لتشمل كل من: تونس، ومصر، واليمن، والبحرين. فيما اقتصرت الحدود الزمانية للدراسة على الفترة الزمنية الواقعة منذ بدايات الثورة التونسية (17 كانون أول/ديسمبر 2010) وحتى انتهاء الثورة اليمنية بتاريخ (23 تشرين ثاني/نوفمبر 2011).

طرحت الدراسة عدة أسئلة حول أسباب تباين الموقف الأمريكي من كل ثورة من تلك الثورات، وتمحور السؤال الرئيس حول الإستراتيجية الأمريكية في التعامل مع الثورات الشعبية العربية في دول محور الإعتدال العربي، وفي معرض الإجابة على تلك الأسئلة قدمت الدراسة عددا من الفرضيات، كان أهمها: تلك الفرضية التي تنطلق من أن الولايات المتحدة الأمريكية وخلال متابعتها لأحداث الثورات والإحتجاجات الشعبية العربية، إنما حرصت في المقام الأول على حماية مصالحها، والحفاظ على مكتسباتها، وامتيازاتها في دول محور الاعتدال العربي، في ظل التحولات والتغيرات الثورية الجديدة، وأن التباين في الموقف الأمريكي من ثورة إلى

أخرى، إنما كان مرتبطا بتغير الأساليب والأدوات والوسائل، ولا يصل إلى الأهداف التي ظلت ثابتة ودون تغيير يذكر، حيث تمحورت هذه الأهداف في المحافظة على استمرارية العلاقة الأمريكية القوية مع هذه الأنظمة العربية، وعلى بقائها ضمن المعسكر الغربي غير المعارض على الأقل لاستمرار العلاقة، والتعاون السياسي والاقتصادي بل والامني مع واشنطن.

قُسمت الدراسة إلى خمسة فصول دون المقدمة والخاتمة،حيث تطرق الفصل الأول إلى: سياسات الولايات المتحدة في المنطقة العربية قبل اندلاع الثورات الشعبية الحديثة، موضحا أسباب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، ومتناولا التباين الظاهر في سياسات الولايات المتحدة تجاه المنطقة خلال الحرب الباردة وبعدها، وعُقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001،وأخيرا سياساتها تجاه المنطقة العربية، بعد الإنتخابات المصرية عام 2005 والفلسطينية عام 2006.

تناولت الدراسة بالبحث الثورات الأربع التي وقعت في دول محور الإعتدال العربي، وهي: الثورة التونسية، والثورة المصرية، والثورة اليمنية، والإحتجاجات البحرينية، وأفردت لكل واحدة منها فصلا بحثت خلاله في العلاقات الأمريكية بنظام كل دولة من تلك الدول قبل بدء الثورة، ثم حاولت أن تفسر وتحلل الموقف الأمريكي من أحداث كل ثورة على انفراد، للوصول إلى حقيقة غايات وأهداف موقف الولايات المتحدة من كل ثورة من تلك الثورات.

وفي الختام خلصت الدراسة إلى أن الإدارة الأمريكية تعاملت مع الثورات العربية في دول محور الإعتدال انطلاقا من قاعدة تحقيق المصلحة الأمريكية، والحفاظ على مكتسباتها، والسعي للحد من الآثار السلبية للثورات العربية على المصالح الأمريكية في المنطقة، وأن القيم والمُثل التي ما فتأت إدارة الرئيس الأمريكي أوباما تنادي بها، لم تكن إلا في التصريحات والمواقف المُعَدة للإستهلاك الإعلامي فقط، وأن الإدارة الأمريكية حين كانت تطالب بوقف العنف وبحماية الحريات والحقوق، وتطالب بالسماح بحرية التظاهر السلمي، لم يكن دافعها في ذلك قِيميّا، وإنما كانت تهدف إلى تلميع صورتها أمام الآخرين، وإظهارها باعتبارها واحة الديمقراطية والحرية في العالم، وداعمة للثورات العربية، ولحركة التغيير فيها انطلاقا من أن

التغيير السياسي أصبح حتميا, وأن الوقوف في وجه حركة التغيير، والجماهير العربية سوف ينعكس سلبا على مصالحها، واستمرار علاقاتها القوية مع الانظمة الجديدة في بلدان محور الاعتدال العربي، ويوقعها في تناقض واضح مع شعاراتها المعلنة المطالبة منذ فترة ليست بالقصيرة في الاصلاح والحرية والديمقراطية، إضافة إلى قناعة الإدارة الأمريكية بأن دعمها لهذه الانظمة العربية سوف يضعها في خندق واحد مع أنظمة القمع والاستبداد التي بدت تلوح نهاياتها في الافق، ضد الثورات الشعبية العربية المطالبة بالحرية والعدالة والديمقراطية، مما سيعرض مصالحها وتواجدها القوي في هذه البلدان العربية الموالية لواشنطن للخطر.

0. مقدمة

عاشت دول محور الإعتدال العربي نهاية عام 2010 وخلال عام 2011 أحداثا سياسية عظيمة، وفريدة لم تشهدها المنطقة من قبل، تمثلت في ثورات، واحتجاجات شعبية عارمة ذات صبغة مطلبية، تصدرتها المطالب السياسية التي تنوعت وتباينت بدءاً بالمطالبة بحرية التعبير والتظاهر، وانتهاءً بالمطالبة بإسقاط النظام.

انطلقت شرارة الثورات والإحتجاجات العربية من تونس التي أدى نجاح ثورتها وتمكنها من الإطاحة برئيسها زين العابدين بن علي إلى إيقاد جذوة الأمل في نفوس الشباب العربي من المحيط إلى الخليج، فاندلعت الإحتجاجات في معظم دول محور الإعتدال العربي بدءاً بمصر ومروراً باليمن، ودول الخليج العربي والأردن والمغرب والجزائر.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد التقطت إشارات التململ والغضب التي تعم العالم العربي، فتوجهت إلى دول محور الإعتدال محذرة من خطر امتداد حمى الثورات إليها، ومطالبة أنظمتها بالبدء الفوري بإصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية، تقلل من الغضب والإحتقان الشعبي، وتشيع أجواء الرضا والقبول، وتطلق مبادرات ومشاريع الإصلاح سعيا نحو تهدئة الشارع الثائر، بالإستجابة لمطالبه، وإطلاق وعود التغيير والإصلاح، والإعلان عن قرارات وإجراءات فورية، تثبت التوجه الصادق لدى أنظمة تلك الدول نحو الإستجابة لمطالب المحتجين.

انقسمت دول محور الإعتدال العربي تبعا لسرعتها في المبادرة وتمكنها من التحكم وتوجيه مجريات الإحتجاجات فيها إلى قسمين: قسم تمكن من امتصاص غضب الشارع المحتج من خلال حزم من المبادرات والإصلاحات التي مكنت النظام من استعادة الأمن، وأعادت الشارع إلى هدوئه واستقراره المعتاد والتي منها المغرب والأردن والكويت وعمان والجزائر، وقسم آخر من دول محور الإعتدال تباطأت في إطلاق إصلاحاتها، ونزعت بدافع غرورها، واعتمادها على أذرعها الأمنية الطويلة إلى المعالجة الأمنية للإحتجاجات بدلاً من معالجتها سياسيا، إضافة إلى كون معدل السخط والغضب من النظام وحجم الإحتقان الشعبي أكبر من

المبادرات والوعود الإقتصادية والسياسية التي أطلقها النظام، مما جعل مبادرات النظام ووعوده الإصلاحية متأخرة وغير كافية مقارنة بمطالب المحتجين المتزايدة والمتصاعدة، فتواصلت الإحتجاجات وامتدت لتعم أرجاء تلك الدول، وتصاعدت الحركة الإحتجاجية، وتواصلت وازدادت أعداد المحتجين الذين مثلوا كل طبقات وطوائف تلك البلدان، وبموازاة تزايد أعداد الضحايا تصاعدت الإحتجاجات حتى غدت ثورات شعبية عارمة تدرجت في مطالبها السياسية وصولا إلى شعار " الشعب يريد إسقاط النظام" وعمت تلك الثورات كلاً من تونس، ومصر، واليمن، والبحرين.

فاجأت الثورات العربية (ثورات الربيع العربي) العالم أجمع وخصوصا الولايات المتحدة التي وقفت مذهولة أمام روعة الإعداد والتوجيه والتنظيم الذي ميّز الثورات العربية، فقدمها للعالم باعتبارها ثورات شعبية إنسانية حضارية، ذات أهداف ديمقراطية نجحت في إظهار نضج ورقي وحداثة أفكار، ومبادئ القائمين عليها من الشباب العربي الواعي المثقف.

على الرغم من أن الثورات الشعبية التي اندلعت في دول محو الإعتدال العربي رفعت جميعها شعارات حضارية تنادي بالحرية والديمقراطية والعدالة والإصلاح، إلا أن الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس باراك أوباما تبنت مواقف تباينت منها.

تعمدت الإدارة الأمريكية تجاهل الثورة التونسية، وتحاشت التعليق على أحداثها، فبدت الإدارة الأمريكية والإعلام الأمريكي مشغولين عن أحداث الثورة التونسية؛ مما أوحى بتعمدها التعتيم على أحداث الثورة، رغم تزايد حدة وارتفاع دموية أحداثها بفعل تعمد النظام التونسي استخدام القوة المفرطة في محاولات إخمادها، وتواصل الصمت الأمريكي حتى ظهرت علامات انهيار النظام، وميل الكفة لصالح الثورة التونسية وصولاً إلى هروب الرئيس التونسي إلى السعودية عندها خرج الرئيس الأمريكي معلنا وقوف الولايات المتحدة إلى جانب الشعب التونسي ودعمه؛ ليتمكن من بناء نظامه السياسي الديمقراطي الذي ضحى من أجل الوصول إليه.

تعرضت الإدارة الأمريكية لانتقادات شديدة؛ بسبب تجاهلها الثورة التونسية، ووقوفها إلى جانب النظام متجاهلة حقوق الشعب التونسي في الحصول على الحرية والديمقراطية وبدا التناقض كبيرا بين ما تمارسه الولايات المتحدة من انحياز صارخ لمصالحها، وما تنادي به من مبادئ الديمقراطية والحقوق و الحريات.

اندلعت الثورة المصرية متأثرة بالثورة التونسية، ومطالبة بإسقاط النظام المصري الحليف الأكبر للولايات المتحدة. فتابعت الإدارة الأمريكية أحداث الثورة المصرية لحظة بلحظة، ووقفت إلى جانب النظام في بداية الثورة، ثم أخذت تطالب النظام بالإصلاح، وبالإنتقال المنظم للسلطة إخراجا للرئيس مبارك من المشهد السياسي المصري، وإبداله بعمر سليمان مدير مخابراته سعيا لإحتواء الثورة، وتنفيس غضب الثوار وصولا إلى عودة الهدوء وبقاء النظام متماسكا.

أدى وعي شباب الثورة، وإصرارهم على إسقاط النظام إلى إفشال التحرك الأمريكي الساعي إلى تغيير الوجوه والإبقاء على النظام. وتزايدت وتيرة الضغوط على النظام مع فشله في احتواء الثورة أو قمعها مما حمل الإدارة الأمريكية وبدافع حرصها على الأمن والإستقرار الإقليمي الذي يحقق الأمن لإسرائيل، والحماية للمصالح الأمريكية في المنطقة إلى المطالبة بتنحي الرئيس مبارك، وتسليم قيادة البلاد للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي يحظى بثقة المصريين وبذلك تخلت الولايات المتحدة عن حليفها الأول في المنطقة؛ مما أثار استياء باقي حلفائها وبخاصة الخليجيين.

بالتزامن مع الثورة المصرية اندلعت الثورة اليمنية المطالبة بتنحي الرئيس علي عبدالله صالح حليف الولايات المتحدة في الحرب على ما يسمى"الإرهاب"، الذي أدارت الولايات المتحدة على أرضه معركة مفتوحة مع تنظيم القاعدة، فتجاهلت الولايات المتحدة مناشدات المحتجين وصرخات الثوار المطالبة بتنحي الرئيس اليمني، وتجنبت التعليق على أحداث الثورة، رغم كثافة حشود الثوار، ووحشية ردود النظام، ووقوع العديد من المجازر، وسقوط مئات القتلى وآلاف المصابين، مما أطال أمد الثورة اليمنية لتتجاوز العشرة شهور حتى بدا اليمن سائرا

باتجاه الهاوية وأن دعم الرئيس اليمني علي عبدالله صالح لا يخدم مصالح الولايات المتحدة، وأن التشبث ببقائه يكلف الولايات المتحدة أثمانا ليست على استعداد لدفعها، طالما أن هنـــاك بـــديلا مناسبا يتم من خلاله حماية المصالح الأمريكية في المنطقة.

ضغطت الولايات المتحدة باتجاه توقيع الرئيس صالح على المبادرة الخليجية التي حملت بصمات أمريكية، بما يضمن تنحي الرئيس اليمني عن الحكم، وتسلم نائبه إدارة شؤون اليمن في مرحلة انتقالية، يتم الإعداد خلالها لإنتخابات رئاسية وبرلمانية تلبي مطالب الثورة.

أما على مستوى البحرين فقد اندلعت الإحتجاجات فيها بُعيد نجاح الثـــورة المصـــرية، مطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية، ثم ما لبثت أن صعّدت من مطالبها، حتـــى بلغـــت حـــد المطالبة بإسقاط النظام أسوةً بباقي الثورات، والإحتجاجات العربية، إلا أن اللون الطائفي الـــذي صبغ الإحتجاجات البحرينية أظهرها على أنها ثورة الأغلبية الشيعية في وجه نظام يمثل الأقلية السنية، وعلى خلفية العداء بين الأنظمة الخليجية والنظام الإيراني من جهة، والمواجهـــة غيـــر المعلنة بين الولايات المتحدة والنظام الإيراني من جهة ثانية، وقفت الولايـــات المتحـــدة موقفـــا ظاهريا وسطا بين المحتجين والنظام مطالبة النظام بإكمال إصلاحاته، ومطالبة المحتجين بتجنب العنف واتباع النهج السلمي في التظاهر، إلا أن جنوح الأحداث نحو العنف، وتعمد المحتجـــين تعطيل الحياة الإقتصادية والسياسية وحدوث حالة الإصطفاف داخل المجتمـــع البحرينـــي بـــين مناهض ومؤيد للنظام، وفي الوقت الذي بدأت الكفة تميل لصالح المحتجين، أخـــذت الولايـــات المتحدة تحذر النظام من خطورة الوضع وتومئ بضرورة حسم الأمور خوفا من انهيار النظـــام مما مثل ضوءً أخضر استثمره النظام البحريني، واستقدم قوات "درع الجزيرة " مســـتقويا بهـــا لقمع الإحتجاجات، واحتواء الأوضاع وصولا إلى عودة الهدوء الحذِر إلى الشارع البحريني.

أمام هذه المواقف الأمريكية المتباينة من الثورات والحركات الإحتجاجية التي أطاحـــت بأنظمة ورؤساء يُصنفون باعتبارهم حلفاء للولايات المتحدة، وتســـمى بلـــدانهم بـــدول محـــور الإعتدال العربي، وجد الباحث نفسه مدفوعا للبحث في أسباب ودوافع وخلفيـــات التبـــاين فـــي الموقف الأمريكي من الثورات والاحتجاجات الشعبية، التي حصلت في دول محـــور الإعتـــدال

العربي، وتحليل المواقف الأمريكية التي تبدو متناقضة في ظاهرها، وقد تكـــون متوافقـــة فـــي باطنها والوصول إلى الحقيقة الكامنة خلف هذه المواقف من التحولات الثورية الشعبية في دول محور الإعتدال العربية.

1.0 مشكلة الدراسة

اندلعت الثورات والإحتجاجات الشعبية العربية في دول محور الإعتدال العربي في وقت متزامن تقريبا، ورفعت جميعها شعارت تطالب بالإصلاحات السياسية والإقتصادية، التي تُعطي للإنسان العربي حقوقه المهضومة، وتوفر له ظروف العيش الكريم، وتصاعدت مطالب شـــباب الثورات وصولا إلى المطالبة بإسقاط النظام كرد على عناد الأنظمـــة، واعتمادهـــا المعالجـــات الأمنية بدلا من المعالجات السياسية.

وبالرغم من أن الثورات والإحتجاجات موضوع الدراسة انـــدلعت فـــي دول صُـــنفت أنظمتها باعتبارها أنظمة موالية للولايات المتحدة، وتدور في الفلك الأمريكي ويُعتبر رؤســـاؤها حلفاء سياسيون وشركاء في الحرب الأمريكية على الإرهاب وتتمع أنظمتهم بعلاقات سياســـية واقتصادية وطيدة مع الولايات المتحدة، إلا أن الموقف الأمريكي من تلك الأنظمـــة ورؤســـائها الذين واجهوا ثورات شعبية مطالبة باسقاط النظام تباين بشكل واضح ومثير للاستغراب.

لذا تكمن مشكلة الدراسة في التباين الواضح في الموقـــف الأمريكـــي مـــن الثـــورات والإحتجاجات الشعبية التي اندلعت في دول محور الإعتدال، وكذلك التباين في الموقف الأمريكي من رؤساء تلك الدول حتى بدا وكأن الإدارة الأمريكية عانت من الإرتباك، وتخبطت في مواقفها ومعالجاتها لأحداث تلك الثورات مما دفع الباحث إلى تتبع المواقف الأمريكيـــة مـــن الثـــورات والإحتجاجات في دول محور الإعتدال العربي، وصولاً لتحليل دوافع هذه المواقف وأغراضـــها ومراميها.

2.0 أسئلة الدراسة

تنطلق الدراسة من عدة تساؤلات أهمها:

1- لماذا تجاهلت الإدارة الأمريكية الثورة التونسية، وتعمدت التعتيم على أحداثها رغم سلميتها وتوافق مطالبها بالإصلاح والحريات والديمقراطية مع الإستراتيجية الأمريكية، الهادفة إلى نشر الديمقراطية وحماية الحقوق والحريات؟

2- ما هي مبررات ودوافع قيام الولايات المتحدة بالمتابعة الحثيثة لأحداث الثورة المصرية وقيام الإدارة الأمريكية بالضغط على حليفها الإستراتيجي في المنطقة، لحمله على التنحي رغم كون النظام المصري برئاسة حسني مبارك مثّل وكيلا مخلصا للولايات المتحدة في العديد من الملفات المهمة في المنطقة كملف حصار غزة، وملف المصالحة الفلسطينية، وملف علاقة العرب بإيران، وملف قيادة دول محول الإعتدال العربي؟

3- لماذا تجنبت الإدارة الأمريكية الضغط على الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح لحمله على التنحي استجابة لمطلب الثورة، واكتفت بتأييد مبادراته المتعددة، رغم المجازر التي اقترفها نظامه التي أوقعت مئات القتلى وآلاف الجرحى، وكادت أن تقود اليمن إلى منزلق حرب أهلية؟

4- لماذا أيدت الإدارة الأمريكية استقواء النظام البحريني بقوات درع الجزيرة لاحتواء الإحتجاجات المطالبة بالديمقراطية، وأعلنت أن دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين ليس غزوا، وما مبررات إصرارها على ضرورة أن يقوم النظام البحريني بمواصلة واستكمال إصلاحاته السياسية وتجنبها المطالبة بأن يكون نظام الحكم في البحرين نظاما ديمقراطيا يكفل حق الأغلبية في حكم الأقلية؟

5- لماذا تبدو المواقف الأمريكية من الثورات والإحتجاجات العربية الحديثة المطالبة بالحرية والديمقراطية والإصلاح السياسي والإقتصادي متباينة ومثيرة للإستغراب، إلى الحد الذي يثير الالتباس في فهم الإستراتيجية الأمريكية في التعامل مع هذه الثورات والحركات الإحتجاجية؟

3.0 فرضيات الدراسة

1- تفترض الدراسة أن الإدارة الأمريكية تعمدت تجاهل الثورة التونسية إعلاميا؛ خشية انتقال عدوى الثورة لدول عربية أخرى يعيش مواطنوها نفس ظروف القمع والتخلف والبؤس الذي يعيشه الشعب التونسي، وتجنبت إدانة ممارسات النظام المفرطة في العنف ثقةً في قدرات النظام الأمنية وأملا في قمع الثورة، ونجاحه في إعادة الهدوء والنظام إلى الشارع التونسي كما كان يحدث في الإحتجاجات السابقة.

2- تفترض الدراسة أن الإدارة الأمريكية تابعت بحساسية عالية أحداث الثورة المصرية؛ لما للنظام المصري من أهمية استراتيجية في المنطقة، وللدور المحوري الذي يقوم به النظام المصري خدمة للسياسات وللمصالح الأمريكية والإسرائيلية، وللقناعة الأمريكية بأن الإستقرار والأمن في المنطقة مرتبط باستقرار مصر، مما دفع الإدارة الأمريكية إلى الضغط باتجاه الإسراع في إنهاء الثورة المصرية بالإستجابة لمطلبها بإسقاط النظام واختزاله في تنحي مبارك لصالح المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي تربط أعضاءه بالإدارة الأمريكية علاقات على درجة عالية من التنسيق والتعاون.

3- تفترض الدراسة أن الإدارة الأمريكية كانت مقتنعه بأن الثورة اليمنية غير قادرة على إسقاط النظام؛ بسبب حالة التكافؤ الناجمة عن انقسام الشعب اليمني بين مؤيد للثورة، ومؤيد للنظام. كما أن تأكيد شباب الثورة على سلمية ثورتهم جعل الإدارة الأمريكية مطمئنة إلى عدم انزلاق اليمن إلى مستنقع حرب أهلية، تنشر الفوضى التي تُعتبر بيئة مثالية تستثمرها التنظيمات "الإرهابية " – من منظور أمريكي – في الإعداد لمهاجمة الأهداف الأمريكية في اليمن والمنطقة، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى التمسك بالرئيس اليمني لأطول فترة ممكنة كونه حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة في حربها على تنظيم القاعدة الذي ينشط في جنوب الجزيرة العربية.

4- تفترض الدراسة أن تخوف الإدارة الأمريكية من نجاح الإحتجاجات البحرينية في إسقاط النظام وقدوم نظام بحريني ديمقراطي بأغلبية شيعية تربطه بإيران روابط مذهبية- قد

يخرج البحرين من فلك حلفاء الولايات المتحدة في الخليج- دفع الإدارة الأمريكية إلى اعتبار استقدام النظام البحريني قوات درع الجزيرة لحفظ الأمن والإستقرار واحتواء الإحتجاجات عملا مشروعا، ولا يستوجب الإدانة. كما أن إصرارها على أن يستكمل النظام البحريني إصلاحاته السياسية وتجاهلها الحديث عن التحول الديمقراطي في البحرين يؤكد خوفها من تمكن الأغلبية الشيعية البحرينية – في ظل نظام ديمقراطي – من تسلم مقاليد الحكم بدلاً من آل خليفة الذين يشكلون أقلية في البحرين.

5- تفترض الدراسة أن الإدارة الأمريكية في متابعتها لأحداث الثورات والإحتجاجات العربية إنما حرصت على حماية مصالحها والحفاظ على مكتسباتها وامتيازاتها، التي تتحقق من خلال الاستقرار والأمن في المنطقة، والتي حصلت عليها بفضل علاقاتها المميزة مع أنظمة حكم تلك الدول، وبالتالي فإن ردود أفعالها ومواقفها من تلك الثورات كانت محكومة بمعادلة مصالحها في المنطقة، ونتيجة لاختلاف وخصوصية كل ثورة من تلك الثورات فقد وقفت الإدارة الأمريكية مواقف وتبنت ردودا مختلفة حماية لمصالحها ومصالح حلفائها وتقليلاً للخسارة المتحققة بسبب تنحي رأس النظام، وبالتالي فإن التغيير الظاهر في الأدوات والوسائل الأمريكية في معالجة تلك الثورات لا يستبطن تغييرا في الأهداف التي تتمحور دائما حول المحافظة على المصلحة الأمريكية العليا.

4.0 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تتبع المواقف الأمريكية من الثورات والإحتجاجات الشعبية التي عمت دول محور الإعتدال العربي، ومراقبة التغيير في المواقف الأمريكية من الثورات والإحتجاجات الشعبية من بلد إلى آخر، سعيا نحو تحليل دوافع ومنطلقات المواقف الأمريكية من الثورات العربية، ثم استشرافا لمرامي وأهداف وغايات هذه المواقف المتباينة ولفهم فيما إذا كان هناك استراتيجية أمريكية جديدة في المنطقة العربية خاصة وأن تزامن الثورات والإحتجاجات العربية وتباين الموقف الأمريكي منها قد وضع العديد من علامات الإستفهام حول سبب تباين

الموقف الأمريكي من الإحتجاجات الشعبية، رغم كونها جميعا ترفع نفس الشـــعارات وتهـــدف لتحقيق الإصلاح السياسي وصولا إلى الحرية والتحول الديمقراطي.

5.0 حدود الدراسة

ترتبط حدود الدراسة الزمنية ببدء مرحلة الثورات والاحتجاجات الشعبية العربية الحديثة في نهاية عام 2010 وحتى انتهاء الثورة اليمنية في تشرين ثاني/ نوفمبر 2011، تلك الثورات التي انطلقت من تونس وامتدت لتصل مصر واليمن والبحرين، مع العودة إلى ما قبـــل مرحلـــة الثورات العربية للإطلاع على الموقف الأمريكي من الأنظمة الحاكمة في تلك الدول. أما الحدود المكانية فهي تنحصر في حدود دول محور الإعتدال العربي التي شهدت ثـــورات واحتجاجـــات شعبية حديثة، وفي دوائر صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية.

6.0 أهمية الدراسة

جاءت الدراسة في وقت تشهد فيه دول محور الإعتدال العربي ثـــورات واحتجاجـــات شعبية تطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية في منطقة عانت طويلا من التخلـــف الإقتصـــادي مقارنة بغيرها من دول العالم وتتطلع إلى الإصلاح السياسي، الذي يحفظ لها حقوقها ويصـــون حرياتها، ويقود أنظمتها إلى التحول الديمقراطي الذي يعتبر رافعة النمو والتطـــوير، والرخـــاء الذي تنشده شعوبها.

وعلى الرغم من رفع شباب الثورات العربية شعارات تتوافق مع ما تنادي بـــه الإدارة الأمريكية من الحقوق والحريات باعتبارها مبادئ إنسانية عالمية يجب أن تنعم بها كل شـــعوب الأرض وبرغم مطالبة شباب الثورات العربية بتحول أنظمتهم السياسية إلى النظام الـــديمقراطي الذي تعتبر الإدارة الأمريكية نفسها واحته والمبشرة بفضائله.

وبرغم إصرار شباب الثورات العربية في دول محور الإعتدال العربي علـــى ســـلمية ثوراتهم، ونجاحهم في قيادة وإدارة شؤون ثوراتهم، بصورة عكست مقـــدار وعـــي وحضـــارة ووطنية شباب الثورة مما قدم الثورات العربية في دول محور الإعتـــدال العربـــي باعتبارهـــا

أنموذجا حضاريا فريدا، ومدرسة فكرية جديدة في مواجهة الشعوب لأنظمة دكتاتورية قمعية وفاشلة باتجاه التغيير السلمي نحو تحول ديمقراطي حقيقي يحفظ الحقوق والحريات ويحقق تنمية شاملة تعود منافعها على شعوبها، وتفتح آفاق النمو والتطور المنشود.

تأتي أهمية الدراسة من كونها تتتّبع وترصد وتحلل المواقف الأمريكية من الثورات والإحتجاجات الشعبية في دول محور الإعتدال العربي، في محاولة لتفسير التباين المثير للإنتباه والإستغراب من المواقف الأمريكية من الثورات العربية.

7.0 منهج الدراسة

انتهج الباحث في هذه الدراسة منهج تحليل المضمون الذي استخدمه لتفسير العديد من التصريحات والمواقف الأمريكية من الأحداث التي وقعت خلال فترة الدراسة ذلك أن منهج تحليل المضمون هو أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر أوالمضمون الصريح، وصفا موضوعيا حيث يسعى الباحث إلى تحليل التصريحات والمواقف الأمريكية من الثورات والإحتجاجات العربية في دول محور الإعتدال العربي، للوقوف على أهداف وغايات الإدارة الأمريكية من هذه المواقف.

يعتبر منهج تحليل المضمون ملائما للدراسة التي تسعى إلى معرفة واستجلاء الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية خلال فترة التحولات الثورية العربية، ومعرفة ما إذا كان قد حدث تحول حقيقي في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية، أم أنه تحول ظاهري شكلي ومرحلي، لا يعكس حقيقة توجهات ونوايا ومخططات الإدارة الأمريكية في المنطقة.

كما استخدم الباحث منهج التحليل المقارن الذي يستعمل المقارنة كأداة معرفية حيث أن المقارنة تعني المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر، بهدف تقرير أوجه الشبه والإختلاف فيما بينهما وحيث أن الدراسة تتتبع المواقف الأمريكية من الثورات والإحتجاجات في دول محول الإعتدال العربي بهدف التوصل إلى أهداف وغايات هذه المواقف، فإن الباحث يجد أن منهج التحليل المقارن للمواقف والتصريحات الأمريكية يخدم أغراض الدراسة، ويساعد في التوصل إلى حقيقة

الدوافع الكامنة خلف المواقف الأمريكية المتباينة من الثورات والإحتجاجات الشعبية في دول محور الإعتدال العربي.

8.0 محتوى الدراسة

قسمت الدراسة إلى خمسة أجزاء على النحو التالي:

مقدمة الدراسة وفرضياتها، وتتطرق إلى أهداف الدراسة، وأهميتها، والدراسات السابقة التي استفاد الباحث منها.

الجزء الأول: يتناول سياسات الولايات المتحدة في المنطقة العربية قبل اندلاع الثورات والإحتجاجات الشعبية الحديثة، موضحا الأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربية في السياسة الأمريكية الخارجية، ويتطرق الباحث إلى سياسات الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية خلال الحرب الباردة وبعدها، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ويعرج على سياسات الولايات المتحدة في المنطقة العربية بعد الإنتخابات المصرية والفلسطينية الأخيرة، وختاما يعرض موقف الرئيس (باراك أوباما) من الديمقراطية في العالم العربي.

الجزء الثاني: يبحث في الثورة التونسية بدءً بالعلاقات الأمريكية التونسية قبل الثورة، ومؤشرات عدم الإستقرار في النظام التونسي، ثم يتناول بالدراسة دوافع وأحداث وخصائص الثورة التونسية، ويسلط الباحث الضوء في الجزء الأخير على الموقف الأمريكي من الثورة التونسية، ويقوم بتحليل ذلك الموقف.

الجزء الثالث: يناقش هذا الفصل الثورة المصرية بدءً بالعلاقات الأمريكية المصرية قبل الثورة، وينتقل إلى سرد أهم أحداث الثورة والموقف الأمريكي منها، وأخيرا يحلل تطورات الموقف الأمريكي من الثورة المصرية.

الجزء الرابع: يتتبع الباحث الثورة اليمنية مُبتدئاً بالعلاقات الأمريكية اليمنية قبل الثورة، مرورا بأحداث الثورة والمبادرات المتعددة لإنهائها، ثم الموقف الأمريكي منها، وأخيرا تحليل الموقف الأمريكي من الثورة.

الجزء الخامس: بحث في الإحتجاجات البحرينية مبتدئاً بالعلاقات الأمريكية البحرينية، ثم أحداث الإحتجاجات البحرينية والموقف الأمريكي منها، وأخيرا تحليل الموقف الأمريكي من احتجاجات البحرين.

الخاتمة.

9.0 الدراسات السابقة

*** عدنان هياجنه وآخرون: "الموقف الإستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية". مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، عمان، 2011.**

ناقش الفصل الأول من الدراسة الموقف الإستراتيجي الأمريكي من التحولات السياسية في المنطقة العربية، منوها إلى أن صناع السياسة الأمريكية لم يتوقعوا حجم التحولات والثورات التي اندلعت في العالم العربي، مشيرا إلى أنه لا يمكن الحديث عن تغير في الإستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي، مالم تتحرر الولايات المتحدة من معضلتين مرتبطتين بالمنطقة العربية: الأولى: معضلة المصالح على حساب القيم، والثانية: معضلة أمن إسرائيل.

ويؤكد الكاتب على أن المصالح الأمريكية في المنطقة لم تتغير، وتركزت وفق ما حددته وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلنتون)، في التعاون الأمني القوي مع الأنظمة العربية، والسلام بين إسرائيل والعرب بما يضمن حماية أمن إسرائيل، ومنع إيران من امتلاك قدرة نووية عسكرية، وأخيرا محاربة الإرهاب ممثلاً بـ "القاعدة".

وأشار الكاتب إلى أن الولايات المتحدة لن تتدخل في الحراك العربي، تاركة للشعوب حرية الحركة وتقرير مصيرها بنفسها، وستتدخل في الوقت المناسب، بشكل لا يؤدي إلى خسارتها للأنظمة إن استطاعت تأهيل نفسها، أو الشعوب إن لم تقبل هذه الأنظمة.

ويختم الكاتب بأن المصالح الأمريكية في المنطقة العربية ستتضرر إن بقيت على نفس الإستراتيجية، لأنها لن تتمكن من رؤية النظام العربي الجديد الذي يتشكل ذاتيا وفق رأي الكاتب.

*** إبراهيم علوش وآخرون: "التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي الدلالات الواقعيـــة والآفاق المستقبلية". مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، عمان، 2011.**

اشتمل الكتاب على قسمين أساسيين : الأول يرصد ظاهرة الثورات الشعبية العربية من حيث تداعياتها ودلالاتها المختلفة، والثاني يتناول رؤية مستقبلية حول تطورات الثورات ومآلاتها مع التركيز على عام 2011.

وبتوصيف واقع الثورات العربية يخرج الكاتب بالدلالات الأساسية التالية:

1- سلمية الثورات الشعبية العربية في مقابل دموية وعنف الأنظمة والنخب الحاكمة.

2- سقوط شرعية فلسفة "الإستقرار" في مقابل بروز شرعية "التغيير".

3- هشاشة الأنظمة الحاكمة القائمة على حماية الأجهزة الأمنية.

4- الخروج من عقلية الوهن والضعف إلى حالة الفعل التغييري والحضاري.

ويقسم الكاتب الخارطة الثورية في العالم العربي إلى ثلاثة أقسام:

الأول: دول عرفت الثورة وحققت قدرا مهما من النجاح.

الثاني: دول ما تزال الثورة مشتعلة فيها.

الثالث: دول تعيش حالة ترقب لحظة الميلاد، وما تزال في مرحلة ما قبل الثورة.

وقد تناول المبحث الثاني دور القوى السياسية الخارجية في الثورات الشعبية، وآليـــات تعاملها معها، وحدد الكاتب القوى الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية وإســـرائيل، وانطلـــق الباحث من مقاربة أن الثورات الشعبية العربية عام 2011 انتفضت ضد "الأنظمة الدكتاتوريـــة العربية" التي هي "أمريكية بالوكالة"، مثلما ثارت شعوب شرق أوروبا عام 1989 ضد أنظمتها، التي كانت خاضعة للإتحاد السوفيتي، ويرى الكاتب أن الولايات المتحدة الأمريكية هي "الخاسر

الأكبر" من ثورات الشعوب العربية، ويؤكد أن الموقف الأمريكي من الثورات العربية عكس ارتباكا واضحا في البداية وتطور مع تطور الثورات.

*** "الأبعاد الخارجية للثورات والإنتفاضات الشعبية العربية"، داود تلحمي، مجلة سياسات، العدد16، ص127، 2011.**

يرى الكاتب أن الثورات والإحتجاجات العربية الحديثة، ليست فقط أحداثاً استثنائية على صعيد المنطقة العربية، بل هي أحداث ذات بُعد عالمي بالغ الأهمية والتأثير، إذ يتطرق الكاتب في هذه المقالة إلى البحث في إمكانية وجود أيادٍ خارجية تحرك الثورات وتدفع باتجاه تصعيدها، ويحاول رصد ردود الفعل الخارجية على هذه الثورات، وخاصة رد الفعل الأمريكي، كما يبحث في احتمالية وجود تدخلات خارجية بعد اندلاع الثورات، للتحكم فيها وتوجيهها والتأثير في مآلاتها النهائية.

في معرض دراسته للثورة التونسية، يرى الكاتب أن الموقف الأمريكي من الثورة التونسية كان مرتبكا ومترددا وغير واضح، بل ومتخوفا من التغيير، ويورد العديد من المواقف والتصريحات التي تصب في خانة العداء الأمريكي للثورات العربية في أيامها الأولى، وينتقل الكاتب ليرصد التحولات في الموقف الأمركي باتجاه تقبل الثورات، والسعي نحو التأثير اللاحق على نتائجها.

يفرد الكاتب جزءً كبيرا من المقالة لتسليط الضوء على المحاولات الأمريكية الهادفة إلى الحد من تأثيرات الثورات العربية واحتوائها، وضمان إعادة بناء النظام السياسي فيها أو في معظمها بما لا يتعارض مع المصالح الأمريكية وما لا يضر بهذه المصالح من جهة، وحرصها على موقع ودور الدولة الإسرائيلية في المنطقة من جهة أخرى.

*** في إطار تحليل الرؤية الأمريكية لمسألة الديمقراطية السياسية في تونس، الأستاذ طاهر الأسود، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، أقلام أون لاين، العدد العاشر، السنة الثالثة، فبراير 2004.**

يرى الأستاذ الطاهر الأسود أن الإستراتيجية الأمريكية الدافعة باتجاه تحول ديمقراطي في العالم العربي، اصطدمت بحقيقة أن التحول الديمقراطي في الأقطار العربية سيفسح المجال أمام حركات الإسلام السياسي لتعتلي سدة الحكم في الكثير من الدول العربية، ويذكر الكاتب أن أحد المخاوف الشائعة لدى السياسيين الأمريكيين بخصوص التحول الديمقراطي هو "خطر" سيطرة المناهضين للسياسات الأمريكية على أي انتخابات جدية ونزيهة.

يشير الكاتب إلى وجهتي نظر تتنازعان الإدارة الأمريكية الحالية في العلاقة بموقفها من "ديمقراطية إسلامية" ومن الدكتاتوريات العربية الحالية، وحول العديد من الأسئلة المتعلقة بالموقف الواجب اتخاذه من الحركات الإسلامية، وهل فِكر كل الإسلاميين مماثل لفكر القاعدة، وهل أن حكومة يقودها إسلاميون هي بالضرورة حكومة غير ديمقراطية.

ويذكر الإستاذ الطاهر الأسود أن هناك تيارا يدفع الإدراة الأمريكية باتجاه البحث عن حلول وسط مع الظاهرة الإسلامية، بسبب ترسخ القناعة الأمريكية المتزايدة بهشاشة الأنظمة السياسية العربية، وهو ما يهدد بحسب الرؤية الأمريكية الأمن القومي الأمريكي، قبل أن يكون انتهاكا لحقوق الإنسان العربي، حيث أصبحت الإدارة الأمريكية أقل استعدادا لتقبل الخطاب الرسمي التونسي المهترئ حول "التطرف الإسلامي" في العالم، ويؤكد الكاتب في خطاب يوجهة للحركات الإسلامية، أنه أصبح من المعروف أن الأمريكيين لا يحترمون إلا الأطراف القوية، ولن يدفع الأمريكيين إلى الإقرار بالدور الأساسي الذي يجب أن تلعبه الحركات الإسلامية في تونس إلا ما تساويه من وزن على مستوى الدعم الشعبي.

*** فارس تركي محمود: "العلاقات المصرية الأمريكية 1991 – 2001". مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.**

سلط الأستاذ فارس تركي خلال بحثه في العلاقات المصرية الأمريكية الضوء على العلاقات بين النظام المصري بقيادة الرئيس السابق حسني مبارك وواشنطن، بكافة أبعادها السياسية والإقتصادية والعسكرية، وتتّبع مسار هذه العلاقة مركزا على أبرز الأحداث التي أثرت

وتأثرت بها، وقد قسم البحث إلى عدة محاور، تناول المحـــور الأول مـــوجز عـــن العلاقـــات المصرية الأمريكية منذ بداية تأسيسها في النصف الأول من القرن التاسع عشر وحتى نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين، وفي المحور الثاني تتّبع العلاقات السياسية بين البلدين خلال عقد التسعينات، وفي المحور الثالث تناول المستوى الإقتصادي للعلاقة وتأثره وتـــأثيره بالمســـتوى السياسي، فيما أفرد المحور الرابع للعلاقات العسكرية بين البلدين.

توصل الباحث إلى أن متانة العلاقات المصرية الأمريكية، مبنية على الحقيقة القائلة أن القاهرة تُمثل اللاعب الإقليمي الأهم في منطقة شديدة الحساسية والأهمية للمصالح الأمريكيـــة، بينما تُمثل واشنطن اللاعب الدولي الأهم، والأكثر قوة، في عالم لا تستطيع دوله مثل مصر أن تحيا وتحل مشاكلها دون تحالف مع قوى عالمية، وبالتالي فإن إقليمية الدور المصري، وعالمية الدور الأمريكي، يعطي العلاقات المصرية الأمريكية ميزة عدم انحسار نتـــائج وتـــداعيات أي تحسن أو تدهور يصيب تلك العلاقات على طرفي العلاقة فقط، بل تمتد تلك الآثار والتـــداعيات إلى أطراف أخرى.

يرى الكاتب أن العلاقات الإقتصادية، أقوى جانب من جوانب العلاقة بين الطرفين وهي صمام الأمان والكابح الذي يمكن من خلاله السيطرة على أي توتر أوخلل قد يصيب المستويات الأخرى للعلاقة، كما أن عقد التسعينات وما شهده من تدخل عسكري أمريكي في المنطقة، أثبت الأهمية العسكرية الإستراتيجية لمصر بالنسبة للولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة، مـــادفع الإدارة الأمريكية إلى السعي نحو توطيد وتعزيز علاقاتها بها.

*** فرانسوا برجا وآخرون: "كتاب اليمن والعالم". مركز دراسات المستقبل والمركز الفرنســـي للدراسات اليمنية، الطبعة الأولى، القاهرة، عربية للطباعة والنشر، 2002.**

كتاب اليمن والعالم جمع أوراق ندوة علمية حول اليمن، تناولت أحداث العشرية الأخيرة من القرن العشرين مع إطلالة على الألفية الثالثة، ترصد الندوة التحولات السياسية والإقتصادية

والإجتماعية من موقع التأثير والتأثر بالمتغيرات العالمية، وتستشرف ماهية وطبيعة المستقبل لليمن.

اشتمل الكتاب على العديد من الأوراق البحثية التي تتمحور حول اليمن وعلاقاته بمحيطه الإقليمي والدولي، وتسلط الضوء على الأوضاع الداخلية لليمن خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2000، ويُعرج الكتاب على أبرز الأحداث التي مر بها اليمن، وكان لها تأثيرا عميقا لامس الواقع السياسي والإقتصادي والإجتماعي للإنسان اليمني والنظام اليمني.

أفرد الكتاب فصلاً للعلاقات اليمنية الأمريكية خلال الفترة نفسها، للكاتب حمود منصور تناول التطور التاريخي للعلاقات اليمنية الأمريكية، بدءً بالوحدة اليمنية والموقف الأمريكي منها، مرورا بغزو العراق للكويت وحرب الخليج الثانية، وتداعياتها على العلاقات اليمنية الأمريكية، ثم حرب الإنفصال عام 1994، والنزاع الحدودي بين اليمن وأريتريا عام 1995، وتناول الكاتب التكيف اليمني مع متطلبات الحرب الأمريكية على الإرهاب.

أكد الكاتب على أن المصالح الحيوية الأمريكية تمثل الأولوية القصوى في الإهتمام الإستراتيجي الأمريكي، وهذه المصالح تتركز في الحفاظ الكامل على النفط كمصلحة أمريكية استراتيجية، ومكافحة الإرهاب، وعملية السلام بين اسرائيل والعرب، أما قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان فإنها تعتبر أهدافا، وليست من المبادئ التي تمثل المصالح الحيوية لأميركا.

قسم الكاتب فصل العلاقات اليمنية الأمريكية إلى عدة محاور، ناقش في المحور الأول موقع اليمن وأهميته الإستراتيجية، وفي المحور الثاني ركز الضوء على الموقف اليمني من عملية السلام والإملاءات الأمريكية تجاهها، وفي المحور الثالث تناول الإصلاحات الإقتصادية والتكيف مع العولمة الأمريكية، وناقش المحور الرابع متطلبات الديمقراطية وحقوق الإنسان في العلاقات اليمنية الأمريكية، وركز المحور الخامس على الإشتراطات والمطالب الأمريكية للحد من تنامي التيار الإسلامي في اليمن، ومطالبة اليمن بموقف واضح وصريح من الإرهاب والجماعات الدينية المتطرفة، والتعاون في مكافحة الإرهاب الدولي، وفي المحور السادس تطرق

الكاتب إلى التعاون العسكري بين اليمن والولايات المتحدة وفرص منح تسهيلات للبحرية الأمريكية.

*** أمين حطيط: "موقع البحرين في الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط". مركز البحرين للدراسات، 3 تموز/يوليو 2012.**

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى سبب الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط، معرجاً على المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية، تلك المصالح التي استوجبت استراتيجية أمريكية جديدة قائمة على الوجود العسكري المباشر، قرب منابع النفط وقرب الممرات المائية، والداعم لبقاء اسرائيل دولة قوية وآمنة، مما تطلب قواعد عسكرية أمريكية منتشرة على طول المنطقة وعرضها، حيث خلص الباحث إلى الأهمية الكبيرة للمملكة البحرينية في الإستراتيجية الأمريكية القائمة على حماية المصالح الأمريكية.

يشير الباحث إلى أن أميركا التي استصدرت قرارا أمميا يسمح لقوات حلف النيتو بضرب كتائب القذافي حماية للشعب الليبي، لزمت الصمت تجاه دخول قوات "درع الجزيرة" إلى البحرين ما أوحى بموافقتها على القمع العسكري للإحتجاجات المدنية في البحرين.

خلص الباحث إلى أن للبحرين أهمية خاصة في الإستراتيجية الأمريكية بجميع أشكالها المتعاقبة، وصولا إلى الإستراتيجية الحاضرة "استراتيجية إدارة الأزمات"، وهي أهمية وفق نظر الكاتب مستمدة من حاجة أميركا للنفط، وأمن منفذه الرئيس في مضيق هرمز، كما أنها تحتاجها للإنتشار العسكري في الخليج لحمايته بوصفه بحيرة لمصالحها، وسداً بوجه خصومها وأعدائها. كما خلص الباحث إلى أن الولايات المتحدة ستكون منفتحة على أي حل يعطي للشعب قدراً من حقوقه ويمنع التغيير الإستراتيجي لموقع البحرين في خدمة المصالح الأمريكية في المنطقة.

1. سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية قبل الثورات الشعبية

1. سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية قبل الثورات الشعبية

1.1 أسباب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية:ـ

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، التي أدت إلى تراجع القوى الأوروبية، واضطرارها إلى التخلي عن السيطرة العسكرية المباشرة على المنطقة العربية، وما رافقها من بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة دولية تحتل صدارة دول العالم اقتصاديا وعسكريا، إضافة إلى إنشاء دولة إسرائيل على أرض فلسطين التاريخية، ومع تنامي مكانة البترول كمصدر رئيسي للطاقة يمثل شريان الحياة للعجلة الصناعية والإقتصادية في العالم، برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تسعى لبسط سيطرتها، وممارسة نفوذها على المنطقة العربية. وفي ذات الوقت وقف الاتحاد السوفييتي كقوة منافسة للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، وقد تركزت الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة حول نقاط رئيسية هي:

1- إحتواء التوسع الشيوعي.

2- إبقاء البترول تحت السيطرة.

3- الحفاظ على أمن إسرائيل[1].

اعتبرت الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الإتحاد السوفيتي، احتواء التوسع الشيوعي هدفا استراتيجيا، خشية وصول الاتحاد السوفييتي إلى منطقة الخليج الغنية بالنفط، ذلك أن القوة التي تتمكن من السيطرة على منابع النفط تكون الأقدر على التحكم والسيطرة على مجريات الأحداث العظمى في العالم.

بعد انهيار الإتحاد السوفيتي عام 1991 وتفكك منظومته، أعادت الإدارات الأمريكية صياغة وترتيب أهدافها في المنطقة العربية، لتسلط الضوء على هدف نشر الديمقراطية

[1] المزين، ميسون: ***"الكونغرس الأمريكي الجديد: صفحة جديدة في السياسة الخارجية أم أجندة جمهورية بتعديلات ديمقراطية؟"*** **سياسات**، العدد(2) ربيع 2007، ص125.

والإصلاح السياسي، بعدما اكتشفت أن سعيها نحو دعم الأنظمة الموالية لها في العالم العربي دون اشتراط إصلاحات ديمقراطية، أفرز استشراء الفساد والاستبداد، وأخفقت الأنظمة العربية في تحقيق التنمية، وارتفعت فيها معدلات البطالة، وتراجع التزامها باحترام الحريات وحقوق الإنسان، وأضحى الكثير منها أنظمة مستبدة قمعية، تآكلت شرعيتها ومشروعية بقائها.

في ظل نظام عالمي أحادي القطب، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن من حقها قيادة نظام عالمي أطلقت عليه لقب "النظام العالمي الجديد"، في مقابل النظام العالمي القديم الذي تنافست على زعامته كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي، واتخذت واشنطن من نشر مبادئ الديمقراطية والمطالبة باحترام الحريات، وحقوق الإنسان مبرراً للتدخل في شؤون الدول المعادية لها بشكل عام، وفي شؤون دول العالم الثالث بشكل خاص، سعيا نحو إجبارها على السير في الفلك الأمريكي، وقيامها بتنفيذ السياسات الأمريكية.

مارست واشنطن في المنطقة العربية ضغوطا على الأنظمة العربية لتنفيذ سياساتها، مشهرة في وجه تلك الأنظمة مقتضيات التحول الديمقراطي، وسجل حقوق الإنسان، في الوقت الذي كانت تغض فيه الطرف عن الممارسات اللاإنسانية والإنتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، التي تقوم بها إسرائيل تجاه الفلسطينيين والعرب، مما ولد نقمة على واشنطن وعلى ازدواجية سياساتها في المنطقة.

جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 ؛ لتشكل صدمة للإدارة الأمريكية، حيث اعتبر الهجوم على مركز التجارة العالمي والبنتاغون أول هجوم عنيف تتعرض له الولايات المتحدة الأمريكية بعد تربعها على عرش قيادة العالم، تبع ذلك الهجوم إجراء مراجعات لأهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة وأولوياتها في المنطقة العربية؛ لأن مدبري الهجمات خرجوا من هذه المنطقة، ولكون البلاد العربية هي البيئة الحاضنة لتنظيم القاعدة المتهم بهذه الهجمات.

عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر سيطر تعبير "الإرهاب" على الخطاب السياسي الأمريكي، وتصدر قائمة أعداء الولايات المتحدة والدول الغربية، فأصبحت محاربة الإرهاب

أولى أولويات دول العالم الغربي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وبما أن الإرهاب خارج من المنطقة العربية بوجه الخصوص، ومن الشرق الأوسط بوجه العموم، فقد أولت الإدارات الأمريكية اهتماما كبيرا في معالجة البنية السياسية، والإجتماعية، والثقافية للدول العربية، حتى تكون بيئة صالحة لنمو الأفكار البناءة والإيجابية وفق رأيهم، واعتبر التخلف والفقر، والبطالة، والفساد السياسي أكبر أسباب نشوء التطرف والإرهاب، لذلك توجهت الإدارة الأمريكية إلى الأنظمة العربية مطالبة إياها بتبني خطوات الإصلاح السياسي، والاجتماعي والثقافي، والاقتصادي، بما يزيد من معدلات الرفاه، ويرفع من مستوى المعيشة، ويقلل من معدلات البطالة؛ وبالتالي تجفيف موارد الإرهاب.

اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن الأنظمة السياسية غير الديمقراطية التي لا تراعي الحريات، لابد وأن تفشل في إدارة أمور بلادها، وأن تصبح بيئة مناسبة لتنامي الأفكار المتطرفة في عدائها لأمريكيا وللغرب وصولا إلى ردات فعل عنيفة وصفت بالإرهابية، موجهة للإضرار بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، والأنظمة الموالية لها. لذلك ظهر هدف محاربة الإرهاب كهدف إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، تضمّن العديد من الإجراءات التي يجب على الدول العربية القيام بها، كان من أهم هذه الإجراءات الإصلاح السياسي وتطبيق مبادئ الديمقراطية والحريات. فكان غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وإسقاط نظام الحكم فيه، بدعوى محاربة الإرهاب، والدكتاتورية، والاستبداد، ونشر الديمقراطية. حيث اعتبرت كونداليزا رايس ــ وزيرة الخارجية في إدارة جورج بوش الإبن ــ إسقاط نظام صدام حسين فاتحة نظام عالمي جديد، عنوانه الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

التفتت الإدارة الأمريكية إلى أن حرمان الفلسطينيين من حقوقهم السياسية أسهم في تغذية مشاعر الكراهية، وزيادة نزعة التطرف في العداء للولايات المتحدة الأمريكية وللغرب، وأطلقت تعبير محور الشر على الدول التي رفضت الإنصياع للإملاءات، أو الترتيبات الأمريكية، وأسهمت في إفشال مشاريعها في المنطقة، مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير، وغيره من مشاريع إعادة ترتيب المنطقة وفق الرؤية الأمريكية، وعلى رأس هذه الدول إيران التي تسعى

إلى امتلاك سلاح نووي، تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها مهددا للأمـــن، ويشـــكل خطرا على إسرائيل، وعلى المصالح الأمريكية في المنطقة.

كل هذه المتغيرات جعلت الولايات المتحدة الأمريكيـــة تضـــع علـــى ســـلم أولوياتهـــا ومصالحها الإستراتيجية في المنطقة العربية – وفقا لوثيقة إستراتيجية الأمـــن القـــومي التـــي صدرت عن البيت الأبيض في شهر مايو 2010 – الحفاظ على أمن إسرائيل، واستمرار تدفق النفط، والتعاون في مجال مواجهة الإرهاب، ودفع ايران بعيدا عن امتلاك أسلحة نووية، ودعم الإرهاب الدولي، والعمل على حل القضية الفلسطينية[1] .

لكل هذه الأسباب تقدمت المنطقة العربية لتتربع علـــى مركـــز صـــدارة الإهتمامـــات الأمريكية، إذ تعتبر المنطقة العربية بما تملكه من ثروات نفطية هائلة، واحتياطيات لا مثيل لها في أي منطقة في العالم، إضافة إلى وجود إسرائيل حليفة الولايات المتحدة الأمريكية، وذراعها الأيمن في المنطقة، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى جعلها تتفوق على جميـــع دول العالم العربي نوعيا، وتجتهد في إتمام صفقات الإعتراف، والتطبيع بينها وبين الأنظمة العربيـــة وصولا إلى إضعاف ممانعة الجسم العربي لوجودها فيه، واعتبارها أحد مكوناته الرئيسية، ثـــم سعي ايران الحثيث نحو امتلاك السلاح النووي وفق الرواية الأمريكية، والمد الإسلامي الآخـــذ في النمو حتى أضحى مكونا أساسيا من مكونات المنطقة العربية، والذي تسميه الولايات المتحدة الأمريكية مجازا الإرهاب تعبيرا عن شقه الأيمن، كل هذه الأسباب جعلت المنطقة موضع اهتمام كبير لدى الإدارات الأمريكية.

2.1 الوطن العربي في السياسة الأمريكية خلال الحرب الباردة:ـــ

اتسمت فترة الحرب الباردة – التي امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى انهيار الاتحاد السوفييتي في 1991/12/21– بالتنافس والصراع غير المسلح، وبالحساسية الشـــديدة خشية انزلاق العالم نحو حرب عالمية ثالثة، ورُفع شعار الإستقرار الدولي، رغم نشوب العديـــد من الحروب الإقليمية التي كانت تُدار بالوكالة في دول العالم الثالث.

[1] عبدالفتاح، بشير: ***أمريكا والربيع العربي***"، **شؤون عربية**، العدد146، صيف 2011، ص64-65.

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى معالجة الأزمات الدولية. منعا لتصعيدها؛ خوفا من وصولها إلى صراع مسلح بين القوتين العظميين، حيث اعتمدت الإدارات الأمريكية الفرضية القائلة: بأن "أفضل وسيلة لتحقيق الإستقرار في المنطقة يتمثل في التركيز على العلاقات بين الدول"[1]،إذ استبطن هذا التركيز على العلاقات الدولية تجاهلا أو غضا للطرف عن الإخفاقات الداخلية، والأزمات التي تعانيها تلك الدول على صعيدها الداخلي. وقد حظيت الأنظمة العربية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية بالدعم والتأييد. وقد أكد على ذلك مارتن إندك " Martin Indyk" – الذي شغل منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس بل كلنتون– الذي قال: "إن المصالح الحيوية الأمريكية هي النفط وإسرائيل واستقرار المنطقة"[2].

كانت نتيجة السياسات الأمريكية في المنطقة العربية خلال الحرب الباردة بروز أنظمة حكم مستبدة ومتسلطة، إضافة إلى تراجع مؤشرات الحياة السياسية الديمقراطية، حيث لاتداول للسلطة، ولا إنتخابات نزيهة، ورؤساء مدى الحياة، وتعديلات دستورية بما يتناسب وسياسات التوريث، وحكم الحزب الواحد، وأحزاب سياسية شكلية لا وزن لها تعمل لمصلحة تجميل وجه النظام، ومصادرة الحريات، وبيروقراطيات متضخمة بلا إنجازات، واستشراء المحسوبية والمحاباة التي قتلت الإبداع، والتطوير، والتحديث، وتمدد التغول الرسمي ليس فقط على الحياة السياسية بل على الحياة الإقتصادية، والثقافية، والإجتماعية، الأمر الذي أوقع البلاد العربية في مستنقع المشكلات الأمنية، والسياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية.

3.1 الوطن العربي في السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة:ـ

في أعقاب انهيار الإتحاد السوفييتي، وانتهاء الحرب الباردة، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحد والقوة العظمى الوحيدة في العالم، مما أفرز لديها نزعة أكبر نحو

---

[1] بولاك، كينيث: ***الولايات المتحدة واستراتيجية متكاملة في الشرق الأوسط.. رؤية أمريكية***"**السياسة الدولية**،العدد 175، يناير 2009، المجلد 44، ص31

[2] نيال، محمد عصام: ***الإصلاح السياسي بوصفه ذريعة للتدخل الأجنبي في الوطن العربي***" **شؤون عربية**، العدد 146، صيف 2011، ص244.

الهيمنة، وقد نالت المنطقة العربية نصيبا وافرا من هذه النزعة. ويلاحظ المتتبع للسياسات الخارجية الأمريكية تغير" أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على مدار حكوماتها المتعاقبة، تبعا لاختلاف المناخ الدولي ونوعية التحالفات الدولية، وتغير القوى الفاعلة في الساحة الدولية من جهة، بما يتلائم مع توجهاتها السياسية ويحقق مصالحها الوطنية، ويحمي أمنها القومي من جهة أخرى"[1].

أدركت واشنطن أن تركيزها على استقرار الأنظمة، وعلى علاقاتها مع الأنظمة دون الإلتفات جديا لما تعانيه مجتمعات تلك الأنظمة من التخلف الإقتصادي، والفساد السياسي، والإحتقان الإجتماعي، إنما أفرز أزمات تعمقت بمرور الوقت، حتى أضحى – من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية – الإصلاح حاجة وضرورة ملحة، ليس فقط لمصلحة تلك المجتمعات، بل أيضا يصب في مصلحة استقرار النظام العالمي، ومصلحة الدولة القائدة لهذا النظام.

رفعت الولايات المتحدة الأمريكية شعار الإصلاح السياسي، وأبدت الخارجية الأمريكية اهتمامها، ودعمها لنشر مبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان،كأداة لممارسة الهيمنة، والتدخل في شؤون الدول، حيث "اعتبر الرئيس كلنتون أن توسيع الديمقراطية في العالم يمكن أن يحل محل الإحتواء كإستراتيجية بديلة، وحاكمة للسياسة الخارجية الأمريكية، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة "[2]، كما صرح كلنتون بأن "أفضل إستراتيجية لضمان أمن الولايات المتحدة وبناء سلام دائم هو بارتقاء الديمقراطية في كل مكان"[3]، حيث يرى اللواء وليم نصار أن تغيرا جذريا في السياسة الخارجية الأمريكية قد حدث بعد سقوط الإتحاد السوفيتي، حيث "بدأ المسؤولون الأمريكيون البحث عن بدائل منطقية لتدخل الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة

---

[1] المزين، ميسون: "**الكونغرس الأمريكي الجديد: صفحة جديدة في السياسة الخارجية أم أجندة جمهورية بتعديلات ديمقراطية؟**" مرجع سابق، ص120.

[2] ياسين، أشرف محمد عبدالله: "***السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط***"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 26، ربيع 2010، ص76.

[3] نصار، وليم: ***المصلحة القومية بين الليبرالية والواقعية (دراسة مقارنة بين السياسة الخارجية لجورج بوش الأب وبيل كلنتون)***،**سياسات**، العدد (11) 2010، ص159.

فطرحت مهمات بديلة جديدة لدور الولايات المتحدة الأمريكية، أهمها الحفاظ على الإستقرار الدولي، وقيادة حركة عالمية من أجل الديمقراطية"[1].

4.1 الخصوصية العربية في السياسة الأمريكية في المنطقة العربية

برز مفهوم "الإستثناء العربي" أو "الخصوصية العربية" على الساحة السياسية، بما يعنيه من استثناء المنطقة العربية، وإخراجها من دائرة الضغوط الأمريكية، الدافعة باتجاه أنظمة أكثر ديمقراطية، ومجتمعات أكثر حرية، ليس دفعا باتجاه تحقيق مصالح شعوب المنطقة، وإنما سعيا باتجاه المصلحة الأمريكية المرتبطة بتحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة العربية. وُضع هذا المفهوم موضع التنفيذ، واستُثنيت المنطقة العربية من ضغوط التغيير الديمقراطي – كما تصورها الولايات المتحدة الأمريكية – اعتقادا بأن "الديمقراطية في المنطقة العربية غير ممكنة، بسبب الثقافة العربية الإسلامية، وبسبب الصراع العربي الإسرائيلي وعدم الاستقرار، لذلك استبدلت السياسة الأمريكية الديمقراطية والحرية، بالإستقرار والأمن، للحفاظ على النفط والأسواق"[2].

تركز اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية على تحقيق مصالحها، من خلال ضمان استمرار تدفق النفط وبأسعار مناسبة، والحفاظ على أمن إسرائيل، واستقرار أنظمة الحكم في المنطقة العربية، وأخذت السياسة الخارجية الأمريكية تتعاطى مع الطرح الرسمي العربي، القائل: بوجوب التريث في دفع المنطقة نحو الديمقراطية، وأن الأنسب هو اعتماد سياسة الإصلاح التدريجي.

إضافة إلى أن بعض الأنظمة قد أفسحت المجال أمام ممارسات ديمقراطية ركزت على الشكل، وأبقت المضمون على سابق عهده، مما أفرغ التوجه الديمقراطي من محتواه وأقام سدا

---

[1] نصار، وليم: "**المصلحة القومية بين الليبرالية والواقعية (دراسة مقارنة بين السياسة الخارجية لجورج بوش الأب وبيل كلنتون)**، مرجع سابق، ص161.

[2] ياسين، أشرف محمد عبدالله: "**السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط**"، مرجع سابق، ص ص78–79.

عائقا أمام الدعوات المنادية بالديمقراطية والحريات، ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على علم بما تمارسه النخب العربية من إفراغ للديمقراطية في المنطقة العربية من مضـــمونها ومحتواها وحتى من روحها، إلا أنها لم تحرك ساكنا، طالما أن النخب العربيـــة بقيـــت وفيـــة بالتزاماتها تجاه المحافظة على المصالح الأمريكية في المنطقة.

5.1 الوطن العربي في السياسة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في استثناء العالم العربي من المطالبـــة باســـتحقاق الديمقراطية، واكتفت بالحديث عن فضيلة نشر الديمقراطية والحريات، وإظهار نفســـها حاميـــة للحريات والحقوق الانسانية، دون ممارسة الضغوط الكافية لحمل الانظمة العربية على انتهـــاج هذا المسار، بل وغضت الطرف عن الممارسات غير الديمقراطية التـــي تقـــوم بهـــا الأنظمـــة العربية، وحافظت على علاقاتها الجيدة مع معظم الأنظمة العربية، رغم ممارساتها اللاديمقراطية وانتهاكاتها لحقوق الانسان ومصادرتها للحريات، ولم يكن عداؤها لبعض الأنظمة العربية نـــابع من كون الأخيرة غير ديمقراطية في ممارساتها السياسية والاجتماعية، وانمـــا بســـبب تصـــادم المصالح بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وكونها لا تدور في الفلك السياسي الأمريكي.

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 المتمثلة في تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لهجوم عنيف أصاب مبنى البنتاغون في واشنطن وبرجي التجـــارة العـــالميين فـــي نيويورك، لتضع حدا للسياسات الخارجية الأمريكية المتعلقة بالمنطقة العربية، والمبنيـــة علـــى نظرية الخصوصية العربية أو الإستثناء العربي، مما دفع صناع السياسة الخارجية الأمريكية إلى إجراء مراجعات عميقة للسياسات السابقة الموجهة للمنطقة العربية، وبناء سياسة جديدة تهـــدف لحماية الأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمريكية في المنطقة العربيـــة، واســـتثمار أحـــداث الحادي عشر من سبتمبر واستغلالها ذريعة قوية لتبرير تدخل الولايات المتحدة الأمريكية فـــي شؤون دول المنطقة، بحجة أن "15 من المهاجمين ال19 الذين نفذوا الإعتداءات سعوديون، في حين أن غالبية القيادات الرئيسية في تنظيم القاعدة من المصـــريين فـــي الســـعودية، ومصـــر،

والأردن، والمغرب"[1]، أي أن معظم منفذي ومدبري الهجوم هم مواطنون ينتمون لدول عربية صديقة للولايات المتحدة الأمريكية، بل حليفة لها، وتربطها بهذه الأنظمة علاقات تعاون وتحالف.

من منظور أمريكي "ساد المؤسسة السياسية تحليل يفيد بأن ظاهرة التطرف تعود إلى التخلف والإستبداد والشمولية، وعدم وجود ظاهرة الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان"[2]، وأخذ المفكرون السياسيون الأمريكيون يؤكدون أن سبب الإرهاب الذي تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الأنظمة الغربية، إنما يعود إلى الفقر وغياب الديمقراطية، وإلى المنظومة الإجتماعية والثقافية في العالم العربي، حيث بدأت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الإبن (Georg W. Bush) (2001 – 2009) في الضغط على الأنظمة العربية لدفعها بإتجاه ممارسات أكثر ديمقراطية، ومراعاة للحقوق والحريات، حيث "قامت الإدارة الأمريكية بتخصيص مبالغ ضخمة من خلال مؤسساتها وهيئاتها؛ لتشجيع ودعم المشاريع التي تروج لثقافة الديمقراطية والمجتمع المدني والإصلاح"[3].

تفاوتت الضغوط الأمريكية على الأنظمة العربية كما وكيفا، إذ مورست ضغوط سياسية شديدة على الأنظمة المعادية للولايات المتحدة الأمريكية، في حين كانت تلك الضغوط السياسية أقل شدة على الأنظمة العربية الصديقة، والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الإدارة الأمريكية تجنبت ممارسة ضغوط سياسية على بعض الأنظمة الحليفة، واستبدلتها بضغوط ثقافية واقتصادية تتعلق باقتصادها، ومناهجها الدراسية وصحافتها وإعلامها. حيث قامت "بإستغلال تلك الورقة في مواجهة النظام الرسمي العربي، وخيرته بين هذا الخيار أو بين التكيف مع اشتراطاتها الإقتصادية والسياسية، خاصة في مجال القضايا العربية بوضعه على قاعدة التفاعل الإيجابي مع المقترحات والتوجهات الأمريكية والخارجية"[4].

---

[1] بولاك، كينيث: "**الولايات المتحدة واستراتيجية متكاملة في الشرق الأوسط.. رؤية أمريكية**. مرجع سابق، ص35.

[2] أبو ركبة، طلال: "***الديمقراطية العربية.. إشكاليات وموانع***" **سياسات**، العدد (6) 2008، ص15.

[3] المرجع السابق.

[4] المرجع السابق، ص15.

ومما يثير الإستغراب أن المفكرين الأمريكيين الذين أجروا العديد من الدراسات، وعقدوا الندوات واللقاءات التي ضمت خبراء في العديد من التخصصات، وهم يبحثون في الأسباب الكامنة خلف العداء الشعبي العربي للولايات المتحدة الأمريكية، والتطرف في العداء وصولا إلى ممارسات وصفت بالإرهابية موجهة للولايات المتحدة الأمريكية، خرجوا باستنتاجات تفيد بأن غياب الديمقراطية، ومصادرة الحريات، والتخلف الإقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستويات الرفاه في المجتمعات العربية، هي الأسباب الكامنة وراء التطرف والإرهاب العربي الموجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يخرج من يقول إن الظلم الواقع على الشعوب العربية عامة، وعلى الشعب الفلسطيني خاصة، جراء دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل أولا، وللأنظمة المستبدة ثانيا، هو المسبب الأهم لحالة اليأس من الإصلاح والجنوح نحو التطرف.

توصل الكثير من المفكرين العرب و الغربيين إلى استنتاج مفاده أن الإدارة الأمريكية استثمرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لعام 2001، لتعلي شعار أمنها القومي والحفاظ على مصالحها، وتذرعت بهما لتبرير غزوها لأفغانستان والعراق، وتدخلها في شؤون الدول العربية كلٌ حسب ما تقتضيه مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وتبعا لدرجة الصلابة أو الليونة التي تبديها الأنظمة في مواجهة التدخل الأمريكي في شؤون المنطقة.

تعددت المبادرات الأمريكية الهادفة لإحداث الإصلاح العربي فكان منها "مبادرة تحدي الألفية، ومبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط، والإستراتيجية المتقدمة للحرية، وأخيرا مبادرة الشرق الأوسط الكبير"[1]، حيث أعلن الرئيس بوش الابن أمام بنك التنمية الأمريكي في العاصمة واشنطن في 14 أذار/مارس 2002 عن "مبادرة تحدي الألفية"، التي هي مبادرة للعون في مجال التنمية مشروطه بالإصلاح السياسي، وفي خطابه بجامعة ساوث كارولينا (Sauth Carolina) في 9 أيار/ مايو 2003 أعلن الرئيس بوش عن "مبادرة الشراكة" بعد شهرين من غزو العراق حيث تم تصوير الانتصار الأمريكي في العراق على أنه انتصار للديمقراطية، وأن العراق

[1] ياسين، السيد: " الإصلاح في الخطاب الرئاسي الأمريكي"، 4/مايو 2006، http://www.ahram.org.eg/Archive/2006/5/4/WRIT1.HTM

سيكون النموذج الديمقراطي الذي يجب أن تحتذيه بقية دول المنطقة، جريا خلف المسلمة القائلة بأن ترسيخ قواعد الديمقراطية لا بد وأن يقضي على الإرهاب على المدى الطويل، كما أعلن بوش في خطابه أمام مؤسسة الصندوق الوطني للديمقراطية في 6 تشرين ثاني/نوفمبر 2003 عن مبادرة "الإستراتيجية المتقدمة للحرية"، حيث انتقل الموقف الأمريكي من موقع تحفيز الدول العربية، إلى إستراتيجية الضغط المباشر لتحقيق التحول الديمقراطي، حيث أصبحت قضية الإصلاح الديمقراطي العربي في قمة الأولويات الأمريكية تجاه المنطقة[1]، وأخيرا مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" التي تعتبر من أهم المبادرات التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت على "افتراض رئيسي، وهو أن تزايد أعداد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، يؤدي إلى زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. ولذلك قدمت المبادرة خطوات للإصلاح من خلال تشجيع الديمقراطية، والحكم الصالح، وبناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية"[2].

1.5.1 سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية بعد الانتخابات المصرية والفلسطينية (2005 – 2006).

تواصلت ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية على الأنظمة العربية، لحملها على محاربة الفساد والمحسوبية، وانتهاج اقتصاديات السوق الحر، وصيانة الحقوق، وإفساح المجال أمام مشاركة سياسية واسعة، وإطلاق الحريات، والسماح بتشكيل الأحزاب السياسية، ودعم وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني، بهدف إخراج المجتمعات العربية من حالة التخلف، والفقر والكبت، والإحباط والإحجام عن المشاركة سياسيا، وصولا إلى مجتمعات تنعم بالحريات والتعددية السياسية، والرفاه الاقتصادي، وارتفاع معدلات المشاركة السياسية، بما يجفف منابع الإرهاب والتطرف، وبالتالي حماية المصالح الأمريكية في المنطقة.

أقدمت الكثير من الأنظمة العربية على تبني نموذج الإصلاح الأمريكي مع اختلاف في عمق التطبيق، إذ أقدمت بعض الأنظمة على إجراء إصلاحات شكلية تتمثل في السماح بتشكيل

---

[1] ياسين، السيد: "**الإصلاح في الخطاب الرئاسي الأمريكي**"، مرجع سابق.

[2] ياسين، أشرف محمد عبدالله: "**السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط**"، مرجع سابق. ص85

أحزاب سياسية "مدجنة "، والمناداة بحقوق المرأة وإفساح المجال أمام تشكيل مؤسسات المجتمع المدني ومنحها بعض الحرية. فيما قبلت أنظمة عربية أخرى أن تخوض غمار تجربة ديمقراطية حقيقية بعض الشيء، استجابة للضغوط الأمريكية، أو إفراطا في الثقة بشعبية الحزب الحاكم، كما حدث في مصر في انتخابات عام 2005، وفلسطين في انتخابات عام 2006، وكذلك الحال في العراق ولبنان.

أسفرت انتخابات مجلس الشعب المصري لعام 2005 عن حضور لافت للإخوان المسلمين داخل المجلس، رغم كونهم جماعة محظور عليها العمل السياسي في مصر، إذ فازت الجماعة بـ 88 مقعدا بما يعادل 20% من مقاعد مجلس الشعب. وفي انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006 حصلت حركة حماس المنبثقة عن جماعة الإخوان المسلمين على الأغلبية في المجلس التشريعي (60,6% من مقاعد المجلس التشريعي)[1]، مما دق ناقوس الخطر في وجه الإدارة الأمريكية التي قطعت شوطا في مضمار نشر الديمقراطية في العالم العربي، وقد علل فوز الإسلاميين في الانتخابات البرلمانية بأنه ناتج عن الفشل في معالجة مشاكل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وفشل المشروع العربي في تصديه للمشروع الإسرائيلي، إضافة إلى ولاء الأنظمة الحاكمة للولايات المتحدة الأمريكية، رغم انحيازها الكامل لإسرائيل.

لم تتردد الإدارة الأمريكية – في أعقاب ما أسفرت عنه الانتخابات في بعض البلدان العربية– في "تغيير استراتيجيتها وفق القواعد القديمة التي تضمن مصالح كل من الولايات المتحدة والأنظمة في الوقت نفسه، خاصة في إطار الحرص على مصادر النفط والبترول والثروات العربية بصورة رئيسية"[2]. وقد تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية عن مفاهيم الإصلاح والديمقراطية لصالح مفاهيم الأمن والاستقرار، كما أدركت الولايات المتحدة ضرورة "استبعاد فكرة فرض الديمقراطية بالقوة على الحكومات العربية القائمة، بسبب ما تفرزه

---

[1] نوفل، أحمد سعيد وآخرون، "**تداعيات فوز حماس في الإنتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 على مستقبل القضية والصراع في المنطقة وعلى إسرائيل**"، مركز دراسات الشرق الأوسط، 26 كانون ثاني/يناير 2006.

[2] أبو ركبة، طلال: "**الديمقراطية العربية.. إشكاليات وموانع**" مرجع سابق، ص14.

الديمقراطية في بعض الأحيان من صعود الإسلاميين إلى سدة الحكم"[1]. وفي ظل عـودة الإدارة الأمريكية إلى تقديم الأمن بديلا عن الديمقراطية، فقد أرخت قبضتها على الأنظمة العربية خشية أن تؤدي ضغوطها الداعية إلى الديمقراطية "إلى التأثير في تعاون هذه الـدول مـع الولايـات المتحدة الأمريكية في قضايا مهمة، مثل التعاون في مكافحة الإرهاب، أو التعاون بشأن قضـايا المنطقة كالقضية العراقية أو الفلسطينية"[2].

2.5.1 دور الولايات المتحدة الأمريكية في تدريب وتمويل نشطاء الديمقراطيـة فـي العـالم العربي

تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية عن ضغوطها الهادفة إلى دفع الأنظمـة العربيـة باتجاه الديمقراطية فكرا وممارسة، وصولا إلى التـداول السـلمي للسـلطة، خشـية وصـول الإسلاميين إلى السلطة، لما يمثله ذلك من وضع عقبات وعوائق في وجه المشروع الأمريكـي الرامي إلى الهيمنة والسيطرة على المنطقة العربية.

ورغم السكوت الأمريكي المتعمد عن الممارسات اللاديمقراطية للأنظمة العربية، والفشل في بناء أنظمة اقتصادية ناجحة وقوية، و تضخم الأجهزة البيروقراطيـة الحكوميـة، وتراجـع مؤشرات نجاحها في خدمة شعوبها وتخبطها في مستنقع الفساد والرشوة والمحسوبية، رغم كـل ذلك إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال مراقبتها للمجتمعـات العربيـة، أدركـت أن تغييرا ما لا بد أن يحدث، وأن هذا التغيير يحمل في طياته صعودا واضـحا لقـوى الإسـلام السياسي، وحضورا على مسرح الأحداث السياسية، لما تمتاز به هـذه التيـارات مـن تنظـيم وانضباط وتماسك، وما تملكه من برامج وسياسات استطاعت أن تستقطب حولها فئات كبيرة من أبناء المجتمعات العربية، وما تطرحه من برامج ورؤى تحظى بقبول ورضى تلك الفئات الكبيرة من المجتمع.

---

[1] المزين، ميسون: "**الكونغرس الأمريكي الجديد: صفحة جديدة في السياسة الخارجية أم أجنـدة جمهوريـة بتعـديلات ديمقراطية؟**"مرجع سابق، ص136.

[2] ياسين، أشرف محمد عبدالله: "**السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط**"، مرجع سابق، ص88.

رافق الصعود المتواصل في شعبية قوى الإسلام السياسي هبوط وتآكل متواصلان في شعبية الأنظمة العربية، التي سجل إخفاقها وبدت محدودية نجاحاتها وضعف انجازاتها في مواجهة تحديات كبيرة واجهتها وما زالت تواجهها، مما أفقدها شرعية وجودها، مع تآكل في مشروعية بقائها، بما ينبئ بسقوطها يوما ما، خصوصا وأن الشارع العربي يتململ ضجرا وسخطا على الأنظمة، وأملا وتوقا نحو التغيير لمستقبل أفضل.

أمام هذا المشهد الذي تبدو فيه الأنظمة العربية آيلة للسقوط، بما يترك فراغا سياسيا ستسعى القوى الإسلامية لا محالة إلى ملئه دون منافس، خاصة وأن شعبية التيارات الليبرالية واليسارية والقومية تتراجع يوما بعد آخر، بفعل صراعات نخبها، وخلافاتهم التي خرجت إلى العلن وبلغت حد التدابر، وعجزهم عن طرح فكر يجمع الناس من حولهم، بل إن ممارساتهم اللاديمقراطية فيما بينهم، وعجزهم عن حل خلافاتهم بطرق ديمقراطية، أفقدهم ثقة شعوبهم، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى السعي نحو إيجاد جسم شبابي عربي يحمل الأفكار الغربية، ليقف في وجه الحركات الإسلامية الصاعدة، حيث نشرت نيويورك تايمز (New York Times)في الرابع من نيسان/ابريل 2011 تقريرا بعنوان مجموعات من الولايات المتحدة ساعدت على تغذية الانتفاضات العربية، تناول برامج التدريب والتمويل والرعاية، التي قدمتها الولايات المتحدة للنشطاء الديمقراطيين في الوطن العربي خلال السنوات الماضية. وفي هذا السياق، جاء التقرير الذي نشره مركز بيترسبرج (Petersburg)لدراسات الشرق الأدنى المعاصر، في 31 آذار/مارس 2011، والذي يظهر الدور الأمريكي في تعبئة الاحتجاج من خلال الدبلوماسية العامة والشبكات الاجتماعية، إذ يعتبر الحراك الشعبي العربي نتاجا مباشرا لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية التي أشرفت على 350 برنامجا منذ عام 2001 تحت إدارة الخارجية الأمريكية وخضع عشرات آلاف المواطنين العرب من خلالها للتدريب والتعبئة السياسية باستخدام وسائل الاتصال الحديثة.[1]

[1] عبدالشافي، عصام: ***"العامل الدولي: تراجع الدور الأمريكي في البيئة الاستراتيجية الجديدة"***، **السياسة الدولية**، العدد 186، اكتوبر 2011، المجلد 46، ص 90.

6.1 أوباما والإصلاحات الديمقراطية في العالم العربي

خلال حملته الإنتخابية، وحتى بعد فوزه في الإنتخابات الرئاسية الأمريكية في 20 كانون ثاني/يناير 2009، لم يتوقف الرئيس باراك أوباما (Barack Obama)عن التأكيد على أن سياسته تختلف عن سياسات سلفه جورج بوش الابن. الذي ألحقت سياساته التدخلية – في شؤون الكثير من دول العالم تحت ذريعة محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية – أذىً كبيرا بسمعة ومكانة بلاده عالميا، مما زاد من مشاعر الكراهية للقوة العظمى، التي بدلا من أن تكون صمام الأمن والأمان في العالم، أخّلت بالأمن وبالسلم العالمي، من خلال استخدامها غير المبرر للقوة الخشنة، حيث كتب أوباما مقالاــ في مجلة الشؤون الخارجية المعروفة فورن أفيرز (Foreign Affirs) ــ ، دعا فيه إلى "ضرورة امتلاك الولايات المتحدة لرؤية قيادية جديدة في القرن الحادي والعشرين"[1]، قاصدا أنه إن أصبح رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، فسيعمل على تغيير نهج السياسة الخارجية لبلاده وفقا لرؤية قيادية مغايرة لرؤية سلفه جورج بوش الابن.

في خطابه الشهير في القاهرة (4 حزيران/يونيو 2009)، الذي تحدث فيه إلى العالم العربي، وعلى إثر دراسات أشارت إلى أن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية قد تدنت في نفوس شعوبه، وأن مشاعر الكراهية لها قد ازدادت، تأثُراً ورداً على السياسات الفظة التي اتبعها سلفه في المنطقة العربية، خلال سنوات حكمه، والتي أعقبت هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001. في ذلك الخطاب أكد أوباما على أن إدارته تنتهج سياسات جديدة مختلفة عن سياسات سلفه، حيث قال: "إن جدلا حول تعزيز الديمقراطية وحقوق جميع البشر كان يدور خلال السنوات الأخيرة وأن جزءا كبيرا من هذا الجدل كان متصلا بالحرب في العراق. اسمحوا لي بأن أتحدث بوضوح، وأقول ما يلي: لا يمكن لأية دولة ولا ينبغي لأية دولة أن تفرض نظاما للحكم على أي دولة أخرى"[2]، وأضاف: " إن أميركا لا تفترض أنها تعلم ما هو أفضل شئ

---

[1] سالم، أحمد علي: ***"السياسة الخارجية لأوباما بين المثالية والواقعية"***، **السياسة الدولية**، العدد 178 أكتوبر 2009، المجلد44، ص 138

[2] ***وثيقة خطاب أوباما في القاهرة***، **مجلة شؤون الأوسط**، صيف – خريف 2009، العدد 133، ص 207.

بالنسبة إلى الجميع ولا نفترض أن تكون نتائج الانتخابات السلمية هي النتائج التي نختارهـا"[1]، وأكد "أن أميركا تحترم حق جميع من يرفعون أصواتهم حول العالم للتعبير عن آرائهم بأسلوب سلمي يراعي القانون، حتى لو كانت آراؤهم مخالفة لآرائنا، وسنرحب بجميع الحكومات السلمية المنتخبة، شرط أن تحترم جميع أفراد الشعب في ممارستها للحكم"[2].

أبدى الرئيس أوباما استعداده للحوار مع زعماء دول غير ديمقراطية دون اشـتراطات موضحا أن إدارته لا تسعى إلى ممارسة دور شرطي العالم، ومؤكدا على تقديمه لمبدأ الشراكة العالمية بدلا من الوصاية، وقد لوحظ أنه نادرا ما تحدث خلال الأشهر الأولى من إدارته عـن نشر الديمقراطية كهدف لسياسة بلاده الخارجية، مما أعطى انطباعا عن عزمـه العـودة إلـى السياسة الأمريكية التقليدية في التعامل مع دول العالم كما هي، لا كما ينبغي أن تكون من وجهة نظر أنصار نشر الديمقراطية[3].

تنفست العديد من الأنظمة العربية الصعداء بمجيء الرئيس باراك أوبامـا إلـى حكـم الولايات المتحدة الأمريكية بديلا عن سلفه جورج بوش الابن، الذي أفرط فـي انتهـاك سـيادة الدول، واستغل فائض القوة التي تملكها بلاده لفرض مشاريعه على المنطقة، دون إشـراك دول المنطقة في عملية الإعداد، والتخطيط لتلك المشاريع ذات الصبغة الإقليمية، والتي لـم تسـتطع الولايات المتحدة الأمريكية – بكل ما أحاطت مشاريعها مـن مبـررات إنسـانية وديمقراطيـة واقتصادية – أن تخفي هدفها المتمثل في إجبار دول المنطقة العربية على القبـول بإسـرائيل خليفة للولايات المتحدة في الأرض العربية، تمارس دور القيادة والتحكم والسيطرة على سـائر دول المنطقة، إضافة إلى الضغط على الأنظمة العربية؛ لحملها على انتهـاج سياسـات أكثـر ديمقراطية، وما فتئت تلقن الأنظمة العربية دروسا في الشراكة السياسـية والتـداول السـلمي للسلطة والانتخابات النزيهة والحريات السياسية والاقتصادية.

---

[1] **وثيقة خطاب أوباما في القاهرة**، مرجع سابق، ص 207.

[2] المرجع السابق، ص 207.

[3] سالم، أحمد علي: "**السياسة الخارجية لأوباما بين المثالية والواقعية**"، مرجع سابق، ص139.

زال كابوس الديمقراطية عن الأنظمة العربية بمجيء الرئيس باراك أوباما، الذي رفع شعار القوة الناعمة بديلا عن القوة الخشنة* في التعامل مع دول العالم كافة، والذي رفع شعار الشراكة بدلا من التفرد والاستئثار بالمبادرات والقرارات التي تمس مصالح العالم أجمع، ذلك أن الفترة الزمنية الفاصلة ما بين انهيار الاتحاد السوفييتي ومجيء الرئيس باراك أوباما إلى سدة الحكم، كانت كافية لبروز قوى دولية ذات وزن وتأثير لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية تجاهله، ومع الأخذ بعين الاعتبار الأزمة المالية الخانقة التي أصابت العالم أجمع، ولم يسلم منها الاقتصاد الأمريكي، ومع الإقرار الأمريكي بفشل مشاريع دمقرطة العالم العربي، وخصوصا مشروعها الأكبر في العراق الذي بشرت الولايات المتحدة الأمريكية – في معرض تبريرها لاحتلاله – بأنه سيكون أنموذج الديمقراطية في العالم العربي، لهذه الأسباب وغيرها ذات العلاقة اتجهت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما إلى رفع يدها القوية عن الأنظمة العربية، والتوقف عن التدخل في شؤونها الداخلية، بزعم أنه تدخل لصالح دعم الديمقراطية والحريات والحكم الصالح.

* القوة الناعمة هي القوة الروحية أوالقوة المعنوية التي تستخدمها الدول في التأثير على دول أخرى قد تكون أضعف منها عسكريا، كنهج بديل عن القوة الخشنة التي يقصد بها استخدام القوة العسكرية في التأثير على الدول الأخرى وحملها على تنفيذ إرادة دولة أخرى.

2. الثورة التونسية

في السياسة الخارجية الأمريكية

2. الثورة التونسية في السياسة الخارجية الأمريكية

1.2 نبذة تاريخية عن العلاقات التونسية الأمريكية قبل ثورة 17 ديسمبر 2010:

اتسمت العلاقات الأمريكية التونسية بالحيوية والنشاط، خلال فترة حكم الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي(1987-2011) ، وقد لعب النظام التونسي دورا حيويا ومهما في المبادرات والسياسات الأمريكية في المنطقة العربية. " ففي تونس تمت أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات جولات أساسية من الاتصالات السرية ثم المفاوضات الرسمية الأولى من نوعها لمنظمة التحرير الفلسطينية مع الإدارة الأمريكية من خلال سفيرها في تونس جورج بيليترو (Georg Pelletreau) الإبن ثم بمشاركة دينس روس (Dennis Ross))"[1]. ومن المعلوم أن تونس كانت قد استضافت قيادات وبعض مناضلي منظمة التحرير الفلسطينية الذين خرجوا من بيروت بموجب اتفاقات تمت إثر الإجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982.

في "زيارته لتونس في كانون أول /ديسمبر 1995، قال مساعد وزير الخارجية الأمريكي آنذاك لشؤون الشرق الأوسط "روبرت بيللترو(Robert Pelletreau)"، إن الولايات المتحدة تحرص على تطوير التعاون الثنائي مع تونس لدورها في المحافظة على الإستقرار والأمن الإقليمي في منطقة المغرب العربي، وكذلك للدور الذي ما انفكت تلعبه في دعم مسار التسوية السلمية في الشرق الأوسط" [2].

إذا أخذنا بعين الاعتبار تلازم المسارين الأمني والسياسي في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها في المنطقة العربية، فإن هناك تعاونا أمنيا رفيع المستوى تم بين البلدين جنبا إلى جنب مع التعاون السياسي،إذ " تم تشكيل اللجنة العسكرية التونسية – الأمريكية عام 1981، بمبادرة من رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس سابقا السيناتور تشارلز

---

[1] الأسود، الطاهر: "ثوابت العلاقات التونسية الامريكية وافاقها في ظل رؤى المحافظين الجدد للمنطقة العربية"، http://www.ifriqiyah.com/cnt/tonisia/TONArticle/int142.htm 2007/12/8.

[2] العلاقات التونسية الأمريكية، http://www.islamicnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=50007&TypeID=2&ItemID=504

بيرسي (Charles Percy)"[1]، وقد اشتمل التعاون الأمني الأمريكي التونسي على إجراء مناورات مشتركة مرة كل سنة، وإرسال الضباط التونسيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتلقي الدورات والتدريبات اللازمة، إضافة إلى إرسال معدات وتجهيزات للجيش التونسي، وقد "تجاوزت المساعدات الأمنية الأمريكية في منتصف الثمانينات 9% من مجموع الإنفاق العسكري التونسي، وتدحرجت هذه النسبة في منتصف التسعينات إلى 4% فقط، ويرجع البعض ذلك إلى أن المساعدات الأمنية الأمريكية توزع وفق أهداف محددة، وهي تتغير بتغير الأوضاع"[2]، حيث تراجعت حدة الإحتقان على الحدود التونسية الليبية، مما تطلب تقليص الإعتمادات المرصودة لحماية الحدود التونسية من التهديدات الليبية آنذاك.

قام النظام التونسي بدور فاعل في خدمة السياسة الأمريكية في المنطقة العربية حيث "لم ينفك النظام [في عهد بن علي] عن التركيز وبشكل علني على الدور الأساسي الذي لعبه في التوصل إلى اتفاقيات أوسلو [أيلول/ سبتمبر 1993] وفي الإتصالات السرية التي سبقته"[3]، كما لعبت تونس دورا مهما في ترتيب "إتصالات هامة ومباشرة بين الحكومتين الليبية والأمريكية في إتجاه تحريك ملف لوكيربي* وإنهاء القطيعة الليبية الأمريكية"[4].

وحول انخراط النظام التونسي في الحرب الأمريكية على الإرهاب، وخصوصا داخل العراق، بعد الغزو الأمريكي لها عام 2003 والإطاحة بنظام صدام حسين، وخوض الولايات المتحدة الأمريكية حربا شرسة مع المقاومة العراقية، التي وصمها الإعلام الأمريكي بالإرهابية واتهم المقاومين العراقيين بأنهم جماعات إرهابية. فقد أشارت صحيفة التايمز في 23 كانون ثاني/ يناير 2004 إلى " أن عناصر سرية من الأمن التونسي بالإضافة إلى الأجهزة الأمنية

---

[1] **العلاقات التونسية الأمريكية**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] الأسود، الطاهر: "**ثوابت العلاقات التونسية الامريكية وافاقها في ظل رؤى المحافظين الجدد للمنطقة العربية**"،مرجع سابق.

* انفجار طائرة الركاب الأمريكية فوق قرية لوكربي الاسكتلندية في 21/كانون أول/ ديسمبر 1988، حيث اتهم النظام الليبي بالوقوف وراء تفجيرها

[4] الأسود، الطاهر: "**ثوابت العلاقات التونسية الامريكية وافاقها في ظل رؤى المحافظين الجدد للمنطقة العربية**"،مرجع سابق.

الجزائرية والمغربية هي بصدد المشاركة في الشبكة العملياتية للمخابرات الأمريكية والبريطانية في العراق حيث يلعب هؤلاء دورا اساسيا في أوروبا وعلى الحدود العراقية السورية، وحتى في داخل العراق (الفلوجة والرمادي)، في الكشف عن شبكات المتطوعين العرب التي تدعم المقاومة العراقية."[1]

وفق نص وثيقة دبلوماسية حول تونس سربها موقع وكيليكس (Wikileaks) فإن " الولايات المتحدة الأمريكية وتونس لهما علاقة جيدة عمرها 200 سنة، وللبلدين مصالح مشتركة بما فيها العمل على إستتباب السلم الإقليمي ومحاربة الإرهاب وبناء الإزدهار الاقتصادي والاجتماعي"[2]، وتضيف الوثيقة، أنه رغم ممارسات النظام التونسي غير المقبولة في الحد من حرية حركة الدبلوماسيين الأمريكيين في السفارة الأمريكية في تونس، وإعاقة تواصلهم مع مختلف شرائح المجتمع التونسي، إلا أنه وفقا لرأي الوثيقة " لا نستطيع [أي الولايات المتحدة] بحال من الأحوال أن نشطب تونس، لأن المصالح في الميزان كبيرة جدا، حيث أن لنا [الولايات المتحدة] مصلحة كبيرة في التوقي من خطر تعاظم دور القاعدة في المغرب الإسلامي، وكذا بعض المجموعات المتطرفة الأخرى، من أن يتمكنوا من وضع ساقهم في تونس"[3]. وتضيف الوثيقة: "إن الولايات المتحدة تحتاج إلى المساعدة في هذه المنطقة من أجل تحقيق سياساتنا. وتونس هو البلد الذي نجده لصالحنا في الوقت المناسب"[4].

نالت عملية السلام بين العرب وإسرائيل قسطا كبيرا من اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، واعتُبر المضي قدما في التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل هدفا رئيسيا

---

[1] الأسود، الطاهر: "**ثوابت العلاقات التونسية الامريكية وافاقها في ظل رؤى المحافظين الجدد للمنطقة العربية**"،مرجع سابق.

[2] وكيليكس (Wikileaks): النص الكامل لوثيقة حول تونس. 15 يناير 2011، http://bilad-13.maktoobblog.com/1620231/%D9%88%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%84%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-/%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3

[3] المرجع السابق.

[4] المرجع السابق.

يدفع باتجاه الإستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط. لم تدخر الولايات المتحدة الأمريكية جهدا في الاستعانة بأصدقائها في المنطقة، من أجل دفع العملية السلمية، وزيادة أعداد المنخرطين فيها، وقد كانت تونس أحد الأعمدة الداعمة للعملية السلمية في المنطقة، ووفقا لوثيقة ويكيليكس (Wikileaks) فإن الدبلوماسية الأمريكية تؤكد أنه "يجب الإستمرار في الإعتماد على دعم الحكومة التونسية لمجهوداتنا لتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين وبين الإسرائيليين والبلدان العربية"[1].

امتازت العلاقات الأمريكية التونسية بالتوافق فيما يخص السياسات الأمريكية الخارجية إلا أنها كانت تمر بِأزمات وتوترات فيما يخص الشأن التونسي الداخلي، ذلك أن الحكومة التونسية كانت ترفض الضغوط الأمريكية الدافعة باتجاه ممارسات حكومية أكثر ديمقراطية وفضاء أرحب للحريات والحقوق، ووفقا للوثائق الدبلوماسية الأمريكية حول تونس، والتي سربها موقع وكيليكس (Wikileaks) فإنها تذكر: "أن بعض تصرفات الحكومة التونسية (المتوترة) ربما تعزى إلى بغضها الشديد لأجندة الإدارة الأمريكية السابقة [إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن George Bush (2001– 2009)]من أجل إشاعة الحريات في تونس والعالم العربي، وذلك لأن الحكومة التونسية تعتبر تلك السياسة (توسيع الحريات والديمقراطية) خطيرة عليها، وتعتقد أنها ستفتح الباب أمام المتطرفين الإسلاميين لاستلام السلطة (عند تثبيت الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان)"[2].

تعمد النظام التونسي – في سبيل إقناع الولايات المتحدة بتخفيف ضغوطها الدافعة باتجاه الديمقراطية والحريات – تشويه صورة المعارضة التونسية، وإلصاق تهمة الإرهاب بها، وإظهار نظامه كما لو كان يحارب الإرهاب الذي تحاربه الولايات المتحدة، وبالتالي التظاهر بأنه يواجه نفس الخطر الذي تواجهه الولايات المتحدة، مما يتطلب التغاضي عن الإنتهاكات التونسية المتعلقة بالحقوق والحريات والديمقراطية، لصالح الإهتمام بالأمن والإستقرار، تماما كما فعلت الولايات المتحدة بعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2011.

---

[1] وكيليكيس (Wikileaks): **النص الكامل لوثيقة حول تونس**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

نجح النظام التونسي في اقناع الولايات المتحدة بغض الطرف عن الشأن الداخلي التونسي بما فيه من تسلط واستبداد وفساد سياسي، وظلم وفقر وبطالة وتخلف اقتصادي، مقابل لعب النظام التونسي دورا فاعلا في تمرير ودعم السياسات الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية خاصة، والشرق الأوسط عامة.

ولذلك فقد أوصت الوثائق الدبلوماسية بأنه لابد من تغيير الخطاب الأمريكي الموجه للحكومة التونسية، خصوصا وأن الإنتخابات الرئاسية عام 2009 سوف تأتي بالرئيس زين العابدين بن علي رئيسا لتونس، رغم أنها لن تكون إنتخابات حرة ونزيهة، وعليه يجب التقليل من التركيز على مواضيع الحريات والديمقراطية، ويجب التقليل من الإنتقاد الموجه للحكومة التونسية على خلفية قضايا الحريات والديمقراطية، وتشير الوثائق إلى النص التالي: "وسواء نجحنا في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان أم لا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة معتبرة في بناء علاقاتها مع أطياف واسعة من التونسيين وخصوصا الشباب، ومن أجل تحقيق ذلك يجب بناء نوايا طيبة مع الحكومة التونسية، وأن نعرض عليها الحوار في قضايا عديدة تمس مصالحنا المشتركة، وتدعم بالمزيد من المساعدات الأمريكية لتونس"[1].

في نص العبارة: (وأن نعرض عليها الحوار في قضايا عديدة تمس مصالحنا المشتركة وتدعم بالمزيد من المساعدات الأمريكية لتونس) الواردة في وثائق وزارة الخارجية الأمريكية التي سربها موقع ويكيليكس (Wikileaks)، يبدو واضحا كم تعول الولايات المتحدة الأمريكية على المساعدات الإقتصادية في سبيل إقناع الأنظمة (والتي منها النظام التونسي) أو الضغط عليها لقبول السياسات الخارجية الأمريكية وتنفيذ متطلباتها، حتى وإن كان ذلك لا يصب سياسيا في صالح دول تلك الأنظمة، ولا يدعم حقوقها، أو حتى يُضر بقضاياها القومية.

حاز النظام التونسي على رضى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إن سياساته الخارجية كانت متوافقة مع السياسات الأمريكية في المنطقة العربية بوجه الخصوص، وفي منطقة الشرق الأوسط بوجه العموم. وأهم نقاط الإلتقاء والتوافق بين السياسات الخارجية الأمريكية والتونسية

[1] وكيليكيس (Wikileaks): **النص الكامل لوثيقة حول تونس**، مرجع سابق.

هي الموقف التونسي من إسرائيل، حيث لم تنقطع الإتصالات التونسية الإسرائيلية على مدى حكم الرئيس زين العابدين بن علي، ويذكر " أن تونس كانت من أول الدول العربية إثر اتفاقيات أوسلو تفتح مكتبا للإتصال في إسرائيل، رغم تقطع هذه العلاقة بسبب وصول حكومتي نتنياهو[(1996-1999) Netanyahu]، وشارون[(2001-2006) Sharon] إلى السلطة وعودة توتر الصراع في المنطقة، غير أن اللقاءات الرسمية، والزيارات المتبادلة لم تنقطع"[1].

ومما تذكره وثائق وكيليكس (Wikileaks) حول تونس، أن الحكومة التونسية ترفض مقاطعة الجامعة العربية للبضائع الإسرائيلية، وأن الحكومة التونسية تقيم من حين لآخر جلسات ونقاشات هادفة مع المسؤولين الإسرائيليين، وأنها تدعم قيادة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وقد شاركت تنفيذا للرغبة الأمريكية في مؤتمر أنابوليس (Annapolis) 27 تشرين ثاني /نوفمبر 2007 وساندت الجهود الرامية لتطوير المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية، وحول ملف الإرهاب فإن الحكومة التونسية تعد حليفا إستراتيجيا في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب وتحمل نفس القناعات والتوجهات الأمريكية تجاه ايران، باعتبارها – وفق الرؤية الأمريكية – إحدى دول محور الشر، وداعمة للإرهاب في المنطقة، كما أن تونس أبقت على سفارتها في العراق على مستوى القائم بالأعمال، إبان الغزو الأمريكي للعراق 18 آذار/مارس 2003 "وقد وقعت عقدا مع الحكومة العراقية للعفو عن ديونها تجاه العراق، كما أن تونس ورغم محدودية دورها داخل الجامعة العربية، إلا أنها مستمرة في بقائها ضمن ما يسمى بمعسكر الاعتدال العربي، وقد برهنت على موقفها هذا حينما رفضت المشاركة في قمة الدوحة الاستثنائية [16كانون ثاني/ يناير 2009] بخصوص الوضع في غزة"[2].

أما فيما يخص الشأن الداخلي فإن الولايات المتحدة ترى أن " الحكومة التونسية ناجعة في توفير خدمات التعليم والصحة والبنية التحتية والأمن لشعبها. وقد عملت الحكومة التونسية لبناء اقتصاد معرفي، ولجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يمكنه إيجاد نسبة كبيرة من

---

[1] الأسود، طاهر: **ثوابت العلاقات التونسية الامريكية وافاقها في ظل رؤى المحافظين الجدد للمنطقة العربية**، مرجع سابق.

[2] وكيليكيس (Wikileaks): **النص الكامل لوثيقة حول تونس**، مرجع سابق.

فرص العمل. ونتيجة لذلك فإن البلاد التونسية تمتعت في العشرية الماضية بنمو اقتصادي ب5%، وبالنسبة لحقوق المرأة فتونس تعتبر نموذجا لغيرها من البلاد العربية. كما أن تونس لها تاريخ طويل في التسامح الديني، وبرهنت على ذلك من خلال تعاملها مع الأقلية اليهودية في البلاد"[1].

رغم ما اشتملته الوثيقة السابقة من انجازات حقيقية على الصعيد الداخلي التونسي، إلا أنها أغفلت التطرق إلى الشق الآخر من الواقع التونسي، المتمثل في نسبة البطالة البالغة 30% بين الشباب المتعلم، رغم قيام الحكومة ببناء اقتصاد معرفي، وقيامها بجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤكد أن هذا الإستثمار كان يصب في مصلحة المستثمرين أولا، وفي مصلحة فئة قليلة منتفعة من النظام ثانيا. ثم إن الحديث عن حقوق المرأة التونسية أغفل التطرق إلى حرمان المرأة التونسية المسلمة من لبس الحجاب، حيث أن الحكومة التونسية أصدرت "عام 1981 قراراً بمنع ارتداء ما وصف بالزي "الطائفي" في إشارة إلى الحجاب من قبل الطالبات، والمعلمات والموظفات في القطاع العام"[2]، علما بأن التركيبة السكانية التونسية غير طائفية، حيث أن معظم الشعب التونسي مسلم، "وجُدد مرسوم حظر ارتداء الحجاب بالمرسوم 35 الصادر في 2001"[3].

تقر الولايات المتحدة الأمريكية من خلال وثائق وكيليكس(Wikileaks) أن سجل تونس في الحريات السياسية كان ضعيفا، فتونس وفق النظرة الأمريكية دولة بوليسية، تشهد قدرا ضئيلا من حرية التعبير، كما أنها مازالت تُحكم منذ العام 1987 من قبل نفس الرئيس، وليس هناك من يخلفه. ومن عيوب النظام التونسي من وجهة النظر الأمريكية أنه لا يسمح بالنقد، ولا يقبل النصيحة داخلية كانت أو خارجية، وأنه يستند على جهازة الأمني في بسط سيطرته

---

[1] وكيليكس (Wikileaks): **النص الكامل لوثيقة حول تونس**، مرجع سابق.

[2] تونس تجدد قرار منع ارتداء الحجاب في جامعاتها ومدارسها، http://almoslim.net/node/45871

[3] بدران، عصام: "رؤية أمريكية: غياب الإسلاميين وراء نجاح ثورة تونس"، http://elbehira.net/elbehira/nd_shnws.php?shart=12706،2011/1/21

والحفاظ على سلطته، كما أن الفساد السياسي آخذ في الاستشراء خصوصا في الدائرة الضيقة المحيطة بالرئيس[1].

أما فيما يخص المجتمع التونسي في زمن الرئيس زين العابدين بن علي (1987 – 2011)، فإن الغضب والسخط الجماهيري كان آخذاً في الاتساع بفعل تفشي الفساد السياسي والمالي، وأن معظم التونسيين يشعرون بالإحباط من فقدان الحرية السياسية، وفقدان الأمل في التغيير والإصلاح، كما يشعرون بالغضب من فساد العائلة الحاكمة والمحيطين بها، كما أن تفشي البطالة وخصوصا بين الشباب التونسي المتعلم والمثقف والتي بلغت 30%، إضافة إلى تفاوت حظوظ التنمية بين المدن التونسية، إذ تستأثر العاصمة والمدن الساحلية بمعظم مشاريع التنمية فيما تعاني المدن الداخلية من الإهمال والتهميش.

حسب الوثائق الدبلوماسية الأمريكية المسربة عبر موقع وكيليكس (Wikileaks) فإن "الحكومة التونسية رفضت التعامل بإيجابية مع "مشروع تحدي الألفية الجديدة" [Millennium challenge Corporation] الذي يوفر المحاسبة الجادة للحكومة التونسية [الذي تم تأسيسه عام 2004] من أجل تحقيق مستوى عال للحكم الرشيد وتطبيق الديمقراطية، كما أن الحكومة التونسية امتنعت عن تحقيق دعم مشاريع الشباب عبر البرامج المتاحة لمنظمة العون الأمريكي، وقلصت من جانب واحد عدد الطلبة المنتفعين بالمنح الدراسية التي ترصدها الولايات المتحدة تحت مشروع "فول برايت" [Fulbright] للدراسة في الجامعات الأمريكية"[2].

عانت البعثة الدبلوماسية الأمريكية – خلال أنشطتها الهادفة إلى التواصل مع شرائح المجتمع التونسي – من التضييق الشديد والرقابة الصارمة، التي فرضتها عليها الحكومة التونسية، بل تعدى ذلك إلى حد التشهير، ومهاجمة الشخصيات التونسية التي تشارك في الأنشطة الإجتماعية والثقافية، التي تقوم بها السفارة الأمريكية في تونس. وقد أوردت الوثائق الدبلوماسية المسربة عبر موقع وكيليكس (Wikileaks) :"إن الحكومة التونسية رفعت وتيرة سيطرتها حيث

[1] وكيليكس (Wikileaks): **النص الكامل لوثيقة حول تونس**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

جعلت من نشاط البعثة الأمريكية يكاد يكون وبشكل استثنائي مستحيلا، حيث أصبحت تتطلب من البعثة الدبلوماسية الأمريكية الحصول على رخصة مكتوبة قبل الإتصال بأي مسؤول في أي وزارة كانت"[1].

وتضيف الوثائق سابقة الذكر: "أن الصحف التي تسيطر عليها الحكومة التونسية كثيرا ما تهاجم نشطاء المجتمع المدني الذين يشاركون في نشاطات السفارة بوصمهم بالخونة، وفي بعض الأحيان يقوم البوليس بالزي الرسمي المتواجد خارج السفارة بإهانة وشتم المشاركين الذين يدخلون السفارة"[2]. وتعدى الأمر حدود إعاقة تواصل البعثة الدبلوماسية مع المجتمع التونسي إلى حد الإنتقاد العلني للإدارة الأمريكية، حيث تضيف الوثيقة "كما عبرت السلطات التونيسة عن انتقادها اللاذع للإدارة الأمريكية السابقة بسبب تصريحاتها المنتقدة لها علنيا من مثل التصريح في اليوم العالمي لحرية الصحافة في سنة 2008 والذي حسب رأيهم استهدف ظلما الحكومة التونسية"[3].

2.2 مؤشرات عدم الاستقرار في النظام السياسي التونسي

عانى النظام السياسي التونسي من عِلل مزمنة، تفاقمت مع الوقت، وتغلغلت في أركان النظام، حتى انتشرت أعراضها على عموم المجتمع التونسي، فأخذت معاناة الشعب تتزايد يوما بعد يوم حتى غدا غير قادر على تحملها.

ويعتبر النهج الإستبدادي التسلطي الذي مارسه النظام التونسي – بدلاً من النهج الديمقراطي – أساس عِلل النظام السياسي، ومن أهم عوامل عدم الإستقرار السياسي والإجتماعي الذي عاناه المجتمع، ذلك أن الحياة السياسية التونسية افتقرت إلى التداول السلمي على السلطة وإلى الإنتخابات التعددية التنافسية الحرة والنزيهة، مما أفرز عمليا برلمان الحزب الواحد، الذي أخذ يدور في فلك سياسات النظام الحاكم، ويضفي الشرعية القانونية على ممارساته السياسية

---

[1] وكيليكيس (Wikileaks): **النص الكامل لوثيقة حول تونس**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

والإقتصادية الخاطئة، وانفصل البرلمان عن الشارع، ولم يعد يشعر بنبض الشارع ولا يتحسس حاجاته ومعاناته، وبالتالي فقد دور الرقابة والمحاسبة، فأوغل النظام السياسي في تسلطه بلا رادع أو حسيب، مما تسبب في تآكل مشروعية النظام، وبالتالي فقدانه خاصية الديمومة والإستمرار، مما هدد الإستقرار السياسي للنظام، ذلك أن " تزايد حدة الفوارق والإقصاء السياسي يؤدي إلى الشعور بالإحباط والإضطهاد على المستوى الفردي، والغضب الإجتماعي والسخط العام على المستوى الجماعي، فيدفع الجماعات إلى العنف ضد النظام وقيادته"[1].

اتسم النظام التونسي بكونه نظاما بوليسيا بامتياز، مارس القمع وصادر الحريات، وانتهك أبسط حقوق الإنسان السياسية، فمارس الإقصاء السياسي، وتعمد تغييب المشاركة السياسية، مما تسبب في استشراء الفساد السياسي، ومهد الطريق نحو فشل برامج التنمية المستدامة، وانحراف السياسات التنموية باتجاه مصالح المتنفذين، سواء على المستوى المناطقي أم على مستوى الشخوص المحيطين بالنظام.

تعمد النظام التونسي ممارسة سلوك الإقصاء السياسي تجاه خصومه أو من يعتقد أنهم خصومه السياسيين، فسن التشريعات التي توفر للحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي) التفرد بالحكم، وافتعل الأزمات التي تبرر له إقصاء الأحزاب القوية ذات القواعد الجماهيرية ومارس سياسة الإحتواء تجاه الأحزاب النخبوية التي استثمر وجودها لتضفي على النظام صبغةً ديمقراطية ظاهرية، دون أن يكون لها وزن يذكر في الحياة السياسية التونسية، حيث ينص الدستور التونسي على أن: "الحزب الدستوري وهو الحزب الحاكم هو الحزب الشرعي الوحيد"[2].

مارس النظام التونسي – الذي يسيطر عليه الحزب الحاكم – الإقصاء السياسي ضد خصومه بعدة وسائل، منها: الحرمان من الترخيص بدعوى أن الدستور يمنع قيام أحزاب على

---

[1] عبد النور، ناجي: ***"الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرر السياسي"*مجلة المستقبل العربي**، العدد 387، ايار مايو 2011/5،ص134.

[2] كيوان، مأمون: "الحركة الاسلامية التونسية وثورة الياسمين الشعبية النشأة والمسار والدور المأمول"، http://www.alhiwaraldini.com/Portal/Cultcure/Arabic/CategoryID/16041/CaseID/106794/71243.aspx

أساس ديني أو أيديولوجي، ومنها الملاحقة الأمنية بدعوى حماية الوطن ممن يهدد أمنه واستقراره، في إشارة إلى الأحزاب والحركات التي يناصبها النظام العداء.

شهدت بداية التسعينات هجمة شرسة على حركة النهضة "شردت أنصار هذه الحركة ومزقتهم بين السجون والمقابر والهجرة القسرية، وفي أفضل الحالات تطليق الحياة السياسية والعيش كمواطن بدرجة متدنية وتحت خوف مستديم"[1]، علما بأن الحركة تأسست عام 1988 ولم تحصل على ترخيص، وشاركت في الانتخابات البلدية عام 1989 بلوائح مستقلة، حيث فازت في بعض المناطق التونسية "فحصلت على نحو 20% من الأصوات حسب اعتراف السلطة"[2].

مثلت نتائج الإنتخابات البلدية ناقوس خطر لفت انتباه النظام إلى الخطر القادم بفعل تنامي شعبية حركة النهضة، فقام في عام 1990 بحملة دعائية موجهة ضد الحركة بقصد تشويهها وعزلها سياسيا، وفي عام 1991 اتهم النظام حركة النهضة بتدبير مؤامرة انقلاب على نظام الحكم واغتيال الرئيس بن علي، فشنت أجهزة الأمن حملة اعتقالات لأعضاء الحركة ومؤيديها، كان أشدها عام 1992 عندما اعتقل النظام 8000 شخص، وحكمت المحاكم العسكرية على 256 قياديا وعضوا في الحركة بأحكام عالية بلغ بعضها السجن مدى الحياة، ومنذ ذلك الحين والاعتقالات والملاحقات لم تتوقف، إلا بعد فرار الرئيس بن علي إلى السعودية[3]

طالت هجمة النظام التونسي حزب العمال الشيوعي، الذي حرم من الترخيص القانوني "وتعرض في منتصف التسعينات إلى عملية ضرب منظمة استهدفت استقطاب بعض رموزه لشق صفه وإضعافه، ومطاردة آخرين وإجبارهم على العمل السري"[4]، كما تم اتهام حركة

---

[1] خليفي، الهادي: "تونس: الانفراج السياسي وعلاقة السلطة بالمعارضة –الحزب الديمقراطي التقدمي نموذجا"، 2009/2/23، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=163700

[2] عبد العال، علي "الإسلاميون في تونس.. لماذا غابوا عن المشهد؟"، 2011/1/18، http://www.maganin.com/content.asp?contentid=17162

[3] المرجع السابق.

[4] المرجع السابق.

الديمقراطيين الاشتراكيين بتلقي أموال أجنبية، وبالتعامل مع الخارج، وحكم على زعيمها بالسجن كما زج زعيم الاتحاد الديمقراطي الوحدوي بالسجن إثر قضايا حق عام[1].

3.2 دوافع الثورة التونسية

عاشت تونس ظروفا موضوعية هيأت المسرح السياسي التونسي لإستقبال الحركة الإحتجاجية، التي تزايدت وتيرتها حتى بلغت حد الثورة الشعبية، التي تصاعدت مطالبها وصولا إلى المطالبة بإسقاط النظام، وبرصد الواقع التونسي قبل اندلاع الحركة الاحتجاجية الأخيرة، نلمح مؤشرات قوية لعبت دور العوامل الدافعة باتجاه الإحتجاجات الشعبية، ومن هذه المؤشرات:

1- استشراء الفساد

إذا كانت السلطة مفسدة فان السلطة المطلقة مفسدة مطلقة، فغياب المحاسبة، والتغول الأمني للنظام السياسي، وفر أرضية خصبة لترعرع الفساد، واستشرائه وسط النخبة الحاكمة حيث "أدى التداخل الكبير بين العائلة والسلطة والثروة، مع غياب آليات المساءلة والمحاسبة الديمقراطية، إلى تفشي الفساد بشكل واسع، وإلى ظهور طبقة طفيلية استخدمت علاقاتها بالسلطة لتحقيق ثروات طائلة"[2].

2- تصاعد القمع

وقف النظام التونسي بسبب ممارساته اللاديمقراطية وحيدا – إلا من قلة منتفعة من النظام- مقابل المجتمع التونسي الواعي والمثقف، مما أفقد النظام شرعيته، وغرس في نفوس نخبه الخوف من الانقضاض عليه، لذلك اعتمد النظام السياسي التونسي على تنمية أذرعه الأمنية، للحفاظ على بقائه، حيث "يلاحظ تنامي المعالجة الأمنية للقضايا ذات الطابع السياسي

---

[1] عبد العال، علي "**الإسلاميون في تونس.. لماذا غابوا عن المشهد؟**"، مرجع سابق.

[2] شحاتة، دينا ومريم وحيد، "***محركات التغيير في العالم العربي***"، **السياسة الدولية**، (العدد 184، نيسان /ابريل 2011)، ص14.

وتضخم الجهاز الأمني، وتراجع الوظيفة السياسية للحزب الحاكم، مقابل التوسع في الوظائف والأدوار الأمنية، حيث تحول إلى ممارسة الضغط والرقابة على مستوى الشارع التونسي من خلال تحويل خلايا الحزب إلى ما يسمى لجان الأحياء التي عملت كخلايا مدنية أمنية"[1].

3- غياب العدالة الاجتماعية

يعاني المجتمع التونسي من مشكلات هيكلية تنموية، عتمدت نهج التفضيل في الخطط التنموية المناطقية أو الجهوية، إذ "تُعد السياسة التنموية غير العادلة في تونس من أهم أسباب الإضطرابات الإجتماعية، لأنها تتسبب في الفوارق الإجتماعية الضخمة، حيث انقسمت البلاد على مستوى التنمية إلى شريط ساحلي يستأثر بمعظم أو بكل الإستثمارات التنموية سواء الأجنبية أو الحكومية، ومناطق داخلية معزولة وكأنها تعيش خارج زمن التنمية الذي تشهده تونس "[2].

وقد كشفت دراسة أعدتها منظمة رجال الأعمال التونسيين أواسط عام 2010، عن أن أكثر من 52% من الشركات في تونس توجد في 7 محافظات ساحلية، في حين تستقطب ال17 محافظة المتبقية أقل من نصف المؤسسات التونسية، كما كشفت الدراسة نفسها عن أن 32% من المؤسسات الاقتصادية التونسية توجد في العاصمة[3]، كما أن استئثار قلة من العائلات في تونس بخيرات الوطن وحرمان باقي أبنائه من الاستفادة من مشاريع التنمية، وفرص النمو الإقتصادي يثير الحنق الإجتماعي، حيث إن "الألم النفسي الذي يتحول إلى غضب شعبي يعتصر نفوس أبناء الشعب، حين يرون حفنة من العائلات المتنفذة تستولي على مقدرات البلاد الاقتصادية، وتعيش في البذخ والترف على حسابهم وحساب كدحهم وشقائهم"[4]

---

[1] عبدالنور، ناجي: "**الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرر السياسي**"مرجع سابق، ص 135

[2] المرجع السابق، ص 142.

[3] بن يونس، كمال: "**التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس**"،**السياسة الدولية**، (العدد184، نيسان /أبريل 2011)، ص59.

[4] عبد النور، ناجي: "**الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرر السياسي**"، مرجع سابق، ص141.

4- ارتفاع معدلات البطالة

كانت البطالة وفقدان العمل الشرارة الأولى التي اندلعت على إثرها الحركة الاحتجاجية الشعبية التونسية، إذ إن الشاب محمد البوعزيزي الذي أقدم على إحراق نفسه بتاريخ 17 كانون أول/ ديسمبر 2010 احتجاجا على مصادرة السلطات البلدية عربته التي كان يبيع عليها الخضار والفواكه لكسب رزقه، استثار تعاطف الشعب، وتحركه ليطالب بحقوقه في العمل، والعيش الكريم – حيث كانت هذه هي أولى مطالب الحركة الاحتجاجية –، ويمتاز المجتمع التونسي بأنه مجتمع فتي، حيث "يمثل الشباب تحت سن 30 سنه نحو نصف عدد سكان تونس، التي شهدت أيضا توسعا كبيرا في التعليم الجامعي، حيث ارتفع عدد الخريجين من 40 ألفا إلى 80 ألف خريج خلال السنوات العشر الأخيرة، إلا أن نسبة البطالة ارتفعت بشكل كبير في أوساط خريجي الجامعات حيث وصلت الى 30%"[1].

5- غياب الحريات السياسية

اتسم النظام التونسي بكونه "من أكثر النظم استبدادا وانغلاقا في العالم العربي بينما الشعب التونسي من أكثر الشعوب تجانسا وتعليما وتقدما، مما خلق فجوة كبيرة بين تطلعات الشعب وحقيقة النظام السياسي، دفع ذلك الشباب التونسي إلى اللجوء إلى العمل الاجتماعي المباشر، والإنقلاب على النظام السياسي القائم، بدلا من السعي إلى التغيير من خلال قنوات المشاركة الشرعية"[2].

وغالبا ما يكون فقدان الأمل في التغيير – الناجم عن استبداد النظام ومصادرة الحريات – دافعا قويا باتجاه الإحتجاج والقيام بأعمال عنيفة في وجه النظام، نتيجة شيوع مشاعر الإحباط واليأس، ففي الوقت الذي يرى فيه المواطن التونسي أقرانه في دول العالم الغربي يتمتعون بالحرية، ويمارسون المشاركة السياسية، ويشاركون في صياغة مستقبل بلادهم، يجد نفسه مقموعا مدفوعا إلى الزاوية، بيد قلة انتهازية مستفيدة من الوضع القائم، ترى في التغيير تهديدا

[1] شحاتة، دينا ومريم وحيد: "**محركات التغيير في العالم العربي**"، مرجع سابق، ص14.

[2] المرجع السابق.

لمصالحها ومكاسبها، مما دفع الشباب التونسي المثقف، الذي يتقن استخدام وسائل الإتصال الحديثة إلى التجمع والتجمهر، إحتجاجا على واقعه المأساوي.

4.2 أحداث الثورة التونسية

عُرفت الثورة التونسية بثورة الياسمين، وهناك من أسماها ثورة الحرية والكرامة، وتبعا لتاريخ اندلاعها فهي ثورة 17 كانون أول /ديسمبر 2010، وهناك من أسماها ثورة 14 كانون ثاني /يناير 2011، تبعا لتاريخ نجاحها في إسقاط رأس النظام، وتُعتبر تسميتها بثورة الحرية والكرامة الأصوب لكونها استحثت واستثارت مشاعر ملايين العرب الذين تاقوا للحرية والكرامة زمنا طويلا، ووجدوا في الثورة التونسية ملهما، ودافعا لهم للتحرك باتجاه المطالبة بحريتهم وكرامتهم.

اندلعت المظاهرات في يوم 18 كانون أول /ديسمبر من عام 2010، وخرج مئات المحتجين الغاضبين على ظروف البطالة، وغياب العدالة الإجتماعية، واستشراء الفساد، وكانت أولى المظاهرات الإجتماعية في منطقة سيدي بوزيد، تضامنا مع الشاب محمد البوعزيزي، الذي أقدم يوم الجمعة 17 ديسمبر 2010 على إحراق نفسه، "احتجاجا على مصادرة السلطات البلدية لعربة كان يبيع عليها الفاكهة والخضار وتنديدا برفض سلطات المحافظة قبول شكوى أراد تقديمها في حق الشرطية فادية حمدي" [1] التي صفعته أمام الملأ، وقد انتهت المظاهرات باعتقال عشرات الشبان، في الأيام التالية تواصلت الإحتجاجات، واتسعت رقعتها لتشمل البلدات والمدن المجاورة بولاية سيدي بوزيد، مطالبة بتوفير فرص العمل، وحقوق العيش الكريم.

تواصلت المظاهرات والأعمال الإحتجاجية بصورة يومية، واتسعت لتشمل معظم المدن التونسية، وازدادت أعداد المتظاهرين، في حين تواصل تجاهل الإعلام الرسمي للمظاهرات. في يوم 28 ديسمبر 2010 ظهر "أول رد رسمي للرئيس التونسي زين العابدين بن علي، على

[1] الثورة التونسية – من ويكيبيديا الموسوعة الحرة، http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9

الاحتجاجات الشعبية في خطاب متلفز بثته القناة الرسمية تونس7، دان فيه "أعمال الشغب" وقال إنها تضر بصورة تونس لدى المستثمرين، وتعهد بتطبيق القانون "بكل حزم" ضد المأجورين والمتطرفين"[1].

جاء خطاب الرئيس التونسي مخيبا لآمال المتظاهرين، وداعما لأجهزة الأمن، ودافعا لها باتجاه استخدام المزيد من العنف في وجه المحتجين، إذ تزايدت أعداد الضحايا من المتظاهرين مما زاد من احتقان الشارع التونسي، ورفع من وتيرة غضبه وسخطه، فقام المحتجون بأعمال عنف مضادة، حيث قاموا بإحراق العديد من مقرات الأمن، ومقرات الحزب الحاكم.

في 9 كانون الثاني /يناير 2011 " المظاهرات تصل إلى العاصمة تونس، وتتسم بتصاعد العنف خلال الاحتجاجات التي رفعت لأول مرة شعارات ضد الحكومة التونسية وقوات الأمن تستعمل الرصاص الحي ضد المحتجين. إضراب 95 بالمائة من المحامين. وسقوط أكثر من 35 قتيلا في مدينتي القصرين وتاله حسب مصادر نقابية"[2].

في يوم 10 كانون الثاني /يناير 2011 ألقى الرئيس زين العابدين بن علي خطابه الثاني، في محاولة لتهدئة الأوضاع والخروج من الأزمة، ووعد بسعي الحكومة لتوفير 300 الف فرصة عمل جديدة لأبناء الشعب التونسي[3]. رأى المتظاهرون أن الخطاب جاء متأخرا، وأن أعداد الشهداء والجرحى والمعتقلين تستوجب ردا حكوميا أكثر من مجرد توفير فرص العمل لأن الحركة الإحتجاجية قد تجاوزت هذا المطلب باتجاه مطالب تمس هيكلية الحكومة والنظام وفي اليوم التالي لخطاب الرئيس التونسي انتشرت المظاهرات لتعم العاصمة تونس وأحياءها الشعبية، وقام المحتجون بحرق معظم مراكز الشرطة، وبعض مقرات الحزب الحاكم. في الوقت الذي أفرطت فيه الشرطة في استخدام العنف، مما أسقط 35 قتيلا خلال يومين، وفي يوم 12

---

[1] **الثورة التونسية**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] الثورة التونسية 2011، المعرفة.
http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9_2011

كانون الثاني /يناير 2011 قام الرئيس زين العابدين بن علي بعزل وزير الداخلية رفيق الحاج قاسم وتعين أحمد قريعة وزيرا للداخلية بديلا عنه، ونشرَ الجيش في العاصمة وأغلب المدن الكبرى، حيث قام وزير الداخلية الجديد بفرض حظر التجول ليلا[1].

في يوم 13 كانون ثاني /يناير 2011 ألقى الرئيس التونسي خطابه الثالث والأخير والذي أقر فيه أنه فهم الشعب التونسي ووعى مطالبه وحاجاته، وبدا واضحا ضعف وعدم تماسك الرئيس على غير عادته في الخطابين السابقين. وفي يوم الجمعة 14 كانون ثاني /يناير 2011 عمت المظاهرات الكبرى المدن التونسية بما فيها العاصمة، التي هدد المتظاهرون فيها بالذهاب إلى قصر قرطاج، الذي يقع في الضاحية الشمالية بالعاصمة مطالبين بإسقاط النظام[2]. وفي ذات اليوم وعلى إثر رفض الجيش لأوامر الرئيس بقمع المظاهرات، وإثر انهيار أركان النظام التونسي بصورة مفاجئة، غادر الرئيس زين العابدين بن علي تونس متوجها الى السعودية، ليضع حدا لثورة شعبية سلمية بدأها الشعب التونسي مطالبا بإصلاحات اقتصادية واجتماعية، إلا أن تعنت النظام، وإفراطه في استخدام العنف ضد المتظاهرين، إضافة إلى تأخر استجاباته لمطالب المحتجين، قد مكن المحتجين من رفع سقف مطالبهم وصولا إلى المطالبة بإسقاط النظام.

5.2 خصائص الثورة التونسية

لم تكن الثورة التونسية – التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي – مشابهة للحركات الإحتجاجية السابقة التي خاضها الشعب التونسي ضد حكومته، رغم أن الباعث على الإحتجاجات متشابه، وينطلق من رحم الإحتجاجات المطلبية الإقتصادية والإجتماعية. إلا أن ما ميز الثورة التونسية، التي بدأت كحركة اجتماعية مطلبية، هو ذلك الإتساع والإنتشار العددي والنوعي والمناطقي، مما أظهر الإحتجاجات التونسية بصورة ثورة شعبية شاملة، وليست احتجاجات فئوية أو طبقية أو عمالية وما إلى ذلك.

---

[1] **الثورة التونسية**، ويكيبيديا، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

ومن أهم خصائص الثورة التونسية :

1- تصدر الشباب قيادة الثورة، علما بأن معظمهم خريجو جامعات، ومن حملة الشهادات العليا الذين ارتفعت بينهم نسبة البطالة، واستولت على معظمهم مشاعر السخط والغضب من ممارسات النظام، وعانى الكثير منهم من مشاعر الإحباط واليأس؛ بسبب تسلط النظام وجموده وتحجره ومصادرته لحقوقهم في المشاركة السياسية والتغيير. ويحسب للقيادات الشابة التي تصدرت الاحتجاجات حسن الإدارة، وتوجيه الاحتجاجات الوجهة الهادفة وحسن اختيار الشعارات، والعمل على إفشال مسعى النظام في بث الخلاف، والفرقة بين المتظاهرين.

2- بدأ الحراك الشعبي عفويا، ولم يندلع بفعل تخطيط أو توجيه حزبي أو نقابي، إذ إن الحراك الشعبي هو الذي وحد الأحزاب، والتجمعات النقابية والمهنية، وليست الأخيرة هي من وحد الشعب، وهذا أدى إلى فقدان النظام التونسي القدرة على توجيه ضغوطه وإملاءاته، إذ إن القيادات الجديدة والمحركة للإحتجاجات لم تكن معروفة للنظام، وليس لها مرجعيات سياسية أو حزبية يمكن الضغط عليها وإرغامها على التأثير على مسار الإحتجاجات[1].

3- إعتمدت الثورة التونسية على العمل الإجتماعي المباشر، ولم تشغل نفسها بالعمل السياسي إذ ركزت الثورة على التظاهرات الشعبية الواسعة، والإضرابات العمالية، والإعتصامات النقابية والمهنية، مما شتت جهد النظام، وأفقده زمام المبادرة، فغدت أفعال النظام ردات فعل لما تبادر به الثورة[2].

4- طول نَفَس التحرك الشعبي، وتسلحه بالإصرار والعزيمة، واستعداده للتضحية، وتقبله للثمن المرتفع الذي حاول النظام أن يضغط به على الثورة، إذ امتدت الثورة 28 يوما، غلب عليها المنحى التصاعدي، مما رفع من معنويات المحتجين، وزاد من ثقتهم بقدرتهم على الوصول

---

[1] عبد النور، ناجي: "**الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرر السياسي**" مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

إلى مطالبهم، التي ما فتئوا يطورونها مرحلة بعد مرحلة، مستندين على الدعم الشعبي الهائل الذي تلقته الثورة، وعلى عناد النظام وغطرسته في معالجة الأحداث[1].

5- التوزيع الجغرافي للاحتجاجات، حيث امتازت الثورة التونسية بأنها بدأت بعيدة عن العاصمة، إذ انطلقت في وسط البلاد وجنوبها، ونمت واشتد عودها وتعاظم تأثيرها، والنظام يحسب أن العاصمة في مأمن، وأنه مسيطر على الأمور، فما كان للنجاحات الثورية التي شهدتها مدن الوسط والجنوب إلا أن بعثت الروح الإحتجاجية في نفوس أبناء العاصمة، تأسيا بسائر أبناء الشعب التونسي، فما أن انتقلت الاحتجاجات إلى العاصمة حتى كان أبناء العاصمة معبئين، ويتطلعون إلى لعب الدور الحاسم في إنجاح الثورة،مما أفشل استعدادات النظام، وخطّأ حساباته، وحقق النصر للشعب التونسي على نظامه[2].

6- امتازت الثورة التونسية بمطالبها السياسية، خلافا للحركات الإحتجاجية السابقة التي اقتصرت مطالبها على الشأن الإجتماعي والإقتصادي، ولم تكن تلامس مطالب إصلاح النظام فضلا عن المطالبة بإسقاطه. وقد ساهمت أخطاء النظام وتسلطه ونهجه البوليسي ودموية معالجته لشؤون الإحتجاجات، إضافة إلى استشراء الفساد وفضائح النخب الحاكمة ونهبها لخيرات البلاد، ساهمت هذه التجاوزات وغيرها في الحشد الشعبي المطالب بإسقاط نظامٍ وُصف داخليا بالفاسد، وخارجيا بالمستبد[3].

7- امتازت الثورة التونسية برفعها شعارات مطلبية في بداية الثورة، تطورت لتصل إلى الشعارات السياسية الخالية من البعد الأيديولوجي أو الديني. مما أفقد النظام سلاحا استراتيجيا طالما استخدمه في وجه التونسيين وهو محاربة التطرف الإسلامي أو الإرهاب حسب وصفهم. حيث غدت الإحتجاجات مدنية اجتماعية سياسية، حرص الإسلاميون على عدم تصدر مشهدها. إضافة إلى حالة التوافق التي عمت الوسط السياسي الحزبي التونسي

---

[1] عبد النور، ناجي: "**الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرر السياسي**" مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

بين سائر التنظيمات والأحزاب الاسلامية والعلمانية، بسبب توحش النظام في تعاطيه مع سائر الأحزاب والقوى السياسية، في معرض دفاعه عن بقائه وسيطرته على كل مفاصل الجسم السياسي التونسي.

6.2 الموقف الأمريكي من الثورة التونسية

تجاهلت الإدارة الأمريكية التعليق على الإحتجاجات التونسية التي اندلعت يوم 18 كانون أول/ديسمبر 2010، واستمرت لمدة 28 يوما، فالسياسيون الأمريكيون بدءاً بالرئيس باراك أوباما(Barack Obama) وصولا إلى الخارجية الأمريكية، وحتى الناطق بإسم البيت الأبيض لم يشيروا في خطاباتهم وتصريحاتهم إلى الموقف الأمريكي من الإحتجاجات التونسية، حيث التزمت الإدارة الأمريكية الصمت تجاه الإحتجاجات، رغم العنف الذي اتسم به ردّ الحكومة على المحتجين السلميين. وبرغم تزايد أعداد الضحايا والمصابين والمعتقلين، وبرغم جنوح النظام التونسي إلى المعالجة الأمنية للأزمة بدلا من المعالجة السياسية، إلا أن الإدارة الأمريكية لم توجه اللوم أو النقد، بل تعمدت وبصورة مثيرة للدهشة والريبة الصمت والتجاهل.

راقبت وسائل الإعلام عبر العالم الإحتجاجات التونسية، وشهدت على سلمية نهج الإحتجاجات، ومشروعية مطالبها الديمقراطية، وغياب الخطاب الأيديولوجي، وتقدم الخطاب المنادي بالعدالة الإجتماعية والكرامة والحريات والحقوق والديمقراطية. إلا أن الاحتجاجات التونسية لم تحظ باهتمام كبير من وسائل الإعلام خارج منطقة الشرق الأوسط، "على عكس ما حظيت به الإنتخابات الرئاسية الإيرانية عام 2009"[1].

أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون (Hillary Clinton) "إن الحكومة الأمريكية تراقب ما يحدث في تونس دون أن تقف إلى جانب النظام على حساب الشعب ولا العكس بالعكس"[2]، ذلك بخلاف ما امتازت به السياسة الخارجية الأمريكية، من إبداء الرأي وتقديم النصائح وإظهار نفسها حامية للديمقراطية، وعدم تركها الأحداث المهمة في العالم دون

[1] **الثورة التونسية 2010-2011**. مرجع سابق.

[2] تونس – ما دور الولايات المتحدة في الربيع العربي؟، 2011/12/12، http://www.turess.com/alhiwar/23658

تعليق يضعها في خانة المدافع عن الحريات والدافع باتجاه الديمقراطية وحماية المدنيين، وقد "دعت الخارجية الأمريكية السفير التونسي في الولايات المتحدة [محمد صلاح تقية]للفت نظره إلى خطورة ارتفاع عدد ضحايا الرصاص من بين المتظاهرين في سيدي بوزيد والقصرين وتاله، ثم في كامل البلاد"[1]، وفي 12كانون ثاني/يناير/2011 قال مارك تونر(Mark Toner) الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية: إن إدارة الرئيس باراك أوباما (Barack Obama) "قلقة جدا بسبب تقارير عن استخدام الحكومة التونسية المفرط للقوة ضد المحتجين"[2].

يذكر الكاتب داود تلحمي في مقالة له ـفي مجلة سياسات ـ بعنوان الأبعاد الخارجية للثورات والإنتفاضات الشعبية العربية أنه: في" الأيام الأولى للثورة التونسية، كان الموقف الأمريكي مرتبكا ومترددا وغير واضح، لا بل متخوفا من التغيير، إلى أن أصبح جليا أن الحركة الشعبية في تونس لم تعد قابلة للايقاف، فتحول موقف الإدارة الأمريكية باتجاه دعوة الرئيس التونسي السابق، في الأيام الأخيرة من حكمه، إلى الرحيل، تفاديا لتفاقم الأمور"[3].

يرى السيد منير شفيق أن المتابع للموقف الأمريكي من الثورة التونسية يلاحظ تدرج الموقف الأمريكي عبر نقلات ثلاث. اتسمت النقلة الأولى – والتي امتدت على مدى الأسبوعين الأولين من الثورة – بالبرود تجاه حركة الاحتجاجات الشعبية التونسية، انتظاراً لأن يقوم "زين العابدين وقوات أمنه المدربة والمسلحة أمريكيا بالقضاء على المظاهرات، وأن يُجري إصلاحات على القياس الأمريكي"[4]، حدثت النقلة الثانية في الموقف الأمريكي مع فشل قوات الأمن التونسية في قمع الثورة، وقيام الرئيس التونسي زين العابدين بإنزال الجيش إلى الشارع، حيث بدأت الإدارة الأمريكية تصرح: "أنها تحترم إرادة الشعب التونسي فيما راحت تراهن على الجيش

---

[1] بن يونس كمال ، ***التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس***" ،**السياسة الدولية**، (العدد184، نيسان /أبريل 2011)، ص61.

[2] **الثورة التونسية 2010–2011**، مرجع سابق.

[3] تلحمي،داود "***الأبعاد الخارجية للثورات والانتفاضات الشعبية العربية***"، **سياسات**، العدد (16)، 2011، ص129.

[4] شفيق، منير: "أمريكا والثورات في تونس ومصر وليبيا"،2011/3/15. http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19/20848-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D9%88%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7.html

ليلعب الدور الذي فشلت اجهزة الأمن في لعبه"[1]، بعد تردد الجيش في تنفيذ ما طلب منه، نتيجة لتدفق مئات الآلاف من المتظاهرين إلى شوراع المدن التونسية، وخشية من الفشل في ضبط الأمن وانزلاق الوضع إلى حالة من الفوضى العارمة، عندها حدثت النقلة الثالثة والأخيرة المطالبة للرئيس زين العابدين بن علي بالغياب عن المشهد السياسي التونسي، وطلبت الولايات المتحدة من الجيش حسم الموقف بالإستيلاء على الحكم، ووقف التدهور الأمني، حيث لم يعد أمام الجيش إلا "طلب رحيل زين العابدين ولكن دون المساس بالنظام، وهنا أصبحت أمريكا تتحدث عن تأييدها للتغيير الذي حصل، وذلك من أجل الالتفاف على أهداف الثورة والعودة بتونس لإعادة إنتاج نظام بن علي"[2].

أما الدكتور صبحي غندور فقد رأى أن: "الموقف الأمريكي من ثورة تونس أولاً، اختلف عنه آخراً، بعد نجاح الثورة"[3]، حيث تحول الصمت الأمريكي خلال الأسابيع الأولى إلى الإفتخار بالتونسيين، وثورتهم وتقديمها نموذجا للثورات العربية السلمية.

كما أشار المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) – في معرض تحليله للموقف الأمريكي من الثورات العربية– إلى أن الموقف الأمريكي من الرؤساء المتوالين للولايات المتحدة في دول العالم النامي، ينبثق من خطة أمريكية يتم تطبيقها نمطيا، وتتمثل في خطوات أربع متدرجة على النحو التالي:

1– اذا كان لديك دكتاتور مفضل يواجه مشاكل داخلية، فقف بجانبه حتى آخر مدى.

2– عندما يستحيل الإستمرار في دعمه لأي سبب وخصوصا اذا توقف الجيش عن دعمه، قم بإرساله إلى مكان ما خارج بلده.

---

[1] شفيق، منير: "**أمريكا والثورات في تونس ومصر وليبيا**"، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] غندور، صبحي: "ضوابط الموقف الأميركي الراهن"، http://www.alarab.co.uk/libyatoday/display.asp?fname=2011%5C03%5C03-2011/3/25 25%5C832.htm&dismode=x&ts=25-3-2011%2010:39:51

3- قم بإطلاق تصريحات رنانه عن حبك للديمقراطية.

4- حاول الإبقاء على النظام القديم، وإن بأسماء ووجوه جديدة، لأن المهم هو بقاء النظام الذي يشكل بقاؤه خدمة لمصالح وسياسات الولايات المتحدة في المنطقة.[1]

تأكيدا على صحة تحليل المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) للموقف الأمريكي من الثورات ضد الأنظمة المستبدة، فإنه مساء يوم 14 كانون ثاني /يناير 2011 وعقب الإعلان عن لجوء الرئيس التونسي زين العابدين بن علي إلى السعودية، إذعانا لإرادة الشعب التونسي الثائر ضد حكمه، خرج الرئيس الأمريكي باراك أوباما (Barack) Obama ليشيد بـ " شجاعة وكرامة الشعب التونسي "، ودعا إلى إجراء انتخابات نزيهة وحرة قائلا "إن الولايات المتحدة تقف إلى جانب المجتمع الدولي للشهادة على هذا النضال الشجاع من أجل الحصول على الحقوق العالمية التي يجب أن نحافظ عليها، وسنذكر على الدوام صور الشعب التونسي الذي يسعى لإسماع صوته"[2]، وحول الأحداث العنيفة التي مرت بها الثورة التونسية، وخصوصا في أيامها الثلاثة الأخيرة، قال أوباما (obama) ـ في معرض تعليقه على هروب الرئيس التونسي " أُدين وأستنكر استخدام العنف ضد المدنيين في تونس الذين يعبرون سلميا عن رأيهم، وأشيد بشجاعة وكرامة الشعب التونسي"[3].

تعرضت الإدارة الأمريكية لإنتقادات عديدة عبر العالم بسبب تجاهلها للثورة التونسية واكتفائها بمراقبة الأحداث، على ما حملته من انتهاك لحقوق الإنسان، وما نتج عنها من قتلى وجرحى ومعتقلين، وما رافقها من ممارسات مدانة من الرأي العام العالمي، ومن كل الهيئات الدولية المدافعة عن الحريات، وحقوق الإنسان، علما بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت وما زالت ترفع شعارات الحرية والديمقراطية والعدالة.

---

[1] الزواوي، محمد سليمان: "موقف الغرب من الثورات العربية...رؤية سياسية"، مجلة البيان، العدد 294. http://albayan.co.uk/MGZarticle.aspx?ID=1641

[2] ردود فعل دولية على احداث تونس، الجزيرة – الاخبار، 2011/1/15، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F6697C2B-E8C3-41C5-B57E-0046C2867EEA.htm

[3] هروب بن علي.. ترحيب غربي وصمت عربي شبه مطبق، أون إسلام، 15 يناير 2011، http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special-folders-pages/tunisia/127834-2011-01-15-07-06-43.html

في معرض تحليل الموقف الأمريكي من الثورة التونسية، نجد أن الإدارة الأمريكية كانت تعتقد بقدرة النظام التونسي على إخماد الحركة الإحتجاجية، كما حدث مع حركات إحتجاجية سابقة. فآثرت التريث، وتحاشت التعليق على الأحداث، حتى لا تصب تعليقاتها في كفة المحتجين التونسيين، بما يضعف موقف النظام، ويقوي من عزيمة وإصرار المحتجين التونسيين.

إن الثقة العالية بقدرة النظام على معالجة الإحتجاجات وإيقافها، دفع الإدارة الأمريكية إلى تحاشي إغضاب النظام بإعلان موقفها، الذي لن تستطيع أن تعلن من خلاله وقوفها الى جانب النظام التونسي، لكي لا تلحق بصورتها الأذى، ولا تعرض نفسها لانتقادات داخلية وخارجية، تصف موقفها بالنفاق السياسي، أو بالإنقلاب على المبادئ السياسية الأمريكية، إضافة إلى أن هذا الموقف الذي يعتبره التونسيون تواطأ مع نظامهم البوليسي، خرج من رحم سياسة أوباما (obama) الساعية إلى عدم التدخل المباشر في شؤون الدول، بما يمثل تخليا أمريكيا ظاهريا عن لعب دور شرطي العالم، ذلك الدور الذي تجذر في عهد إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الإبن (George Bush)، وتجسد في التدخل في شؤون دول العالم الثالث وصولا إلى إسقاط أنظمة واحتلال دول مستقلة وذات سيادة، بحجة الدفاع عن الحقوق ونشر الحريات والديمقراطية.

من جانب آخر هنالك من يرى أن الإدارة الأمريكية بلغ بها الاستياء من تسلط النظام التونسي حدا كبيرا، وباتت على قناعة بأن النظام التونسي يعيش أيامه الأخيرة، بفعل استشراء الفساد، وارتفاع حدة التنافس داخل النخبة الحاكمة، وأن معدل استياء الشعب التونسي وتذمره تجاوز حدود التحمل، ودخل حيز التململ، مما ينذر بقرب اندلاع أعمال عنف واحتجاجات عارمة.

وجهت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون(Hillary Clinton) إلى الأنظمة العربية الحليفة لأميركا ــ خلال منتدى الدوحة (14 كانون ثاني /يناير /2011) ــ "تأنيبا

ضمنيا بطريقة تعاطي الأنظمة مع شعوبها"[1]، وحذرت من أن "التطرف يمكن أن يملأ الفـراغ"[2] استنادا إلى تقارير دبلوماسية أمريكية، رصدت على طول الأشـهر السـابقة لإنـدلاع الثـورة التونسية "تردي الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية في الوطن العربي".[3]

كانت الإدارة الأمريكية على اتصال مباشر مع قيادة الجيش التونسي، حيـث أشـارت مصادر إلى "أن قائد الجيش التونسي تلقى أوامر من الولايات المتحدة بالإستيلاء علـى مقاليـد الأمور في تونس لوقف الفوضى الناتجة عن احتجاجات الشعب التونسي، لكنه رفـض ذلـك"[4]، وهذ ما أكده ستيفن كوك (Steven cook) حيث أعلن: "أن الجيش التونسي هو من أقال الرئيس بن علي، وأن الجيش مسيطر على البلاد، ثم أردف أنه ليس المهـم أن يكـون قـادة الجـيش ديمقراطيين أم لا"[5]، مما يؤكد أن الإدارة الأمريكية خلال الثورة التونسية أولت الأهمية الكبرى لحفظ الإستقرار والأمن، حتى وإن كان ذلك الهدف يتحقق بيد العسكر الذين هـم وفـق القـيم الديمقراطية على النقيض مع مفاهيم المجتمع المدني، ذلك أن الإدارة الأمريكية وعلى مدى أيام الثورة التونسية وما حملته من انتهاكات لحقوق الإنسان، ومصادرة للحريات وما سقط خلالهـا من قتلى وجرحى، لم تشعر بالقلق والخوف الذي شعرت به عند هروب الرئيس التونسي زيـن العابدين بن علي، قلقا وخوفا على الهدوء والنظام العام، خشية أن تمتد الإضطرابات والفوضى – على حد وصفهم للإحتجاجات – إلى المنطقة، والأهم من ذلك هو دفعهم باتجاه أن لا يسـقط النظام، حتى وإن سقط رأس النظام.

---

[1] المهـام الأمريكيـة لمنـع تصـدير الثـورة التونسـية الـى بقيـة الأنظمـة العربيـة،2011/1/18. http://www.al-ansaar.net/main/pages/news.php?nid=5576

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

[4] **الثورة التونسية**، ويكيبيديا، مرجع سابق.

[5] **الثورة التونسية 2011**، المعرفة، مرجع سابق.

3. الثورة المصرية

في السياسة الخارجية الأمريكية

3. الثورة المصرية في السياسة الخارجية الأمريكية

1.3 نبذة تاريخية عن العلاقات المصرية الأمريكية قبل ثورة 25 يناير 2011

يعود الاهتمام الأمريكي بالدور المصري في منطقة الشرق الأوسط، إلى الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث "ازدادت أهمية منطقة الشرق الأوسط بشكل كبير، وأصبحت من أكثر المناطق الحيوية التي تسعى القوى العالمية للسيطرة عليها، نظرا لما تتمتع به من ثروة نفطية هائلة، وموقع جغرافي متميز"[1].

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية، أهمية الدور المصري في المنطقة، باعتبار مصر الدولة العربية الكبرى، والقائدة للعمل العربي المشترك، خصوصا بعد ثورة الضباط الأحرار عام 1952،حيث برز الزعيم المصري جمال عبدالناصر(1952-1970)، ليس كقائد لمصر فقط، وقائدا للعالم العربي، ومتحدثا باسم الشعوب العربية فحسب، بل وزعيما عالميا ساهم بتكوين دول عدم الإنحياز عام 1955، كان جمال عبدالناصر يسعى جاهدا لإقامة علاقات جيدة مع الغرب، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن قيام إسرائيل على أرض فلسطين، والدعم الأمريكي العلني لها، ورغبة واشنطن في احتواء مصر عبدالناصر عبر إقامة أحلاف أمنية شرق أوسطية شبيهة بحلف شمال الأطلسي تحت قيادة واشنطن، حال دون بناء علاقات سياسية وعسكرية متينة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

وصلت العلاقات الأمريكية المصرية إلى أدنى مستوياتها خلال عام 1967،بفعل الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل في عدوانها على الدول العربية، وقيامها باحتلال كل فلسطين، وأجزاء من الدول العربية المجاورة.

اتسمت فترة حكم جمال عبدالناصر بالتقارب المصري مع الاتحاد السوفيتي الذي قام ببناء السد العالي عام 1956 بعد أن رفض الغرب القيام بذلك، واستمر التوتر وعدم الثقة السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر طيلة حكم جمال عبدالناصر، وحتى وفاته عام

[1] محمود، فارس تركي: "**العلاقات المصرية الأمريكية 1991- 2001**"، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل،ص3

1970، إلا أن الرئيس المصري أنور السادات (1970–1981)، الذي تسلم الحكم بعد وفاة جمال عبدالناصر، بدأ يُظهر ميلا متناميا للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، والإبتعاد عن الإتحاد السوفيتي انطلاقا من " اعتقاد السادات بأن 99% من أوراق اللعبة بيد الولايات المتحدة، وأنها الدولة الأقوى، والأكثر نفوذا على مستوى العالم، والطرف الوحيد الذي يستطيع التأثير على (إسرائيل)، وإنهاء الصراع العربي – الصهيوني بطريقة سلمية"[1].

في عام 1979 عقدت مصر واسرائيل برعاية أمريكية معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، المعروفة بمعاهدة كامب ديفيد، التي بموجبها تم إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل، ونجم عنها خروج مصر من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي. وقد اعتبر "خروج مصر من دائرة الصراع العربي – الصهيوني درة تاج السياسة الأمريكية في المنطقة"[2]، وبذلك شهدت العلاقات المصرية الأمريكية تحولا نوعيا، أُطلق عليها أحيانا علاقات خاصة، وأحيانا أخرى علاقات استراتيجية.

كان البعد الإقتصادي في العلاقات الأمريكية المصرية ضامنا لإستمرار وديمومة البعد السياسي والعسكري، إذ بدأت مصر بعد التوقيع على إتفاقية كامب ديفد، تتلقى مساعدات ومعونات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة، بلغت قيمتها السنوية حوالي 2,2 مليار دولار، "وأصبحت ثاني أكبر متلقي للمعونات الأمريكية بعد (إسرائيل) "[3]، وقدرت المساعدات التي تلقتها مصر من الولايات المتحدة بين عامي 1979 و 2008 حوالي 67 مليار دولار، وذلك في صورة برامج مساعدات إقتصادية وعسكرية وإجتماعية، وأدت التقلبات في العلاقات المصرية – الأمريكية إلى خفض المعونة الإقتصادية والعسكرية من 2212 مليون دولار في عام 2003 إلى 1500 مليون دولار فقط في عام 2009 [4].

---

[1] محمود، فارس تركي: "**العلاقات المصرية الأمريكية 1991– 2001**"، مرجع سابق، ص5

[2] حافظ، زياد: ***"ثورة يناير في مصر : تساؤلات الحاضر والمستقبل"*** **، مجلة المستقبل العربي**، مارس 2011/3، العدد 385، ص71

[3] محمود، فارس تركي: "**العلاقات المصرية الأمريكية 1991– 2001**"، مرجع سابق، ص14

[4] بطرس، ماجد رضا: ***"العلاقات المصرية – الأمريكية، المضامين والمستقبل"***، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ربيع 2010، العدد26، ص103.

تولى الرئيس حسني مبارك (1981–2011) حكم مصر بعد اغتيال السادات في أكتوبر من عام 1981،واستمرت العلاقات المصرية – الأمريكية تسير بشكل طبيعي، إلا أن الرئيس المصري حسني مبارك، اختلف عن سابقه في سعيه نحو إعادة مصر لتتبوأ موقعها كزعيمة وقائدة للعالم العربي، فسعى لإنهاء القطيعة بين مصر وسائر الدول العربية، تلك القطيعة التي تلت توقيع مصر على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. وليس هذا النهج خروجا عن الرغبة الأمريكية، ذلك أن الهدف الأمريكي في إخراج مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، قد أضيف إليه هدف جديد يتمثل في قيام مصر بإقناع الدول العربية ودفعها نحو إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع إسرائيل، من خلال اتفاقيات ومعاهدات جماعية وفردية، وقد ظهر الدور المصري جليا، والوزن السياسي الذي تمتعت به مصر خلال مؤتمر مدريد، الذي دشن عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، إذ لعبت مصر دورا واضحا وفعالا في التهيئة لهذا المؤتمر، ودفع الأطراف العربية للإشتراك فيه. ففي 21 نيسان / ابريل 1991 التقى وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر(James Baker)(1989–1993) بالرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة، وطلب منه المساعدة في دفع الدول العربية وتشجيعها للمشاركة في مؤتمر للسلام، وقد أبدى مبارك استعداده التام للمساعدة[1].

انعقد مؤتمر مدريد في 30 تشرين الأول / أكتوبر 1991،وكان لمصر دور بارز في إقناع الدول العربية بأهمية إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، بدعوى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستدفع باتجاه إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي سلميا،بما يضمن حصول الدول العربية المجاورة لإسرائيل على حقوقها التي اغتصبت عام1967، مما يؤدي إلى إنهاء حالة العداء والصراع بين العالم العربي وإسرائيل، وإن هذا لن يتم إلا بحضور العرب إلى مؤتمر مدريد، وساهمت مصر في عقد مفاوضات ثنائية ومتعددة بين الأطراف العربية وإسرائيل.

اتسمت العلاقات المصرية الأمريكية قبل عام 1991، بكونها علاقات وثيقة، إلا أن هذه العلاقة انتقلت إلى مستوى يقترب من التحالف بين الدولتين، نتيجة لقيام حرب الخليج الثانية

[1] محمود، فارس تركي: "**العلاقات المصرية الأمريكية 1991– 2001**"، مرجع سابق، ص7.

المسماة حرب تحرير الكويت (17/يناير إلى 28 فبراير 1991)، ولعبت مصر دورا بارزا ومحوريا في بناء التحالف الذي هاجم العراق، وكذلك انعقاد مؤتمر السلام بين العرب وإسرائيل، الذي لعبت فيه مصر أيضا دورا مهما وحيويا في إقناع الدول العربية بجدوى حضور المؤتمر ومن ثم الإنخراط في العملية السلمية في الشرق الأوسط.

مع قدوم الرئيس جورج بوش الإبن (George W. Bush) (2001- 2009) إلى الحكم، وعقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، أخذت الإدارة الأمريكية تطالب مصر بدور يتجاوز حد الانخراط في العملية السلمية، وإشراك العرب فيها، وفي الحرب على العراق، إلى مستوى المطالبة بالدعم المصري للولايات المتحدة الأمريكية في حربها على ما يسمى "الإرهاب".

بخلاف العلاقات المصرية الأمريكية خلال حكم الرئيس بيل كلينتون (Bill Clinton)(1993 -2001)، والتي اتسمت بدرجة عالية من التوافق والتناغم وتبادل المصالح والاستقرار، والتي لم يكن يعكر صفوها سوى انحياز الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، على حساب الحق الفلسطيني والعربي، فإن العلاقات المصرية الأمريكية خلال حكم الرئيس جورج بوش الإبن (George W. Bush) (2001 – 2009)، شابها الكثير من التوتر، واتسمت بالفتور أحيانا، وعانت من عدم الإستقرار الذي كان الطرف الإسرائيلي سببا رئيسيا في إثارته، ذلك أن الإسرائيليين ما فتئوا يحرضون الولايات المتحدة على مصر، بدعوى أنها لا تبذل ما يجب عليها من ضبط حدودها مع قطاع غزة، ومحاربة تهريب السلاح وتدمير الأنفاق التي كثرت بعد حصار غزة. وكان من نتيجة ذلك أن علت أصوات داخل الإدارة الأمريكية وفي الكونجرس، تطالب بتخفيض المعونة الأمريكية لمصر[1]، وأصوات أخرى تتهم مصر بكونها مستنبتا للإرهاب وتصدير الإرهابيين، لكون نظامها الحاكم لا يتمتع بالديمقراطية، ويصادر الحريات، وكنتيجة لذلك فقد فشل في إحداث التنمية الشاملة التي تضمن انخفاض مستوى البطالة

[1] الشوربجي، منار: "العلاقات المصرية الأمريكية: كيف يصحح الخلل ويتحقق التوازن؟"،ص6، http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118884513495568.htm

وارتفاع مستوى المعيشة، والارتقاء برفاهية المواطنين، الأمر الذي يحرم الإرهـابيين (وفـق المنظور الأمريكي) من بيئة خصبة توفر لأفكارهم الرواج وتمدهم بالأنصار.

رغم قيام مصر خلال حكم الرئيس جورج بوش الإبن ببذل جهد كبيـر فـي إخـراج المبادرة العربية عام 2002، والتي أظهر العرب من خلالها، رغبة صادقة فـي السـلام مـع إسرائيل، كما " لعبت مصر دور الوسيط بين الفلسطينيين والإسـرائيليين مـن ناحيـة، وبـين الفلسطينيين وبعضهم البعض من ناحية أخرى، وقد كان لهـذا الـدور أهميـة لـدى أميركـا وإسرائيل"[1]، إلا أن العلاقات المصرية الأمريكية خلال تلك الفترة مرت بالعديد مـن الأزمـات والمنعطفات.

تحسنت العلاقات المصـرية الأمريكيـة مـع مجـيء الـرئيس الأمريكـي بـاراك أوباماHussein obama) (Barackبشكل ملحوظ، حيث أرسل أوباما برسائل عدة إلى العالم العربي، مفادها أن تغييرا جوهريا قد طرأ على السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، عنوانها اعتماد القـوة الناعمة بدلا من القـوة الخشـنة، وانتهـاج الحـوار بـدلا مـن الإملاءات، والاحتواء بدلا من المواجهة. وقد جاءت زيارة أوباما للقاهرة في 4 حزيران/ يونيو 2009، ومخاطبته للعالم العربي والإسلامي من على منبر جامعة القـاهرة، اعترافـا أمريكيـا بمكانة مصر وثقلها في منطقتها وإقليمها من ناحية، ودفعا وتشجيعا لها لممارسـة دور ريـادي يتوافق مع الرؤية الأمريكية الجديدة للعلاقات الدولية من ناحية أخرى. وكنتيجة لهـذا الموقـف الأمريكي الجديد الذي أطلقه أوباما، "زار مبارك أميركا لأول مرة بعد أن كان قد انقطـع عـن زيارتها خمس سنوات كاملة، كما تم استئناف الحوار الإستراتيجي بين البلدين، وهو الذي كان قد بـدأ في عهد كلنتـون، في 1998،بهدف توسيع التعاون، وحل الخلافات التي تنشأ في لقاءات على أعلى مستوى سياسي ودبلوماسي"[2]

---

[1] الشوربجي، منار: "**العلاقات المصرية الأمريكية: كيف يصحح الخلل ويتحقق التوازن؟**"، مرجع سابق، ص6.

[2] المرجع السابق، ص6.

2.3 العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

يعتبر الشق الاقتصادي واحدا من أهم جوانب العلاقة الإستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، إذ بدأت مصر تتلقى مساعدات ومعونات اقتصادية سنوية من الولايات المتحدة، عقب التوقيع على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، في 26 مارس/آذار 1979، وقد ظل "حجم المعونة الاقتصادية السنوية المقدمة لمصر حوالي 850 مليون دولار، وذلك منذ توقيع اتفاق كامب ديفيد وحتى عام 1998"[1]، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت منذ عام 1998 بتخفيض المعونة الاقتصادية بشكل سنوي "بواقع 40 مليون دولار كل عام، إلى أن وصلت إلى 411 مليون دولار في عام 2008، لكن إدارة بوش قامت بتخفيض المعونة 200 مليون دولار إضافية"[2].

سعت الحكومة المصرية إلى استثمار علاقاتها السياسية المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلت قصارى جهدها من أجل "توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة"[3]، إلا أن توتر العلاقة بين مصر والولايات المتحدة في عهد الرئيس بوش، حال دون توقيع هذا الاتفاق، برغم ذلك فإن الولايات المتحدة هي الشريك التجاري الأول لمصر، بينما تأتي مصر في المرتبة الثانية والخمسين بين شركاء أمريكا التجاريين. وبسبب حاجة المصدرين المصريين للسوق الأمريكية، فقد نجحت الولايات المتحدة في فتح الباب لإسرائيل للتطبيع مع الصناعة المصرية، عبر ما صار يعرف باتفاقية الكويز [QIZ][4*]، التي وقعت في 14 كانون أول/ ديسمبر 2004.

---

[1] الشوربجي، منار: "**العلاقات المصرية الأمريكية: كيف يصحح الخلل ويتحقق التوازن؟**"، مرجع سابق، ص2.

[2] المرجع السابق، ص2.

[3] محمود، فارس تركي: "**العلاقات المصرية الأمريكية 1991– 2001**"، مرجع سابق، ص15.

[*] في الرابع عشر من ديسمبر 2004 وقعت مصر برتوكولاً في إطار ما يعرف بالمناطق الصناعية المؤهلة كويز (QIZ) مع إسرائيل، وهي ترتيبات تسمح للمنتجات المصرية بالدخول إلى الأسواق الأمريكية دون جمارك أو حصص محددة شرط أن يكون المكون الإسرائيلي في هذه المنتجات 11.7% والهدف من هذا البروتوكول هو فتح الباب أمام الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكية.

[4] الشوربجي، منار: "**العلاقات المصرية الأمريكية: كيف يصحح الخلل ويتحقق التوازن؟**"، مرجع سابق، ص3

أما في مجال الاستثمارات الأجنبية داخل الأراضي المصرية، فإن " الولايات المتحدة احتلت في منتصف التسعينات المرتبة الأولى بين 40 دولة لها استثمارات في مصر، حيث يمثل حجم الاستثمار الأمريكي، قياسا إلى الاستثمارات الأجنبية الأخرى، حوالي 22,7%، وحوالي 33% من الاستثمارات الأمريكية في الشرق الأوسط، وتحتل مصر المرتبة الرابعة في حجم الاستثمارات الأمريكية الخارجية، ومع نهاية عقد التسعينات ازدادت الاستثمارات الأمريكية في مصر زيادة كبيرة حيث بلغت ما نسبته 48% من الإستثمارت الأجنبية في مصر"[1].

3.3 العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

كان الجانب العسكري حاضرا في العلاقات المصرية الأمريكية، إذ تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر باعتبارها "واحدة من أهم الركائز التي تستند إليها الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عموما، وفي المنطقة العربية والخليج العربي بشكل خاص، وذلك بسبب وزنها وتأثيرها الإقليمي الكبير، وسيطرتها على قناة السويس، التي أثبتت أكثر من مرة أهميتها وفعاليتها كمعبر عسكري استراتيجي لا يضاهى"[2].وقد كان من ثمار انخراط مصر في معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، أن بدأت " في تلقي معونة عسكرية سنوية مقدارها 1,3 مليار دولار، تنقسم إلى أنواع ثلاثة هي : بيع الأسلحة، وتطوير أسلحة موجودة، وعقود صيانة وخدمات"[3].

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تقطف ثمار علاقاتها الإستراتيجية مع مصر منذ ثمانينات القرن الماضي، عبر دعم مصر للولايات المتحدة في أفغانستان، وفي الحرب ضد إيران، ووقوفها موقفا سلبيا تجاه العدوان الإسرائيلي على لبنان صيف عام 1982، وفي بداية تسعينيات القرن الماضي، عام 1991 لعبت مصر دورا محوريا وحاسما في دعم "التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة لإخراج العراق من الكويت في حرب الخليج الثانية

---

[1] محمود، فارس تركي: "**العلاقات المصرية الأمريكية 1991– 2001**"، مرجع سابق، ص15.

[2] المرجع السابق، ص17.

[3] الشوربجي، منار: "**العلاقات المصرية الأمريكية: كيف يصحح الخلل ويتحقق التوازن؟**"، مرجع سابق، ص4.

1991،حيث ساهمت مصر بحوالي (35) ألف جندي، مما جعلها ثاني أكبر مساهم عسكري بعد أمريكيا، كما ساهمت مصر في دعم التدخل العسكري الأمريكي في الصومال 1992 – 1993،وفتحت موانئها وقواعدها الجوية لتلك العملية، وكانت القيادة المركزية الأمريكية تدير العملية اللوجستية في مهمة الصومال من مصر"[1]، وقد حظيت مصر باهتمام القادة العسكريين، ونظروا لها باعتبارها ذخرا استراتيجيا لا غنى للولايات المتحدة عنه، إذ أكد أهمية مصر العسكرية القائد السابق للقيادة المركزية الأمريكية التي يشمل عملها منطقة الشرق الأوسط الجنرال أنتوني زيني (Antony Zinny) حين قال "إن مصر هي أهم بلد في المنطقة التي تقع تحت مسؤوليتي، لأن الوصول إليها يعني الوصول إلى المنطقة كلها، وتؤكد الكلام ذاته الوثيقة التي أصدرتها القيادة المركزية عام 1995، وخلال فترة إدارة كلينتون وصفت مصر بأنها اللاعب الأكثر أهمية في العالم العربي، والحليف الرئيس لأمريكا في الشرق الأوسط"[2].

نفذت مصر والولايات المتحدة الأمريكية مناورات مشتركة، هدفت إلى تعزيز علاقاتهما العسكرية، وكان من أهم تلك المناورات النجم الساطع، وتحية النسر، والحية الحديدية، كما تم تدريب الجنود الأمريكيين على الحرب في الظروف المناخية والتضاريسية العربية، وخوض تجارب التنسيق الميداني بين الأمريكيين والمصريين، استعدادا لحروب قد تخوضها الولايات المتحدة في المنطقة العربية، متسلحة بالدعم والمشاركة المصرية والعربية على غرار حرب تحرير الكويت.

اتسمت العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية بالإنسجام والتوافق، ولم ينغص تلك العلاقة إلا التدخلات الإسرائيلية المحرضة ضد مصر، والساعية إلى إرباك العلاقات المصرية الأمريكية، من خلال إلقاء عبء حماية حدودها مع قطاع غزة على مصر، والبحث عن شماعة تعلق عليها إخفاقها في تحقيق أهداف هجومها على غزة، فأخذت تتهم مصر تارة بعدم القدرة على حماية حدودها مع قطاع غزة، ومنع التهريب عبر الأنفاق،

---

[1] محمود، فارس تركي: "**العلاقات المصرية الأمريكية 1991– 2001**"، مرجع سابق، ص17.

[2] المرجع السابق، ص17.

وتارة بعدم الجدية في منع التهريب، وتدمير الأنفاق الواصلة بين مصر وقطاع غزة، تلك الأنفاق التي أصبحت بعد إحكام حصار غزة شريان الحياة، لقرابة مليون ونصف المليون فلسطيني، يعيشون ظروفا إنسانية ومعيشية صعبة، حيث صرح مدير الشين بيت (جهاز الأمن العام) الإسرائيلي في 2006 "بأن مصر تعرف جيدا المهربين، ولا تقوم بالقبض عليهم، وأن إسرائيل قدمت لها معلومات استخباراتية تفصيلية، لكن مصر لم تستخدمها"[1]، وكتب عضو الكنيست الإسرائيلي السابق يوفال ستانيز بنفسه لأعضاء الكونجرس "يطالبهم بتجميد المعونة العسكرية لمصر"[2].

تواصلت الهجمة التحريضية الإسرائيلية ضد مصر، بدعوى الفشل في محاربة الأنفاق، ما حدا بالجانب الأمريكي أن يوفد خبراء ومهندسين ليقدموا الخبرة والنصيحة للجانب المصري، لإرشاده لأفضل السبل لمحاربة الأنفاق.

وتم تزويد مصر بمعدات وأجهزة عالية التقنية، تساعد في كشف الأنفاق، وبلغ الأمر حد "تعليق صرف 100 مليون دولار من المعونة العسكرية، حتى تتقدم وزيرة الخارجية للكونجرس بتقرير تشهد فيه أن مصر قد اتخذت خطوات جادة لوقف تهريب السلاح وتدمير الأنفاق"[3] الواصلة بين مصر وقطاع غزة.

استجابت مصر للضغوط الأمريكية والإسرائيلية، سعيا لتحرير المعونة المعلقة رهنا باستجابة مصر لمتطلبات الأمن الإسرائيلي، حيث شرعت مصر بدعم فني ومالي أمريكي، ببناء الجدار الفولاذي، الذي يشكل منظومة متكاملة عالية التقنية، تهدف إلى تدمير الأنفاق، وجعل التواصل تحت الأرض بين غزة ومصر من خلال الأنفاق أمرا مستحيلا، وهذا يكسبها رضا الولايات المتحدة الأمريكية، ويدرأ عنها شر التحريض الإسرائيلي، ويمهد الطريق ثانية أمام تواصل المساعدات العسكرية الأمريكية.

---

[1] الشوربجي، منار: "**العلاقات المصرية الأمريكية: كيف يصحح الخلل ويتحقق التوازن؟**"، مرجع سابق، ص5.

[2] المرجع السابق، ص5.

[3] المرجع السابق، ص5.

4.3 العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

حظيت منطقة الشرق الأوسط باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، التي اعتبرتها منطقة حيوية ذات وزن سياسي، لا يمكن للولايات المتحدة تحقيق تفوقها السياسي والإقتصادي وحتى العسكري في العالم دون ضمان نفوذها فيها، وأصبحت السيطرة على منطقة الشرق الأوسط من أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

من أجل ذلك توجهت الإدارة الأمريكية نحو الأطراف الإقليمية المؤثرة في المنطقة، كي تبني معها علاقات سياسية إستراتيجية، تجعل من هذه الأطراف الإقليمية لاعبين رئيسيين وداعمين يساهمون في إنجاح السياسات الأمريكية في المنطقة، وكانت مصر إحدى الدول التي سعت الولايات المتحدة إلى تمتين علاقاتها السياسية معها، بغرض الوصول إلى الهدف الأمريكي في إحكام سيطرتها على المنطقة.

استندت العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة على "رؤية إستراتيجية مشتركة تمثل فيها القاهرة اللاعب الإقليمي الأهم بالنسبة لواشنطن، بينما تمثل الأخيرة اللاعب الدولي الأهم بالنسبة للقاهرة"[1].

ولطالما استثمرت الولايات المتحدة علاقاتها المتميزة مع مصر في دفع جهود السلام في المنطقة، وإقناع الدول العربية بجدوى الانخراط في العملية السلمية، والتطبيع مع دولة إسرائيل، حيث "ظلت العلاقات المصرية الأمريكية على المستوى السياسي تدور في إطار منظومة (كامب ديفيد) وحدها، منذ توقيع الاتفاق وحتى عهد (أوباما)، وهو الإطار الذي يمثل الفائدة الكبرى لأمريكيا، التي تحتاج للدور المصري لإخماد الحرائق كلما تدهورت الأوضاع في المنطقة بعد كل عدوان إسرائيلي جديد"[2].

---

[1] محمود، فارس تركي: "**العلاقات المصرية الأمريكية 1991– 2001**"، مرجع سابق، ص8.

[2] الشوربجي، منار: "**العلاقات المصرية الأمريكية: كيف يصحح الخلل ويتحقق التوازن؟**"، مرجع سابق، ص6.

مثلت فترة حكم الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون)، فترة ذهبية على صعيد العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن "عملية السلام ومحاولة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، قد أخذا حيزا مهما في العلاقات المصرية الأمريكية، وكان للرئيس مبارك، وبالتنسيق مع الإدارة الأمريكية دورا واضحاً في هذا المجال"[1] وقد كثف الرئيسان الأمريكي والمصري جهودهما لتحقيق نجاحات ملموسة، توجت بتوقيع اتفاقيات سلام بين الأردن وإسرائيل، وأخرى بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما نجحت جهودهما في تحريك المسار السوري والمسار اللبناني في محادثات السلام الثنائية مع إسرائيل.

لم يتردد الرئيس المصري السابق حسني مبارك في تنفيذ ما يطلب منه أمريكيا أو إسرائيليا، في سبيل خدمة أجندة سلام الشرق الأوسط، حيث شهد شرم الشيخ قمما سياسية عدة، تم عقدها بحضور القادة والرؤساء، سواء على المستوى الإقليمي أم على المستوى الدولي، بغرض إدانة الأعمال"الإرهابية الفلسطينية" ضد إسرائيل، أو الوقوف ضد ما تسميه واشنطن وتل أبيب بـ "الإرهاب الفلسطيني"، أو دعم عملية السلام في المنطقة العربية، أو العمل على وقف إطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

واصلت مصر أداء دور محوري في السياسات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، إذ "لعبت مصر دورا محوريا في إحداث تحول عميق في المنطقة، أدى لقبول عربي تدريجي لمسألة التسوية، تجلى في مدريد، ثم أوسلو، ثم المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، ووصل إلى ذروته في شكل المبادرة العربية عام 2002"[2]، وفي آذار /مارس 2001 صدر عن الكونجرس تقرير يخص العلاقات المصرية – الأمريكية، ذكر "أن العلاقات بين البلدين هي المفتاح لتحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة، وركز على أهمية تطويرها، كما امتدح التقرير دور الرئيس مبارك في عملية السلام قائلا: إن مبارك لعب دورا قياديا من أجل الأمن والإستقرار والسلام في المنطقة"[3].

---

[1] محمود، فارس تركي: "**العلاقات المصرية الأمريكية 1991– 2001**"، مرجع سابق، ص8.

[2] الشوربجي، منار: "**العلاقات المصرية الأمريكية: كيف يصحح الخلل ويتحقق التوازن؟**"، مرجع سابق، ص6.

[3] محمود، فارس تركي: "**العلاقات المصرية الأمريكية 1991– 2001**"، مرجع سابق، ص13.

5.3 أحداث الثورة المصرية

انطلقت الثورة المصرية يوم الثلاثاء 25 يناير 2011، بدعوة من العديد من القوى السياسية غير الحزبية، والتي منها "حركة شباب 6 أبريل"، وحركة "شباب من أجل العدالة والحرية"، وحركة "كفاية"، و"الجمعية الوطنية للتغيير"، وغيرها من القوى السياسية التي قررت التظاهر احتجاجا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة التي يمر بها الشعب المصري، واتفقت على أن يكون التظاهر في يوم عيد الشرطة، الذي يصادف 25 كانون ثاني/ يناير من كل عام في إشارة إلى الإستياء العارم الذي يعم الشارع المصري كنتيجة لتجاوزات وزارة الداخلية، وسوء معاملة الشرطة للشعب، خصوصا وأن إحدى القوى السياسية الداعية لهذه الإحتجاجات سمت نفسها باسم أحد ضحايا الشرطة وهو خالد سعيد[1].

عمت المظاهرات معظم المحافظات والمدن المصرية، حتى أمست مظاهرات شعبية عارمة، تعمدت الحكومة المصرية تجاهلها، إلا أنها كانت البداية القوية للثورة المصرية، ورفعت منذ يومها الأول شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، وتواصلت الإحتجاجات اليومية وصولا إلى يوم الجمعة 28 يناير 2011، ذلك اليوم الذي أطلق عليه جمعة الغضب، خرج مئات الآلاف من المصريين إلى ميدان التحرير في القاهرة، وإلى الميادين العامة في كل المدن المصرية، وبدا فشل الشرطة في السيطرة على الأمور، بفعل كثافة أعداد المتظاهرين، وتوزع التظاهرات في معظم أرجاء القطر المصري[2].

وفي 29 كانون ثاني/ يناير2011، وجه الرئيس المصري حسني مبارك كلمته الأولى للشعب المصري، معلنا عن إقالة حكومة أحمد نظيف ورافضا التنحي، كما قرر تعيين عمر سليمان مدير المخابرات العامة نائبا له[3]. وقد ترافق ذلك التطور السياسي مع تدهور

---

[1] ثورة 25 يناير – ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_25_%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1

[2] المرجع السابق.

[3] سليمان نائبا للرئيس وشفيق رئيسا للوزراء"، جريدة الأهرام، العدد 54354، 30/يناير/2011، http://www.ahram.org.eg/The-First/News/60894.aspx

أمنـــي، عاشت مصر خلاله حالة انفلات أمني تعمد النظام افتعاله، تمثل في انسحاب الشـــرطة المصرية من الشوارع، وإحراق بعض اقسام الشرطة، والإعلان عن تمرد وفرار السجناء مـــن الكثير من السجون، مما أشاع حالة من الفوضى والرعب، وأجبر شباب الثورة على تشكيل لجان شعبية لحماية الأرواح والممتلكات.

تواصلت الإحتجاجات والمظاهرات الشعبية اليومية، واتخذ شبان الثورة ميدان التحريـــر في القاهرة مسرحا حيا لإعتصاماتهم، وكان الميدان يمثل قلب الثورة النابض بالتحدي والإصرار على إسقاط النظام. وفي 1 شباط/ فبراير 2011، خرج الرئيس المصري علـــى الشـــعب فـــي خطابه الثاني ليعلن رفضه الرحيل، وخيّر الشعب بين الفوضى، والإستقرار المتمثل في بقائـــه كضمانة لأمن البلد واستقراره، وأكد أنه كلف نائبه عمر سليمان ببدء حوار وطني مـــع القـــوى السياسية، وكلف الحكومة الجديدة بالتجاوب مع مطالب الشباب، كما أعلن عن تكليف البرلمـــان بمناقشة المادتين 76, 77 من الدستور، وأعلن عدم نيته الترشح لولاية رئاسية جديدة[1]. لم يـــزد الخطاب الرئاسي الثاني شباب الثورة إلا إصرارا على المضي في مطالبهم بإسقاط النظام، حيث وصفت الإصلاحات التي تضمنها الخطاب بأنها جاءت متأخرة وأن الشعب المصري تجاوزها.

على إثر رفض الشارع المصري لإصلاحات الرئيس، وكنتيجـــة لإعتصـــام عشـــرات الآلاف من الشباب المصري في ميدان التحرير، ورفضهم إخلاء الميدان حتى في ساعات حظر التجوال الليلي، توجه مجموعة من مؤيدي النظام من أفراد الشرطة بالزي المدني، يرافقهم بعض البلطجية وأصحاب السوابق والمجرمين، إلى ميدان التحرير يركبون الخيول والجمال، متسلحين بالعصي والسكاكين والأدوات الحادة، وأخذوا يهاجمون المعتصمين، بغرض فـــض الإعتصـــام وإخلاء الميدان، إلا أن الشباب تصدوا لهم، وأفشلوا هجومهم، وسميت تلك الحادثة موقعة الجمل أو معركة الجمال[2].

---

[1] مبـــارك يعلـــن إجـــراءات الإنتقـــال الســـلمي للســـلطة، جريـــدة الأهـــرام، العـــدد 45348، 2/فبرايـــر/2011، http://www.ahram.org.eg/The-First/News/61094.aspx

[2] التحرير يتحول إلـــى ســـاحة حـــرب فـــي موقعـــة الجمـــل، المصـــري اليـــوم، العـــدد 2426، 3/فبرايـــر/ 2011، http://www.ahram.org.eg/The-First/News/61094.aspx

في يوم الجمعة 4 فبراير 2011، احتشد مئات الآلاف من المصريين في ميدان التحرير رافعين شعار "جمعة الرحيل"، حيث أدوا صلاة الجمعة ، وواصلت الثورة المصرية جني التعاطف الخارجي، والمؤازرة والمشاركة الداخلية، حتى غدت المظاهرات مليونية العدد، وفي هذه الفترة سعى النظام إلى تنفيس الثورة واحتوائها من خلال إجراء حوارات مع الأحزاب السياسية، وممثلي شباب الثورة، إلا أن شباب الثورة رفضوا الحوار مع نائب الرئيس عمرسليمان، واعتبروا الحوار لا يخدم الثورة الشعبية المتصاعدة[1].

في يوم 8 فبراير 2011، أخذ المتظاهرون يضغطون على النظام – بعدما تمتعت المظاهرات بحشد جماهيري كاسح – من خلال تعطيل المؤسسات الحكومية والبنوك، والتظاهر أمام مجلسي الشعب والشورى، ومقر رئاسة الوزراء، وأخذت المظاهرات الفئوية تعم معظم المرافق الإقتصادية، حيث حاصر الآلاف مقر محافظة كفر الشيخ، وأحرقوا مقر القوى العاملة، ودخل عمال المصانع البترولية في إضراب، وكذلك موظفو الهلال الأحمر، وعمال ورش بولاق، وورش كوم أبوراضي، وعمال شركة مياه الشرب، والصرف الصحي بالقاهرة، وهيئة النظافة[2].

في يوم الخميس 10 فبراير 2011، ومع تصاعد التوتر، وبروز ملامح انزلاق البلاد إلى حالة الفوضى والإضطرابات، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانه الأول، الذي قال فيه أنه اجتمع في إطار الإلتزام بحماية البلاد، والحفاظ على مكتسبات الوطن، وتأييدا لمطالب الشعب المشروعة، وقرر الإستمرار في الإنعقاد بشكل متواصل، وقد أوحى انعقاد المجلس برئاسة المشير حسين طنطاوي، وغياب قائده الأعلى الرئيس حسني مبارك، باحتمال انقلاب عسكري وشيك، وفي ذلك اليوم شاع الكثير من التكهنات بخروج مبارك مخاطبا شعبه، ومعلنا

---

[1] المتظاهرون مصممون وأنباء عن مفاوضات، الجزيرة، الأخبار، 2011/2/4، http://www.aljazeera.net/news/pages/a14ad2f2-325a-43ec-94f9-187d86f18123

[2] التسلسل الزمني لثورة 25 يناير، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%85%D9%86%D9%8A_%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_25_%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1_(%D9%85%D8%A7_%D9%82%D8%A8%D9%84_%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D9%84_%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83)

تنحيه عن الحكم، إلا أن المفاجأة الصادمة تمثلت بخروج مبارك في خطابه الثالث معلنا رفضه التنحي، ومعترفا بأن الأخطاء واردة في كل نظام سياسي، ومحذرا من الخضوع للإملاءات الخارجية، وخدمة الأجندات المغرضة، وأنه متمسك بالإستمرار في منصبه، حتى نقل السلطة في الإنتخابات المقبلة التي لن يترشح لها، وأكد أنه لم يخضع يوما لضغوط أو إملاءات[1].

أعلن المتظاهرون رفضهم لخطاب الرئيس الذي خيب آمالهم، وأظهر مدى تشبث الرئيس بالحكم، رغم كل الدعوات المطالبة له بالتنحي، حفاظا على أمن مصر وسلامتها ووحدتها، وأطلقوا على يوم الجمعة الذي أعقب الخطاب الثالث جمعة الزحف، إذ عمل خطاب الرئيس عمل النار في الهشيم، واحتشد ملايين المصريين في كل المدن المصرية مطالبين الرئيس بالرحيل، ومعلنين الزحف نحو القصور الرئاسية، في إشارة إلى أن الشعب لن يترك للرئيس الخيار بالتنحي والرحيل، بل لابد من إرغامه على ذلك بالقوة[2].

في يوم الجمعة 11 فبراير 2011، تجاوزت أعداد المحتجين المصريين العشرة ملايين في أنحاء مصر، وأخذ بعضهم يزحف باتجاه القصور الرئاسية، الأمر الذي اعتبره المجلس العسكري المصري وصولا إلى نقطة الحسم، التي لم تدع للرئيس المصري من خيار سوى التنحي، وفعلا في تمام الساعة السادسة مساء في يوم جمعة الزحف 11 فبراير 2011، أعلن عمر سليمان عن قرار الرئيس بالتنحي، وتوكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد[3].

وضع إعلان عمر سليمان – عن تنحي الرئيس مبارك عن الحكم – حدا للثورة المصرية، التي رفعت منذ يومها الأول شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، حيث آثر النظام المصري التضحية برأس النظام، في سبيل المحافظة على جسم النظام، خشية انزلاق البلاد في فوضى عارمة، وقد حظي هذا القرار بترحيب دولي وإقليمي واسع، إذ أنقذ مصر من ويلات

---

[1] الجيش المصري يصدر البيان رقم 1، الجزيرة.نت، الأخبار، 10/فبراير/2011، http://www.aljazeera.net/news/pages/dafa5218-6869-4b65-987c-ddf0b49d23b2

[2] **الجيش المصري يصدر البيان رقم 1**، مرجع سابق.

[3] مبارك يتنحى ويسلم سلطاته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة"، العربية، 12/فبراير/ 2011، http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/11/137234.html

فوضى وانفلات أمني لا تحمد عقباه، رغم قدر الإنضباط وروح المسؤولية العالية التي تحلى بها شباب الثورة، والروح السلمية والحضارية التي اتسمت بها الثورة المصرية، مما دفع كثيراً من الساسة والمفكرين الغربيين، إلى اعتبارها ثورة ملهمة لباقي شعوب الأرض، ومعلمة لنهج الإصرار والتحدي مع التحلي بكل القيم الحضارية والإنسانية، وصولا إلى الحقوق المشروعة والحرية والبناء الديمقراطي، إذ اتسمت قيادات الثورة الميدانية بكل الصفات الإنسانية والحضارية، بل والإبداعية في إدارة شؤون ويوميات الثورة، والتغلب على المعضلات والمشكلات التي اعترضت طريقها، ونجحت في تجميع وتحريك ملايين المواطنين، وتوفير الأمن والسلامة وكامل الاحتياجات الإنسانية للمحتجين[1].

6.3 الموقف الأمريكي من الثورة المصرية

تابعت الإدارة الأمريكية أحداث الثورة المصرية ساعة بساعة ولحظة بلحظة، حتى غدت تصريحات المسؤولين الأمريكيين وتعقيباتهم على أحداث الثورة، أكثر من تصريحات وتعقيبات النظام المصري على أحداث الثورة الشعبية المصرية المنادية بإسقاط النظام. وسيقوم الباحث في البند الأول من هذا المبحث بسرد بعض تعليقات وتصريحات المسؤولين الأمريكيين وفق تتابعها الزمني المرتبط بعمر الثورة المصرية، على أن يقوم في البند اللاحق من هذا المبحث بتحليل الموقف الأمريكي من الثورة المصرية، سعيا للوصول إلى الدوافع الحقيقية الكامنة خلف الإهتمام منقطع النظير الذي أبدته الإدارة الأمريكية بالثورة المصرية.

1.6.3 تطور المواقف السياسية الأمريكية من ثورة 25 يناير

عقب أحداث اليوم الأول من أيام الثورة المصرية قدمت وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) تقييم إدارتها للوضع في مصر، بأن الحكومة المصرية "مستقرة وتبحث عن طرق للإستجابة للاحتجاجات المشروعة ولمصالح الشعب المصري"[2]، فيما لم يتطرق الرئيس

---

[1] **ثورة 25 يناير**، مرجع سابق.

[2] تطورات موقف أميركا من أحداث مصر"، الجزيرة.نت، تقارير وحوارات،2011/2/3، http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/11/137234.html

الأميركي (باراك أوباما) في خطابه عن حالة الإتحاد إلى الاحتجاجات المصرية، إلا أنه قال في معرض حديثه عن الثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي: إن الولايات المتحدة "تدعم التطلعات الديمقراطية لكل الشعوب"[1]، وبعد خطاب أوباما قال السكرتير الصحفي للبيت الأبيض روبرت غيبس (Robert Gaps): إن واشنطن "تدعم الحقوق العالمية للشعب المصري، بما فيها الحق في حرية التعبير والتجمع"، وأضاف أن أمام الحكومة المصرية "فرصة مهمة لتستجيب لتطلعات الشعب المصري، وتواصل الإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، التي من شأنها تحسين الوضع المعيشي للمصريين"[2].

بعد أحداث اليوم الثاني، وفي جوابه على سؤال حول ما إذا كانت واشنطن لا تزال تساند مبارك أجاب غيبس أن "مصر حليف قوي" للولايات المتحدة، كما أن واشنطن تراقب الوضع بمصر عن كثب وتؤيد حق المصريين في التجمع والتعبير، في حين دعت كلينتون السلطات المصرية إلى عدم استعمال العنف ضد المتظاهرين، وقالت إن أمام الحكومة المصرية "فرصة هامة لتنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية"[3].

بعد أحداث اليوم الثالث، وصف جوزيف بايدن(Joseph Biden) نائب الرئيس الأمريكي، الرئيس المصري بأنه "حليف في جهود إحلال السلام في الشرق الأوسط"، وقال "لن أشير إليه على أنه دكتاتور"[4]، وقال أوباما في تسجيل على الإنترنت: "مصر كانت حليفا لنا في كثير من القضايا، لكني كنت دائما أقول لمبارك إن التأكيد من أنهم يسيرون قدما نحو الإصلاح السياسي والإقتصادي هو شيء حاسم من أجل الاستقرار طويل الأمد في مصر"، وأضاف أن

---

[1] بني فضل، آلاء: "تخبط أمريكي تجاه الأحداث المصرية"، 10/فبراير/2011، http://blog.amin.org/almr/2011/02/10/%D8%AA%D8%AE%D8%A8%D8%B7-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9/

[2] **تطورات موقف أميركا من أحداث مصر**، مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

[4] ضغوط دولية متزايدة على القاهرة"، الجزيرة، الأخبار، 28/يناير/2011، http://www.aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/d627b256-8aaa-43f1-8477-c1ebafd47352

العنف ليس حلا للوضع الحالي في مصر، وأن الإصلاحات السياسية "ضرورية بشكل مطلق"، وأكد أن ما يحدث في الشوارع هو نتيجة "الإحباط المكبوت"، ودعا كلا من الحكومة والمتظاهرين إلى عدم استخدام العنف[1].

عقب اليوم الرابع أعلن البيت الأبيض أنه ستجري في الأيام المقبلة مراجعة للمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لمصر، والتي تقدر بنحو 1,5 مليار دولار كل عام، وأضاف غيبس أن "حكومة مصر مستقرة"، وبعد الخطاب الأول الذي ألقاه مبارك، وأعلن فيه إقالة حكومة أحمد نظيف، أجرى أوباما اتصالا هاتفيا بمبارك استمر لمدة نصف ساعة، طلب فيه من مبارك إجراء إصلاحات شاملة، وأن يقدم على خطوات ملموسة. وفي ذات اليوم حيت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) المؤسسة العسكرية المصرية على ضبط النفس في التعامل مع الإحتجاجات، وذلك في رسالة بُلغت إلى وفد عسكري رفيع في واشنطن، سرعان ما قطع زيارته عائدا إلى مصر، وقال المتحدث بإسم البنتاغون العقيد ديف لابان (Dive Laban): إن (الكسندر فيرشباو) مساعد وزير الدفاع الأميركي حث رئيس أركان حرب الجيش المصري الفريق سامي عنان على "ضبط النفس"[2].

في نهاية اليوم الخامس من المظاهرات المصرية، عقد أوباما اجتماعا عاجلا لمجلس الأمن القومي الأميركي لتقييم رد النظام المصري على الاحتجاجات الغاضبة، وأكد على ضرورة إجراء إصلاحات سياسية في مصر، وقال البيت الأبيض: إن أوباما أكد على معارضته لإستخدام العنف ودعا السلطات المصرية إلى ضبط النفس، واحترام حقوق الإنسان، والقيام بخطوات ملموسة من أجل الإصلاح السياسي في البلد، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية فيليب كراولي (Philip Crowley) : إن الحكومة المصرية لا يمكنها الاكتفاء بإعادة ترتيب الأوراق، مؤكدا أن "كلمات الرئيس مبارك التي تعهد فيها بالإصلاح يجب أن يعقبها عمل"، وأشار كراولي إلى القلق الأميركي من تصاعد الأحداث في مصر بقوله "ما دام

---

[1] **تطورات موقف أميركا من أحداث مصر**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

المحتجون في شوارع مصر، فإننا سنبقى نشعر بالقلق بشأن احتمال وقوع أعمال عنف، ومرة أخرى نحث جميع الأطراف على ضبط النفس"[1].

في أعقاب اليوم السادس، دعت وزيرة الخارجية الأميريكية إلى ما سمته "تحولا منظما" بمصر، لا يؤدي إلى فراغ في السلطة، واعتبرت أن تعيين مبارك لمدير المخابرات عمر سليمان نائبا لرئيس الجمهورية غير كاف، وطالبت بخطة "مدروسة تأتي بحكومة ديمقراطية قائمة على المشاركة"، وأكدت أن بلادها لا تريد أن ترى "استحواذا على السلطة لا يؤدي إلى الديمقراطية بمصر"[2]، فيما أكد الرئيس الأميريكي أوباما دعوته لإنتقال سلمي للسلطة إلى حكومة تلبي تطلعات الشعب المصري. وفي اليوم التالي بعث أوباما ممثلا عنه السفير الأميريكي السابق في مصر فرانك ويسنر(Frank Wisner) إلى مصر، ليبلغ مبارك رسالة مفادها إن عليه الإعداد لإنتقال تدريجي للسلطة[3].

بعد خطاب مبارك الثاني الذي أعلن فيه أنه لا ينوي الترشح لولاية أخرى، وقال أوباما: إنه طلب من مبارك أن يبدأ الآن "انتقالا للسلطة سلميا وذا دلالة"[4]، والتزم المسؤولون الأميركيون الغموض في تفسيرهم لكلمة الرئيس أوباما "الآن"،هل هي رغبة أميركية بتنحي مبارك الآن، وقبل انتخابات الرئاسة المصرية المقرر إجراؤها في سبتمبر/أيلول القادم؟ أم يعني بها أمرا آخر؟ وفي ذات اليوم أعلنت الولايات المتحدة أن سفيرتها في القاهرة اتصلت بالمعارض المصري محمد البرادعي، وأعلن المتحدث بإسم الخارجية الأميركية (فيليب كراولي) أن السفيرة (مارغريت سكوبي) (Margaret Scobey) تحدثت إلى البرادعي "كجزء من انفتاحنا العلني تأييدا لنقل سلمي للسلطة في مصر"[5].

---

[1] العالم يطالب مصر بإصلاحات سياسية، الجزيرة.نت، الأخبار، 2011/1/30، http://www.aljazeera.net/news/pages/06272f94-d228-4bb1-bbe6-7ad0487b2455

[2] مصر: فرار الاف السجناء والجيش يدفع بتعزيزات إضافية، B.B.C، 30/يناير/2011 http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110129_egypt_soliman_obama.shtml

[3] **العالم يطالب مصر بإصلاحات سياسية**، مرجع سابق.

[4] ثلاثة قتلى ومئات الجرحى في اشتباكات بين مؤيدين مبارك ومعارضيه"، B.B.C عربي، 2011/2/2، http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/02/110202_mubarak_dismissal.shtml

[5] **تطورات موقف أميركا من أحداث مصر**، تقارير وحوارات 2011/2/3، مرجع سابق.

بعد موقعة الجمل المشهورة في تاريخ الثورة المصرية، التي وقعت في 2011/2/2، دان البيت الأبيض العنف الذي وقع في ميدان التحرير، وأعربت واشنطن عن قلقها من استعمال العنف ضد المظاهرات السلمية، وفي ذات اليوم أعلن أوباما أن مبارك "يدرك أن الوضع القائم لا يمكن أن يستمر، ولا بد من حدوث تغيير"، ودعا إلى "انتقال منظم وسلمي للسلطة"، دون أن يدعو صراحة إلى التنحي، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة "مستعدة لتقديم أي عون لمساعدة الشعب المصري في أعقاب الإحتجاجات"، وقال أوباما: إن ثمة أيام صعبة قادمة، وأشاد بمهنية ووطنية الجيش المصري وحمايته للشعب، وحثه على ضمان مرور وقت التغيير في مصر دون عنف"[1]، وقالت كلينتون ــ في تعليقها على أحداث العنف التي وقعت في ميدان التحرير خلال وبعد معركة الجمال ــ : إن موجة العنف تعد "تطورا صادما" لمسيرة الأحداث، خاصة أن التظاهرات ضد نظام مبارك كانت سلمية منذ انطلاقها[2].

في يوم الأحد 6 شباط 2011، قال (فرانك ويسنر) مبعوث الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى مصر:"إن وجود الرئيس المصري حسني مبارك في السلطة حاسم جدا في الأيام المقبلة نحو المستقبل، إنه يجب أن يبقى"[3]، وأضاف ويسنر: "إن استمرار الرئيس مبارك في السلطة أمر ملح، وإنها لفرصته ليكتب تاريخه"[4]

وتأتي تلك التصريحات بعد يوم من موقف قوي للمسؤولين الأميركيين تجاه ما يحدث في مصر، إذ قال المتحدث باسم البيت الأبيض: إن الوقت للانتقال السياسي في مصر هو "الآن"، لأن الشعب المصري بحاجة إلى أن يرى التغيير.

---

[1] **تطورات موقف أميركا من أحداث مصر**، تقارير وحوارات 2011/2/3، مرجع سابق.

[2] أميركا تدعو رعاياها لمغادرة مصر فورا، الجزيرة، الأخبار، 2011/2/3، http://www.aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/7aa6ef8c-7512-44ce-b5e1-fbbed6080d9c.

[3] مواقف عربية وأجنبية من الثورة المصرية – محاورات المصريين، http://www.egyptiantalks.org/invb/index.php?showtopic=116627

[4] صدى الوطن – الثورة المصرية تدخل أسبوعها الثالث وأوباما يبقى في المنطقة الرمادية، http://www.arabamericannews.com/Arabic/index.php?mod=article&cat=%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%87%D8%B0%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D9%88%D8%B9&article=7856

عقب الخطاب الثالث للرئيس المصري حسني مبارك، والذي أعلن فيه نقل صلاحياته لنائبه عمر سليمان، لم يخف الرئيس الأمريكي باراك أوباما خيبة أمله حيال الخطوات التي اتخذها الرئيس المصري، وقال أوباما: "[1]الكثير من المصريين لم يقتنعوا بعد بأن الحكومة جادة في تنفيذ انتقال ديمقراطي حقيقي للسلطة"، ودعا أوباما الحكومة المصرية إلى رفع قانون الطوارئ، وإجراء مفاوضات جدية مع قوى المعارضة، والمجتمع المدني، لمعالجة المسائل التي تواجه مستقبل المصريين، وتعديل الدستور، ووضع خطة طريق للوصول إلى انتخابات حرة ونزيهة. وأكد أوباما أن على الحكومة المصرية عدم الرد على طلبات شعبها "بالقمع والوحشية"، وشدد على ضرورة أن تستمع القاهرة "لأصوات الشعب المصري"، وقال إن المصريين "أوضحوا أنهم لن يقبلوا العودة بالأمور إلى ما كانت عليه"[2].

وامتدح أوباما المتظاهرين المصريين، وختم كلمته بالقول: "في هذه الظروف الصعبة، أنا على ثقة بأن الشعب المصري سيثابر، وعلى المصريين أن يدركوا بأنه مازال لديهم صديق يتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية"، وكان أوباما قد استبق خطاب مبارك الأخير بتعليقات فهم منها أنه كان يعتقد بأن الرئيس المصري سيقدم على التنحي، وأضاف قائلا "نحن نرغب برؤية هذا يحدث.. لقد قيل لنا أنه سيحدث قريبا"، حيث قال أوباما يوم الخميس 10 شباط/ فبراير 2011 :إن العالم "يشهد التاريخ يتشكل في مصر، لأن شعبها يطالب بالتغيير، بعد أن خرج بأعداد كبيرة"، وأضاف أوباما: إن الشباب كانوا في الطليعة، والتحرك إلى الأمام يتطلب أن يعرف الشباب أن الولايات المتحدة ستدعم "تحولا ديمقراطيا حقيقيا في مصر"، وكان مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA ليون بانيتا (Leon Panetta)أبلغ الكونغرس الأمريكي، أن هناك احتمالا كبيرا بأن يتنحى مبارك ليلة الخميس، قبل التظاهرات المليونية التي دعا إليها شبان الثورة في يوم الجمعة 11 شباط/ فبراير 2011، التي أطلقوا عليها جمعة الزحف[3].

---

[1] أوباما ينتقد خطاب مبارك ويشيد بالمحتجين"، (CNN)، 2011/2/11، http://www.egyptiantalks.org/invb/index.php?showtopic=116627

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

بعد الإعلان الرسمي عن تنحي الرئيس المصري حسني مبارك، وتسليم السلطة للمجلس العسكري الانتقالي، حيّا الرئيس باراك أوباما شعب مصر، "الذي أدت إنتفاضته إلى تنحي الرئيس حسني مبارك، ودعا الجيش إلى ضمان عملية انتقالية تتصف بالصدقية"[1]، وأضاف: "إن شعب مصر قال كلمته، وأسمع صوته، ومصر لن تعود أبدا كما كانت"، وأضاف: إن "المصريين كانوا مصدر إلهام بالنسبة لنا، وحققوا هذا الأمر مكذبين فكرة أن العنف هو الوسيلة المثلى لتحقيق العدالة"، وقال الناطق باسم البيت الأبيض روبرت غيبس: " من المهم أن تعترف مصر بالاتفاقات التي وقعت مع حكومة اسرائيل"[2].

2.6.3 أبعاد وأهداف الموقف الأمريكي من ثورة 25 يناير

اتسم الموقف الأمريكي من الثورة المصرية (ثورة 25 يناير)، بدرجة عالية من الإرتباك، بفعل الضغوط الشديدة التي تعرضت لها إدارة أوباما (Obama)، والناجمة عن فجائية الثورة المصرية، وسرعة تطور أحداثها، والحرج الناشئ عن "التناقض الواضح بين ما تدعو إليه الإدارة الأمريكية من قيم سياسية تعلي من الديمقراطية، والحريات العامة، وبين ما تنفذه واقعيا من خلال ممارساتها وسلوكها"[3]، إضافة إلى حجم الإختلال الذي سيصيب المعادلة السياسية في المنطقة العربية، التي بذلت الولايات المتحدة الأمريكية، جهودا كبيرة، وأموالا طائلة، في سبيل رسمها بما يخدم مصالحها، ويحقق الأمن لإسرائيل.

فاجأت الثورة المصرية الولايات المتحدة، حيث أكدت صحيفة نيويورك تايمز (New York Times) أن الولايات المتحدة من خلال أجهزتها الاستخباراتية "فشلت في تقدير حجم المخاطر الحقيقية التي تتهدد نظام الرئيس مبارك (1981 –2011)، بعد سقوط نظام الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي (1987 –2011)، حيث قدرت احتمال تعرض رأس

---

[1] أوباما يحيي المصريين ويدعو لإنتقال إلى الديمقراطية"، (CNN)، 2011/2/13.
http://www.egyptiantalks.org/invb/index.php?showtopic=116627

[2] المرجع السابق.

[3] سالم، علاء: ثورة 25 يناير وارتباك الموقف الأمريكي، ملف الأهرام الإستراتيجي، 2011/3/1
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=611583&eid=584

النظام الحاكم في مصر لنفس مصير رأس النظام التونسي السابق بنسبة 20% فقط"[1]، وبالتالي فإن العجز عن تقدير حجم الغضب الشعبي المصري، ومقدار رفضه لنظام حسني مبارك، جعل الولايات المتحدة تسيء تقييم قوة الإحتجاجات منذ بدايتها، مما دفع البيت الأبيض إلى "السير على الحبال لعدة أيام مترددا بين انتهاج سياسة الحذر، والصمت تجاه حليفه التاريخي، وبين مساندة الثورة الشعبية المنادية بالحرية والديمقراطية ومن ثم إسقاط نظام مبارك"[2].

أما الحرج الذي وقعت فيه إدارة أوباما فمرده، أن الثورة المصرية رفعت شعارات لا تتعارض مع القيم الأمريكية، إلا أن واشنطن التزمت الحذر، دون القدرة على بلورة سياسة محددة تساعد على تجاوز الأزمة، حيث كانت من الناحية القيمية مع شباب الثورة، أما مصالحها فهي مع النظام[3]، فالإدارة الأمريكية لا تتوانى في الدفاع عن مبادئها، وقيمها المنادية بالديمقراطية والحقوق والحريات، تلك المبادئ والقيم التي استثمرتها، واتخذتها مبررا لتشجيع وتمويل الثورات الملونة في أوروبا الشرقية ووسط آسيا، وبالتالي فإن التردد في دعم وتشجيع الثورة المصرية يوحي بـ "التوظيف السياسي لقضية التحول الديمقراطي، الذي أصبح مطلبا أمريكيا تجاه الدول التي ترغب واشنطن بإخراجها من دائرة منافسيها السياسيين، في حين أنه يصبح غير مرغوب تجاه الدول الحليفة أو الصديقة خشية فقدان النفوذ الإستراتيجي للولايات المتحدة"[4].

سعت الولايات المتحدة الأمريكية – على مدى العقود التي أعقبت معاهدة (كامب ديفيد) 1979 – إلى صياغة المعادلة السياسية في العالم العربي، بما يخدم المصالح الأمريكية، ويحقق الأمن لدولة إسرائيل، وتَعتبر الولايات المتحدة استقرار الأنظمة ضامناً أساسياً لإستقرار المنطقة واستتباب أمنها، بغض النظر عن كون الأنظمة العربية ديمقراطية، تراعي حقوق

---

[1] رسلان، هانئ: الموقف الدولي والعربي من ثورة 25 يناير في مصر، 2011/3/8، http://www.sudanile.com/2008-05-19-17-39-36/118-2009-02-03-19-03-41/24831------25-------.html

[2] المرجع السابق.

[3] علاء سالم، **ثورة 25 يناير وارتباك الموقف الأمريكي**، مرجع سابق

[4] المرجع السابق.

شعوبها، وتصون حرياتهم، أم شمولية استبدادية، وهذا ما يؤكده المفكر الأمريكي (نعوم تشومسكي) (Noam Chomsky) بقوله: "إن أميركا تولي أهمية ثانوية لطبيعة أي نظام تدعمه في العالم العربي، فالأهم عندها هو السيطرة عليه، مشيرا إلى أن رعايا تلك الدول يتم تجاهلهم حتى يكسروا القيد بأنفسهم"[1]، وبخصوص قيم الديمقراطية التي تنادي بها الولايات المتحدة، يقول تشومسكي: إنّ "واشنطن وحلفاءها يتقيدون بالمبدأ الراسخ القائم على تقبل الديمقراطية طالما أنها تتفق مع أهدافهم الإستراتيجية والإقتصادية، فهي مقبولة لديهم في بلد العدو، ولكن ليس في ساحتنا الخلفية [كندا وأمريكيا اللاتينية] ما لم يتم ترويضها"[2]، ويؤكد تشومسكي أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت – رغم اختلاف الخطاب الإعلامي – تطبق مبدأ الإستثناء العربي، أو الخصوصية العربية، التي ترى أن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة العربية تتطلب عدم إرغام الأنظمة العربية الحليفة على انتهاج المسار الديمقراطي في إدارة شؤون بلادها، بل يرى أن الولايات المتحدة ستبذل كل جهد، لضمان استقرار الأنظمة العربية الحليفة، حيث يقول: "الولايات المتحدة ستفعل كل ما في وسعها لمنع ديمقراطية حقيقية في العالم العربي، والسبب واضح للغاية؛ وهو أن الغالبية العظمى من شعوب المنطقة تعتبر الولايات المتحدة مصدرا أساسيا لتهديد مصالحهم، بل إن الغالبية معارضة لسياسات أمريكيا الخارجية"[3].

إذ تعتبر الولايات المتحدة المنطقة العربية ذات أهمية كبيرة لها، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي أوباما حين قال: إن " مستقبل أميركا مرتبط بهذه المنطقة "[4]، وأعرب عن حذره من فقدان الإستقرار في المنطقة بفعل الثورات العربية، وكنتيجة لتصلب الأنظمة، ورفضها الإستجابة لمطالب شعوبها، حيث حذر أوباما من " أن مساعي التغيير قد تتحول إلى صراع شرس على السلطة"[5]، وهذا ما أكده فيليب كراولي (Fhilip Crowley) المتحدث بإسم وزارة

---

[1] الجزيرة.نت، الأخبار : جولة الصحافة : "**تشومسكي: أميركا تخشى استقلال الدول**"، 2011/2/5، http://www.aljazeera.net/news/pages/bec04616-dbf8-42d8-b3aa-2d9c5b5a2dde

[2] المرجع السابق.

[3] الزواوي، محمد سليمان "**موقف الغرب من الثورات العربية...رؤية سياسية**"، مرجع سابق.

[4] الجزيرة.نت، الأخبار : دولي : "أوباما يدعم التغيير ويتوقع رحيل زعماء"، 2011/5/20، http://www.aljazeera.net/news/pages/82485dbe-d370-4204-a611-24725389b35d

[5] المرجع السابق.

الخارجية الأمريكية، حيث أشار إلى القلق الأمريكي من تصاعد الأحداث في مصر بقوله: "ما دام المحتجون في شوارع مصر، فإننا سنبقى نشعر بالقلق بشأن احتمال وقوع أعمال عنف"[1].

ضغطت الولايات المتحدة على النظام المصري؛ لإرغامه على الإمتناع عن استخدام العنف ضد المحتجين، ونادت بالحق في التجمع والتظاهر وإبداء الرأي، وفوق ذلك طالبت الجيش بالتزام الحياد، وضبط النفس خشية انزلاق الأوضاع إلى اضطرابات عارمة، وفوضى يفشل النظام المصري في ضبطها، وإعادة الأمور إلى نصابها، بما يفتح المنطقة على احتمالات ترى فيها الولايات المتحدة مهدداً للإستقرار في المنطقة برمتها، وهذا ما أكده الأستاذ سليم نصر الرقعي في تحليله للموقف الأمريكي من الثورة المصرية، حيث يشير إلى أن الولايات المتحدة " أدركت أن قمع المظاهرات بالقوة سيزيد الأمر سوءاً، وسيفجر الأوضاع في مصر، وسيؤدي في النهاية إلى حدوث فوضى عارمة.. هذه الفوضى العارمة، التي تخشى أمريكا وإسرائيل أن تستغلها الجماعات الإسلامية، للسيطرة على الوضع في مصر، وفرض نظام إسلامي متشدد ومعاد لأمريكا وإسرائيل، يطيح أول ما يطيح باتفاقية السلام"[2]، التي يُعد الإستمرار بالعمل بها من أهم أهداف واشنطن وتل أبيب في الشرق الأوسط.

قامت الإدارة الأمريكية على مدى أيام الثورة المصرية بعقد اجتماعات يومية لدراسة تطورات الأزمة بمصر، ولتحديد خطة اليوم التي تُعنى بطريقة الإستجابة للأحداث التي وقعت في ذلك اليوم، كما يناقش أوباما مع كبار معاونيه الإستراتيجيين الخطوات الواجب اتخاذها للحيلولة دون خروج الإضطرابات عن دائرة السيطرة[3]، إضافة إلى محادثات هاتفية يومية، يجريها كل من أوباما، وهيلاري كلنتون وجو بايدن(Joe Biden)، وروبرت غيبس (Robert Gabes)، مع القيادات المصرية، في محاولة للإطلاع عن قرب على تطورات

---

[1] الجزيرة.نت، تقارير وحوارات، "**تطورات موقف أميركا من أحداث مصر**"، 2011/2/3، مرجع سابق.

[2] الرقعي، سليم نصر: "سر الموقف الامريكي من ثورة الشارع المصري"، 2011/2/3، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=244248

[3] سالم، علاء: "**ثورة 25 يناير وارتباك الموقف الامريكي**"، مرجع سابق.

الأمور داخل النظام المصري، وسعيا نحو التأثير على الأحداث، بما يمنع انفلات الأمور، ويُبقي على قدر من السيطرة والتوجيه.

يؤكد نعوم تشومسكي أن الولايات المتحدة لم تكن تسعى إلى إسقاط النظام المصري، بل لا ترغب في تغييره، وإنما دعمه والضغط عليه للقيام بإصلاحات تطيل عمر النظام، وتقلل حجم الإحتقان والغضب تجاهه، حيث يقول: إن نسبة المعارضة الشعبية للولايات المتحدة في مصر "تبلغ 80% ولذلك فإن أمريكا وحلفاءها لا يريدون حكومات تعبر عن إرادة الشعوب؛ فلو حدث هذا فلن تخسر أمريكا فقط سيطرتها على المنطقة، ولكنها ستطرد منها أيضا"[1] بما يعني وفق رأي تشومسكي أن بقاء النظام المصري يمثل مصلحة إستراتيجية كبرى، سعت الولايات المتحدة إلى المحافظة عليها، من خلال دعمها الإقتصادي السخي للنظام المصري، مقابل دعم سياسي وعسكري قدمه النظام المصري لمصلحة السياسة الأمريكية في المنطقة.

يرى الباحث أن الموقف الأمريكي من الثورة المصرية اشتمل على عدة نقلات، تمت صياغتها استنادا إلى مبدأ رد الفعل السياسي، حيث افتقرت تلك النقلات إلى الترابط الموضوعي فيما بينها، ولم تشكل في مجموعها توجها سياسيا محددا ومخططا له. إذ سعت الولايات المتحدة في **النقلة الأولى** إلى " مطالبة الطرفين بإبداء أكبر قدر من ضبط النفس، وطالبت النظام بعدم استخدام وسائل القمع تجاه المتظاهرين، مع مطالبة المتظاهرين بالإلتزام بالتظاهر السلمي، وكانت غايتها محاولة احتواء حركة الشارع"[2]، وقد بدا من تصريحات ومواقف المسؤولين الأمريكيين، أن الموقف الأمريكي أقرب إلى النظام المصري منه إلى الشعب، إذ قالت هيلاري كلنتون وزيرة الخارجية الأمريكية ــ في تعليقها على أحداث اليوم الأول من أيام الثورة المصرية: "إن تقييم إدارتها للوضع أن الحكومة المصرية مستقرة"[3]، وفي اليوم الثاني، أجاب روبرت غيبس السكرتير الصحفي للبيت الأبيض على سؤال فيما إذا كانت

---

[1] الزواوي، محمد سليمان: "**موقف الغرب من الثورات العربية...رؤية سياسية**"، مرجع سابق.

[2] سالم، علاء: "**ثورة 25 يناير وارتباك الموقف الامريكي**"، مرجع سابق.

[3] **ثورة 25 يناير** – ويكيبيديا، مرجع سابق.

واشنطن لا تزال تساند مبارك بأن "مصر حليف قوي للولايات المتحدة"[1]، وفي اليوم الثالث من أيام الثورة المصرية، وصف جو بايدن نائب الرئيس الأمريكي، الرئيس المصري بأنه "حليف في جهود إحلال السلام في الشرق الأوسط"[2]، وقال "لن أشير إليه على أنه دكتاتور"[3]، وفي اليوم الرابع، أعلن البيت الأبيض، أنه "سيُجري في الأيام المقبلة مراجعة للمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لمصر والتي تقدر بنحو 1,5 مليار دولار"[4]، فيما رفضت الإدارة الأمريكية إعتبار ذلك "اختيارا بين الحكومة والشعب، أو الإنحياز لطرف دون آخر"[5]، في حين يثير توقيت هذا الإعلان الكثير من علامات الإستفهام حول الغاية منه، وبالذات في هذا الظرف المصري الاستثنائي.

يلاحظ أن الولايات المتحدة " كانت حريصة خلال هذه المرحلة على الحفاظ على مبارك، أو إعداد بديل له، وعدم تكرار النموذج التونسي المتمثل في رحيل الرئيس الفوري"[6] خشية حدوث فراغ سياسي، قد يفتح باب الصراع على السلطة، ويضع البلاد على طريق فوضى يصعب السيطرة عليها، والتحكم في مساراتها. ويرى الدكتور بدرحسن شافعي خبير الشؤون الإفريقية بجامعة القاهرة أن: "واشنطن هي التي ضغطت على مبارك من أجل تعيين عمر سليمان تحديدا نائبا له من أجل امتصاص غضب المحتجين من ناحية، وطمأنة واشنطن وتل أبيب من ناحية ثانية، ثم إمكانية تفويض الصلاحيات له في حالة الاضطرار، وهو ما حدث في خطاب مبارك الثالث والأخير يوم 10 فبراير "ليلة التنحي" "[7].

---

[1] الجزيرة.نت، تقارير وحوارات، "**تطورات موقف أميركا من أحداث مصر**"، 2011/2/3. مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

[4] المرجع السابق.

[5] المرجع السابق.

[6] شافعي، بدر حسن: "الولايات المتحدة والثورة المصرية تحديات الواقع وآفاق المستقبل"، 2011/4/22، http://mohasisi.maktoobblog.com/1657407/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AD/

[7] المرجع السابق.

وفي ظل تصاعد وتيرة الاحتجاجات المصرية، وازدياد زخمها، لمست الإدارة الأمريكية إصرارا وتصميما عالياً لدى المحتجين على تحقيق مطالبهم، بخلاف ما راهن عليه البعض، من إمكانية احتواء الحركة الإحتجاجية، من خلال إعلان الرئيس في خطابه الأول (29 كانون ثاني/يناير 2011) عن إصلاحات تمثلت في إقالة حكومة أحمد نظيف (2004 – 2011) وتعيين عمر سليمان نائبا، من هنا انتقل الموقف الأمريكي **نقلته الثانية**، باتجاه الضغط على النظام المصري لإحداث إصلاحات حقيقية، وذات معنى، يلمس المواطن المصري آثارها، وذلك سعيا نحو تنفيس الإحتقان الشعبي، وإظهار النظام على أنه حريص على أمن مصر، واستقرار أوضاعها، وإظهار استعداده للإستجابة لمطالب المحتجين، فكانت "مضامين الخطاب الثاني لمبارك قد استصحبت معها هذه المطالب الأمريكية"[1]، حيث كلف مبارك نائبه عمر سليمان ببدء حوار وطني مع القوى السياسية، وكلف الحكومة الجديدة بالتجاوب مع مطالب الشباب، كما كلف البرلمان بمناقشة المادة 76، 77 من الدستور (المادتين اللتين تحددان طريقة انتخاب الرئيس في مصر ومدة رئاسته)، وأعلن عدم نيته الترشح لولاية رئاسية جديدة.

استبقت الولايات المتحدة الخطاب الثاني للرئيس المصري – الذي ألقاه يوم 1شباط/ فبراير 2011 – " بإرسال فرانك وايسنر (Frank Wisner) [سفير الولايات المتحدة في مصر في الفتره 1986 – 1991] للقاهرة في 31كانون ثاني /يناير 2011، لإبلاغ مبارك رسالة مفادها أن عليه الإعداد لإنتقال تدريجي للسلطة"[2]، يتم خلاله تأمين انتقال آمن ومنظم للسلطة من مبارك إلى نائبه عمر سليمان، لتهدئة ثورة الشارع المصري، ويمكّن عمر سليمان من التفاوض مع قيادات المعارضة لإصلاح الدستور، والبدء بإصلاحات دستورية، إلا أن الرئيس المصري رفض التوجه الأمريكي، وظهر ذلك جليا في خطابه الثاني (1شباط/فبراير 2011) الذي رفض فيه الرحيل، في حين وافق على إجراء إصلاحات سياسية.

جاءت **النقلة الثالثة** في السلوك الأمريكي تجاه الثورة المصرية، على إثر تصاعد أحداث الثورة المصرية، وردود أفعال النظام المصري عليها، عقب أحداث الإعتداء الذي وقع

---

[1] رسلان، هانئ: "**الموقف الدولي والعربي من ثورة 25 يناير في مصر**"، مرجع سابق.

[2] سالم، علاء: "**ثورة 25 يناير وارتباك الموقف الامريكي**"، مرجع سابق.

في ميدان التحرير، والذي استخدم فيه أعوان النظام المصري الخيول والجمال ضد المتظاهرين المعتصمين في الميدان (3 شباط/فبراير 2011)، حيث أعلن الرئيس الأمريكي أوباما في رده على أحداث ذلك اليوم إن "الإنتقال المنظم يجب أن يكون ذا هدف، وسلميا، ويبدأ الآن"[1]، إلا أن الإدارة الأمريكية بدت مرتبكة في تفسيرها لكلمة "الآن" التي وردت على لسان أوباما، والثابت أن الإدارة الأمريكية قد صعدت من لهجة خطابها الموجه للنظام المصري، نتيجة لعدم استجابته للمطالب الأمريكية، وفشله في احتواء الأحداث المتصاعدة في الشارع المصري، حيث "بدا هذا التصعيد الأمريكي ردا على التعنت الذي أبداه مبارك لتمرير سياسات الإصلاح، والإستجابة للمساعي الأمريكية لإنهاء الأزمة"[2].

أدركت الإدارة الأمريكة أن كلمة "الآن" التي وردت على لسان أوباما، تتعارض مع التوجه الأمريكي الساعي إلى تقديم مدير المخابرات المصرية عمر سليمان بديلا عن مبارك، ذلك أنها تستوجب تنحي مبارك عن السلطة، فيما ينص الدستور المصري على لزوم "إجراء انتخابات عامة رئاسية بعد 60 يوما من التنحي"[3]، وحين أدركت الإدارة الأمريكية الإشكال الدستوري الناجم عن تنحي مبارك الفوري، تراجع أوباما عن "مطالبته بالإنتقال الفوري إلى مطالبته بعملية نقل السلطة، وقد أتى هذا التحول بالنظر إلى المخاوف من أن يؤدي التنحي إلى تقويض فرص سليمان الذي أقامت معه إدارة أوباما اتصالا يوميا لتأمين الانتقال الآمن للسلطة"[4]، والأهم من ذلك أن " الفرق كبير بين المَطلبين، فالأول يُسقط النظام، فيما يحافظ الثاني على بنيته وشخوصه"[5].

أكدت كلينتون على توجه الإدارة الأمريكية نحو عمر سليمان، ليكون بديلا للرئيس حسني مبارك حين قالت: "على الأقل يجب تنحية مبارك عن الطريق، حتى يتمكن نائبه عمر سليمان من الدخول في محادثات مع قيادات الاحتجاجات، بشأن كل شيء، بدءً من التغييرات

---

[1] الجزيرة.نت، تقارير وحوارات، "**تطورات موقف أميركا من أحداث مصر**"، مرجع سابق.

[2] سالم، علاء: "**ثورة 25 يناير وارتباك الموقف الامريكي**"، مرجع سابق.

[3] رسلان، هانئ: "**الموقف الدولي والعربي من ثورة 25 يناير في مصر**"، مرجع سابق.

[4] سالم، علاء: "**ثورة 25 يناير وارتباك الموقف الامريكي**"، مرجع سابق.

[5] رسلان، هانئ: "**الموقف الدولي والعربي من ثورة 25 يناير في مصر**"، مرجع سابق.

الدستورية وصولا إلى إجراء إنتخابات حرة ونزيهة"[1]. برغم الإستياء الأمريكي الواضح من تمسك الرئيس حسني مبارك بالسلطة، والتحرك الهادف إلى إحلال عمر سليمان مكانه، إلا أن الإدارة الأمريكية لم تمارس الضغط الكافي لتنحية مبارك، وقد أظهرت تصريحات المبعوث الدبلوماسي فرانك وايسنر حجم الإرباك الذي أصاب الإدارة الأمريكية، حيث قال في يوم الأحد 6شباط/فبراير2011: "إن استمرار الرئيس مبارك في السلطة أمر ملح "[2]، حيث ظهر وايزنر وكأنه يسير عكس توجه إدارته، مما استوجب إقالته من منصبه.

بعد الإرتباك والتخبط الذي أصاب ردود فعل الإدارة الأمريكية تجاه بقاء مبارك في الرئاسة حتى انتهاء فترة رئاسته في أيلول/سبتمبر 2011، أو الإنتقال الفوري للسلطة، انتقل السلوك الأمريكي **نقلته الرابعة**، حيث "سعت إدارة أوباما إلى الإبتعاد عن النقاش حول مسألة الرئاسة المصرية تحديدا، واتجهت إلى التركيز على خطوات ملموسة للإصلاح في مصر لضمان إجراءات تسمح بانتخابات حرة وعادلة في الخريف"[3]، وكان من ضمن تلك الخطوات ضمان توقف وزارة الداخلية عن إعتقال وضرب النشطاء السياسيين، والرفع الفوري لقانون الطوارئ، وتوسيع المشاركة في الحوار الوطني، وقد عبرت الإدارة الأمريكية عن هذا التوجه من خلال إجماع المسؤوليين الأمريكيين على مقولة: "إن المصريين وحدهم هم الذين سيقررون ما إذا كان ينبغي على مبارك التنحي، ومتى يتم ذلك"[4].

نجح شباب الثورة المصرية في إفشال الخطوات الهادفة إلى إحتواء ثورتهم، كما نجحوا في فرض مطالبهم، ورفض الإملاءات عليهم، فكان أن رحل حسني مبارك، وأُسقط خيار عمر سليمان رئيسا بديلاً لمصر سعت الولايات المتحدة جاهدة لفرضه بديلا يُخرج مصر (وفق رأي الولايات المتحدة) من حالة الاضطراب التي تعيشها منذ انطلاق ثورة 25 يناير.

---

[1] رسلان، هانئ: "**الموقف الدولي والعربي من ثورة 25 يناير في مصر**"، مرجع سابق.

[2] الثورة المصرية تدخل أسبوعها الثالث وأوباما يبقى في المنطقة الرمادية"، صدى الوطن، 2011/2/12، http://www.arabamericannews.com/Arabic/index.php?mod=article&cat=%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%87%D8%B0%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D9%88%D8%B9&article=7856

[3] رسلان، هانئ: "**الموقف الدولي والعربي من ثورة 25 يناير في مصر**"، مرجع سابق.

[4] سالم، علاء: "**ثورة 25 يناير وارتباك الموقف الامريكي**"، مرجع سابق.

حين أدركت الولايات المتحدة أن خيار عمر سليمان رئيسا بديلا لحسني مبارك هو خيار مرفوض قطعا من شباب الثورة، قررت التحرك باتجاه **النقلة الخامسة** والأخيرة في السلوك الأمريكي تجاه الثورة المصرية، حيث "أوعزت للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية أن يتولى زمام الأمور برئاسة رئيس أركان الجيش المصري سامي عنان الذي كان عائدا للتو من الولايات المتحدة في بداية أحداث الثورة، ووزير الدفاع المصري المشير محمد حسين طنطاوي، وهم وغيرهم من قيادات المجلس ذوي علاقات متميزة، واتصالات مكثفة مع واشنطن"[1].

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانه الأول يوم الخميس 10شباط/فبراير 2011 الذي أكد فيه على "التزامه بحماية البلاد، والحفاظ على مكتسبات الوطن، وتأييده لمطالب الشعب المشروعة، وأشار إلى انعقاده بشكل متواصل"[2]، وقد لوحظ انعقاد المجلس برئاسة المشير حسين طنطاوي، وغياب قائده الأعلى الرئيس حسني مبارك. رغم أن تحرك المجلس الأعلى للقوات المسلحة يشير إلى انقلاب على الشرعية المتمثلة في شخص الرئيس حسني مبارك، ورغم كون إمساك العسكر بزمام الأُمور يتعارض مع الديمقراطية مفهوما وممارسة، إلا أن الولايات المتحدة رأت في المجلس الأعلى للقوات المسلحة الورقة الأقوى للضغط على الرئيس حسني مبارك من جهة، ولتهدئة الشارع الثائر من جهة أُخرى، وقد أكدت كلينتون أن "العلاقات المتطورة بين قيادات العسكريين في كل من الولايات المتحدة ومصر على مدى 30 عاما، هي التي سهلت وجود اتصالات مستمرة بين الطرفين"[3]، واعتبرت أيضا أن الجيش المصري "مؤسسة تحظى باحترامٍ كبير من الشعب المصري"[4].

في نفس اليوم الذي برز فيه المجلس الأعلى للقوات المسلحة على مسرح الأحداث السياسية في مصر، وقبل الخطاب الثالث والأخير للرئيس المصري (10 شباط/فبراير 2011)،

---

[1] آل شاهر، علي محمد: "حقيقة الموقف الأمريكي من الثورة المصرية"، 2011/2/19، http://www.islammemo.cc/hadath-el-saa/Entefadat-Masr/2011/02/19/117499.html

[2] ثورة **25 يناير** – ويكيبيديا، مرجع سابق..

[3] المصري اليوم، "كلنتون : لا أحد توقع نهاية مبارك ونخشى اختطاف الثورة المصرية"،2011/2/15، http://www.almasryalyoum.com/node/320054

[4] المرجع السابق.

استبق أوباما خطاب مبارك بتعليقات فهم منها أنه كان يعتقد أن الرئيس المصري سيقدم على التنحي، حيث قال: "نشهد التاريخ يتشكل في مصر، لأن شعبها يطالب بالتغيير، بعد أن خرج بأعداد كبيرة"[1]، إلا أنه وبعد الخطاب الثالث للرئيس حسني مبارك، والذي رفض فيه التنحي، كما رفض الخضوع للإملاءات، في إشارة إلى الضغوط التي مورست عليه، والتي كان آخرها البيان الأول للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، فقد أبدى أوباما خيبة أمله حيال موقف الرئيس حسني مبارك الرافض للتنحي، وقال روبرت غيبس المتحدث باسم البيت الأبيض: إن واشنطن "فوجئت بخطاب مبارك بقدر ما تفاجأ به المعتصمون في ميدان التحرير، حيث قال ليون بانيتا رئيس الإستخبارات المركزية الأمريكية ــ في شهادةٍ أمام الكونجرس صباح نفس اليوم الخميس الموافق 10 شباط/ فبراير 2011 ــ إن هناك احتمالا قويا لتنحي مبارك في نهاية اليوم"[2]، بما يشير إلى اتصالات وجهود بذلتها الولايات المتحدة بالتعاون مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لإقناع مبارك أو الضغط عليه للتنحي، وتسليم السلطة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، حيث ترى الولايات المتحدة أن "المؤسسة العسكرية المصرية الحليفة لواشنطن هي أنسب المؤسسات المصرية التي من خلالها يمكن التنسيق لإدارة مرحلة انتقالية تعيد الأمور إلى نصابها، وتعيد الشارع المصري إلى هدوئه"[3].

---

[1] تباينت مواقف الحكومات العربية والأجنبية من الثورة المصرية"، 2011/2/11، http://www.egyptiantalks.org/invb/index.php?showtopic=116627

[2] رسلان، هانئ: "**الموقف الدولي والعربي من ثورة 25 يناير في مصر**"، مرجع سابق.

[3] آل شاهر، علي محمد: "**حقيقة الموقف الأمريكي من الثورة المصرية**"، 2011/2/19، مرجع سابق.

4. الثورة اليمنية

في السياسة الخارجية الأمريكية

4. الثورة اليمنية في السياسة الخارجية الأمريكية

1.4 نبذة تاريخية عن العلاقات اليمنية الأمريكية قبل ثورة 15 يناير 2011:ـ

اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بقيام الجمهورية العربية اليمنية في شمال اليمن في كانون أول/ديسمبر 1962[1]، واتسمت العلاقات اليمنية الأمريكية بدرجة عالية من التذبذب، وعدم الإستقرار، بفعل مؤثرات بعضها خارجي، انعكست آثارها على العلاقة بين البلدين، وبعضها الآخر داخلي، سعت الحكومة اليمنية جاهدة إلى تطويق آثارها، ومعالجة أسبابها، بغية الإبقاء على علاقات سياسية هادئة، وهادفة لتحقيق مصالح اليمن.

لم تكن اليمن تمثل للولايات المتحدة أكثر من كونها "ملفا أمنيا، أو ثغرة ينبغي منع أعداء أمريكا من المرور خلالها ليهددوا ممالك النفط الواقعة إلى الشمال"[2]. مع قيام حرب عام 1967 بين العرب واسرائيل، وقيام الولايات المتحدة بدعم إسرائيل في عدوانها على الدول العربية المجاورة لفلسطين، قررت اليمن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، واستمر قطع العلاقات الدبلوماسية حتى عام 1972، حيث أُعلن عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 1 تموز يوليو 1972[3].

وصل الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح إلى السلطة عام 1978[4]، في زمن كانت اليمن تواجه "تهديدا جنوبيا من الشطر الماركسي من اليمن، وتهديدا شماليا من المملكة العربية السعودية تَمثل في نزاع حدودي"[5]، دفع الرئيس صالح إلى تعزيز علاقات بلاده بالولايات المتحدة، بما يدعمه في مواجهة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية التي تسعى لتصدير أفكارها

---

[1] محطات بارزة في مسيرة العلاقات اليمنية – الأمريكية، صحيفة 26 سبتمبر، العدد 1230 http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=23244

[2] الفقيه، عبدالله "العلاقات اليمنية الأمريكية بين الإستمرار والتغيير" 2006/5/25، http://www.al-tagheer.com/arts1017.html.

[3] **محطات بارزة في مسيرة العلاقات اليمنية – الأمريكية**، مرجع سابق.

[4] الفقية، عبد الله: **العلاقات اليمنية الأمريكية بين الاستمرار والتغيير**، مرجع سابق.

[5] كاتز، مارك: (Mark Katz)، "العلاقات اليمنية – الأمريكية والحرب ضد الإرهاب"، 2004/10/10، http://www.almotamar.net/news/15579.htm

الشيوعية، "حيث توجهت السياسة الأمريكية نحو دعم اليمن الشمالي في سبيل محاصـــرة المـــد الشيوعي في الجنوب"[1].

عشية حرب 1979 بين شطري اليمن، بدت واشنطن غير مطمئنة لمصالحها البترولية والإستثمارية في شبه الجزيرة العربية، مما دفعها إلى الموافقة على إتمام صفقة ســـلاح بقيمـــة 400 مليون دولار لحكومة صنعاء[2]، وقد تطورت العلاقات اليمنية الأمريكية خـــلال ثمانينـــات القرن الماضي، إذ قامت الإدارة الأمريكية وقتها بتقديم مساعدة عسكرية سنوية للـــيمن بقيمـــة (11) مليون دولار لأغراض التدريب والصيانة، بجانب دعم الإقتصاد اليمني بمســـاعدات بلـــغ متوسطها السنوي ما بين(25 – 30)مليون دولار[3].

قام الرئيس صالح في 26 كانون ثاني/ يناير 1990 بأول زيارة لرئيس يمني للولايـــات المتحدة[4]، نجح خلالها بالحصول على الموافقة الأمريكية على الوحدة بين شطري اليمن، حيـــث استطاع إقناع الإدارة الأمريكية بأن لوحدة اليمن أهمية استراتيجية في المنطقة، وأنهـــا " تمثـــل محطة النهاية للوجود الماركسي في جنوب الجزيرة العربية، وأكد على قدرة اليمن الموحد على القيام بدور حيوي في تحقيق وضمان الإستقرار والأمن في المنطقة"[5]، وقد أبـــدى الأمريكيـــون اهتماما كبيرا بقيام الوحدة اليمنية، ورأوا فيها فرصة مناسبة لتصفية الجيب الشيوعي الوحيد في العالم العربي، وعاملا هاما من عوامل الاستقرار، واعتبروها مصلحة أمريكية، وأولوية ترتبط بالمنطقة التي تمثل مستودع البترول في العالم[6].

---

[1] الأحمدي، محمد: "العلاقات اليمنية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر"، http://almoslim.net/node/85268

[2] العبـــادي، نـــزار: "العلاقـــات اليمنيـــة – الأمريكيـــة.. التـــاريخ وآفـــاق المرحلـــة "،(دراســـة)، 2007/04/29، http://www.nabanews.net/2009/8720.html

[3] المرجع السابق.

[4] "**محطات بارزة في مسيرة العلاقات اليمنية – الأمريكية**"، مرجع سابق.

[5] برجا، فرانسوا وآخرون: "**اليمن والعالم تفاعل اليمن والعالم في العقد الأخير من القرن العشرين**"، مركـــز دراســـات المستقبل والمركز الفرنسي للدراسات اليمنية، ص222.

[6] **العلاقات اليمنية الأمريكية بين الاستمرار والتغيير**، مرجع سابق.

بعد انتهاء الحرب الباردة بتفكك الإتحاد السوفييتي عام 1991، وبحصول الرئيس صالح على الدعم الأمريكي للوحدة بين شطري اليمن، تمكن في 22 أيار/ مايو 1990 من إعلان الوحدة بين شطري اليمن، وأصبح علي عبدالله صالح رئيسا للجمهورية اليمنية، رغم معارضة المملكة السعودية للوحدة اليمنية التي رأت فيها مصدر قوة لليمنيين يُمثل تهديدا قد يؤدي إلى ترجيح كفة اليمن في نزاعها الحدودي مع السعودية.

وبعد أن استعاد اليمن وحدته، ازدادت أهمية اليمن الإستراتيجية لدى الإدارة الأمريكية، فالجمهورية اليمنية تحتل موقعا استراتيجيا، إذ إن شواطئها البحرية تزيد عن ألفي كيلومتر، وتتحكم في مضيق باب المندب، ولها أهمية في حماية الملاحة الدولية، ويشكل استقرارها ضمانة لحماية المصالح الدولية المرتبطة بسلامة إمدادات النفط، كما أن شواطئها المطلة على المحيط الهندي تمكنها من أن تصبح منفذا لتصدير النفط بعيدا عن عقدة مضيق هرمز، ومضيق باب المندب، إضافة إلى كونها تحوي أكبر تجمع سكاني بين دول شبه الجزيرة العربية[1].

حدث الإجتياح العراقي للكويت في 2 آب/اغسطس 1990، رأى الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح في القوة العراقية الصاعدة فرصة لإحداث توازن قوى يدعمه في مقابل النظام السعودي المتمتع بالدعم الأمريكي، ولخطأ حسابات صالح فقد استبعد أن تقوم الولايات المتحدة باستغلال حادثة غزو الكويت للإطاحة بنظام صدام حسين، وظن أن العراق أصبح قوة إقليمية مؤثرة، وذات وزن يمكن استثماره لمصلحة الحسابات السياسية اليمنية.

أدانت الولايات المتحدة ومعظم دول العالم الغزو العراقي للكويت، وطالبت العراق بالخروج من الكويت، وسعت الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها إلى استصدار قرارات من مجلس الأمن، تخولها استخدام القوة لإخراج العراق من الكويت.

---

[1] برجا، فرانسوا وآخرون: "**اليمن والعالم تفاعل اليمن والعالم في العقد الأخير من القرن العشرين**"، مرجع سابق، ص235.

تَوافق الغزو العراقي للكويت مع وجود اليمن عضوا غير دائم في مجلس الأمن عن المجموعة العربية، فكان موقفه من الغزو، وتصويته ضد قرارات مجلس الأمن المتعلقة بإدانة الغزو، والداعية إلى إخراج العراق من الكويت بالقوة مثار جدل واسع، مما ألحق به أضرارا كبيرة، فهو يعارض سياسات وتوجهات الولايات المتحدة من جهة، ويُظهر وقوفه مع النظام العراقي في مواجهة الكويت ودول الخليج من جهة أخرى، ولم يكن ليخطر على بال أحد أن تجازف اليمن بكل "مصالحها مع الولايات المتحدة، والدعومات الإقتصادية والسياسية المقدمة لها بتصويتها ضد قرار مجلس الأمن الدولي رقم (661)* "[1]، وأن تصر على موقفها رغم الضعوط التي حملها جيمس بيكر (James Baker) وزير الخارجية الأمريكية (1989 – 1993)، ورغم التهديد الذي تلقاه "عبدالله الأشطل" ممثل اليمن لدى الأمم المتحدة قبل التصويت على القرار بأن بلاده " ستدفع ثمنا غاليا إذا ما وقفت في طريق الإدارة الأمريكية"[2].

حدثت انتكاسة حقيقية للعلاقات اليمنية الأمريكية على إثر موقف اليمن من الغزو العراقي للكويت، وموقفها من حرب الخليج الثانية التي وقعت في 17 كانون ثاني/ يناير 1991[3]، ذلك أن معارضة اليمن وجود قوات أجنبية في المنطقة العربية، ومعارضتها حل الأزمة عسكريا، وضعها ضمن مربع الدول المناصرة للعراق، حيث أطلق عليها حينها دول الضد، مما قاد إلى "فتور العلاقة واضمحلالها مع إيقاف المساعدات الأمريكية المحدودة لصنعاء"[4].

على إثر الموقف اليمني من غزو الكويت، قطعت دول الخليج علاقاتها الدبلوماسية والإقتصادية مع اليمن، وسرحت ما يقرب من مليون مغترب يمني، مما تسبب في إلحاق خسائر بالإقتصاد اليمني، أكدت التقارير الرسمية اليمنية أنها بلغت خلال الفترة (1990– 1993) ما

---

* هذا القرار ينص على فرض عقوبات إقتصادية على العراق.

[1] "**العلاقات اليمنية – الأمريكية.. التاريخ وآفاق المرحلة**"، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] برجا، فرانسوا وآخرون: "**اليمن والعالم تفاعل اليمن والعالم في العقد الأخير من القرن العشرين**"، مرجع سابق، ص7

[4] المرجع السابق، ص225.

يقرب من 4 مليار دولار[1]، وقد أدرك الأمريكيون حجم الكلفة التي دفعها اليمن ثمنا لموقفه أثناء أزمة احتلال الكويت، كما شعروا بالقلق من " المضاعفات التي يمكن أن يُحدثها الحصار الخليجي لليمن، بما يؤثر على الإستقرار في المنطقة"[2].

قامت الحكومة اليمنية عقب حرب الخليج الثانية – وما رافقها وتبعها من توترات سياسية بين اليمن من جهة والولايات المتحدة ودول الخليج من جهة ثانية – بمراجعة مواقفها وإعادة حساباتها السياسية بعد الهزات العنيفة التي تعرضت لها، والتي أرهقت الإقتصاد اليمني وأصابته بعلل هيكلية، تمثلت في تداعي قيمة الريال، وارتفاع العجز في الموازنة، وضمور الإنتاج وتزايد حدة الفقر، واتساع البطالة، وتراكم الديون، ونضوب تحويلات المغتربين، وتوقف مصادر التمويل الخارجي[3]، كما أن الأوضاع الإقتصادية الصعبة كانت إحدى دوافع محاولة الإنفصال التي قام بها الحزب الإشتراكي في جنوب اليمن، بدعم سعودي، إذ قدرت خسائر الحرب الأهلية في صيف 1994 بـ 11 مليار دولار، حسب بعض الإحصاءات الرسمية[4].

رأى الرئيس اليمني صالح أن التقرب من الإدارة الأمريكية يمثل السعي في إتجاه التقاط طوق النجاة، لإنتشال اليمن من مشاكلها السياسية والإقتصادية الآخذة في الإستفحال والاستعصاء، ذلك أن الولايات المتحدة هي الدولة المتفردة بالنفوذ السياسي والإقتصادي عالميا، والقادرة على ضبط سلوك السياسة الخليجية بوجه العموم، والسعودية بوجه الخصوص تجاه اليمن، تلك السياسة التي تسعى إلى إغراق اليمن في مشاكل جمة، كرد خليجي على خطيئة اليمن – من وجهة النظر الخليجية – المتمثلة في دعمه لنظام صدام حسين عشية غزوه للكويت.

بسبب العقوبات الإقتصادية والسياسية التي تعرض لها اليمن وبهدف التخلص من آثار تلك العقوبات المفروضة عليه، أعلن اليمن قبوله ومشاركته في النظام الشرق أوسطي من بوابة

---

[1] برجا، فرانسوا وآخرون: "**اليمن والعالم تفاعل اليمن والعالم في العقد الأخير من القرن العشرين**"، مرجع سابق، ص268.

[2] "**العلاقات اليمنية الأمريكية بين الاستمرار والتغيير**"، مرجع سابق.

[3] برجا، فرانسوا وآخرون: "**اليمن والعالم تفاعل اليمن والعالم في العقد الأخير من القرن العشرين**"، مرجع سابق،ص18.

[4] المرجع السابق، ص21.

"حضور المؤتمرات الإقتصادية، والسعي نحو التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إعلان الدعم والتأييد لمسيرة التسوية السلمية بين العرب واسرائيل"[1].

وهناك من يعتقد أن احتياج اليمن للدعم الأمريكي، شكل عاملاً مهما في تحديد مسار السياسة الخارجية اليمنية، نحو دعم عملية السلام في الشرق الأوسط[2]. ورغم أن اليمن كان قد أعلن موقفه الداعي إلى سلام عادل وشامل بين العرب وإسرائيل يعيد الحقوق المغتصبة، إلا أنه وفي نفس الوقت قام مسؤولون يمنيون "بإجراء اتصالات سرية مع إسرائيل نتج عنها ترحيل أول دفعة من اليهود اليمنيين إلى فلسطين"[3].

بدا واضحا أن كمّ المشاكل الداخلية، وحجم الضغوط الخارجية، دفعا النظام اليمني إلى البحث عن مخرج، فيما دول الجوار سائرة باتجاه حشر النظام اليمني في الزاوية، أما الإدارة الأمريكية فقد أدركت حجم الأزمة التي يعانيها النظام فأخذت تفتح الباب في وجهه، وأوفدت الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) إلى صنعاء في آب/أغسطس عام 1993[4]، مما تسبب في عودة الدفء للعلاقات اليمنية الأمريكية، وأثمر موقفا أمريكيا مساندا للوحدة اليمنية في وجه نزعة الجنوبيين للإنفصال، وضاغطا على دول الخليج لمنعها من الإعتراف بدولة اليمن الجنوبي المنشقة.

وقفت الولايات المتحدة مع وحدة اليمن في الحرب الأهلية اليمنية التي وقعت صيف عام 1994، حيث اعتبرت أن الوحدة اليمنية عامل استقرار في اليمن وفي المنطقة، وأن الإنفصال عن طريق الحرب، سيؤثر على الإستقرار في منطقة حساسة بالنسبة للمصالح الأمريكية، وقد رأت أن هزيمة نظام صالح سيؤدي إلى "تقوية الجماعات الأصولية، إما بسبب انهيار نظام الرئيس صالح، أو لحاجته للتحالف معها في مواجهة الدولة الجنوبية"[5].

---

[1] برجا، فرانسوا وآخرون:"**اليمن والعالم تفاعل اليمن والعالم في العقد الأخير من القرن العشرين**"،مرجع سابق،ص268.

[2] المرجع السابق، ص264.

[3] المرجع السابق،ص268

[4] "**محطات بارزة في مسيرة العلاقات اليمنية – الأمريكية**"، مرجع سابق.

[5] برجا، فرانسوا وآخرون: "**اليمن والعالم تفاعل اليمن والعالم في العقد الأخير من القرن العشرين**"،مرجع سابق،ص383

أمام هذه الخلفية سعت السياسة الخارجية اليمنية إلى تعزيز العلاقات اليمنية الأمريكية من خلال حضورها "المؤتمر الإقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا" الذي انعقد في العاصمة القطرية الدوحة في كانون أول/ديسمبر 1997، وقد أعلن الرئيس اليمني السابق أن المشاركة جاءت بناءً على طلب أمريكي، رغم أن ذلك يمثل خروجا على موقف العواصم العربية الكبرى[1].

يرى الدكتور علي محمد زيد، أن أزمة الخليج كانت وراء لجوء اليمن إلى المنظمات الدولية المانحة الوثيقة الصلة بالدول الغربية، للتعويض عن فقدان المساعدات المالية الخارجية، ووراء خوض مغامرة التعاطي مع قضية التطبيع مع إسرائيل، حتى بدت "اليمن في فترة من الفترات إحدى الدول المرشحة للتطبيع مع إسرائيل، إرضاءً للولايات المتحدة الأمريكية، للتعويض عن الوقوف موقف المعارض لها في حرب الخليج الثانية"[2].

شهدت العلاقات اليمنية الأمريكية – عقب أحداث الإنفصال في عام 1994 – تحسنا وتطورا ملحوظا، إذ بات الرئيس اليمني صالح مقتنعا أن مصلحة اليمن تقتضي بناء علاقات سياسية واقتصادية وتجارية وثيقة بين اليمن والولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت العلاقات أكثر رسوخا، إلا أن الملاحظ أن الأمريكيين كانوا ينشدون المسائل الأمنية، وهي المسيطرة على علاقاتهم باليمن، في حين سيطرت "قضايا الإقتصاد ودعم اليمن سياسيا في نزاعاته الحدودية مع جيرانه على أجندة اليمن في علاقته بالولايات المتحدة الأمريكية"[3].

استطاعت الولايات المتحدة أن تسحب النظام اليمني باتجاه مربعها الأمني، الذي أرادت من خلاله توظيف علاقاتها باليمن لتحقيق انتصارات وانجازات على الصعيد الأمني، الذي يمثل الهاجس الأكبر للولايات المتحدة، وكان من مظاهر تلك العلاقة الأمنية بين البلدين أن زار وفد أمني أمريكي اليمن عام 1997، وطلب من المسؤولين اليمنيين "استحداث دوائر خاصة بمكافحة

---

[1] برجا، فرانسوا وآخرون: "**اليمن والعالم تفاعل اليمن والعالم في العقد الأخير من القرن العشرين**"، مرجع سابق، ص269.

[2] المرجع السابق، ص20.

[3] **العلاقات اليمنية الأمريكية بين الاستمرار والتغيير**، مرجع سابق.

الإرهاب وإعادة صياغة المناهج التي تقدم في الكليات، والمعاهد العسكرية بما يعطي موضوع الإرهاب مساحة واسعة"[1]، كما سمحت الحكومة اليمنية، وبناءً على تفاهمات سابقة مع الإدارة الأمريكية، بحضور محققين من الشرطة الفدرالية الأمريكية (FBI)، لمتابعة وربما المشاركة في "التحقيقات التي أجرتها السلطات اليمنية مع جماعة أبي الحسن المحضار عقب حادث خطف السياح الستة عشر الأجانب في كانون أول/ ديسمبر عام 1997"[2]، وفي كانون ثاني/ يناير عام 1998 قام "30 خبيرا عسكريا من وزارة الدفاع الأمريكية بزيارة اليمن وجاءت بعد ذلك زيارة الجنرال توماس فارجو (Thomas Fargo)، قائد الأسطول الأمريكي في البحر الأحمر إلى صنعاء وعدن"[3].

تعززت العلاقات وتواصلت الزيارات اليمنية الأمريكية، وامتاز النصف الثاني من عقد التسعينات بالسير اليمني في الركب الأمريكي، والإستجابة اليمنية لكل متطلبات الأمن الأمريكية،والمشاركة في المشاريع الأمريكية سواء منها المتعلقة بمحاربة الإرهاب، أو المتعلقة بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، والهادفة إلى التطبيع الكامل بين العرب وإسرائيل.

تعرضت العلاقات اليمنية الأمريكية لهزة قوية، إثر الهجوم الذي تعرضت له المدمرة الأمريكية (يو أس أس كول) (USS Cole)، في 17 تشرين أول/ أكتوبر 2000 ،ونجم عنه مقتل 17 بحارا أمريكيا وإصابة 38 آخرين بجروح، وتبنى تنظيم القاعدة ذلك الهجوم[4]، وبذلك عادت العلاقات اليمنية الأمريكية للتوتر، وكان من مؤشرات التوتر إتهام الناطق بإسم وزارة الخارجية الأمريكية "ريتشارد باوتشر" (Richard Boucher) الحكومة اليمنية "بالعجز عن

---

[1] **العلاقات اليمنية الأمريكية بين الاستمرار والتغيير**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] برجا، فرانسوا وآخرون: "**اليمن والعالم تفاعل اليمن والعالم في العقد الأخير من القرن العشرين**"،مرجع سابق،ص270

[4] القصلي، عبده سيف: "التدخل الأمريكي في اليمن: تجسس.. عمليات عسكرية سرية.. وأنشطة ناعمة (مشبوهة)"،2010/08/22، http://forum.sh3bwah.maktoob.com/t281775.html

ممارسة سلطاتها، الأمر الذي جعل اليمن ملاذا لبعض المجموعات الإرهابية – حسب وصفه – ووصفَ الإجراءات اليمنية بأنها متساهلة وغير فعالة"[1].

فور وقوع حادث المدمرة الأمريكية (يو أس أس كول)، وصل إلى اليمن 100 فرد من المحققين الأمريكيين، لمتابعة التحقيقات مع المشتبه بضلوعهم في الحادث، ودعمت الإدارة الأمريكية وجودهم بإرسال ألفي جندي من مشاة البحرية الأمريكية، لتأمين الدفاع عن المحققين وحمايتهم[2]، ويشير هذا العدد الكبير للمحققين إلى أنهم شاركوا في التحقيقات ولم يكتفوا بمراقبتها، وإلى أن الإدارة الأمريكية أولت الموضوع اهتماما كبيرا، سعيا للوقوف على تفاصيل العملية، وكشف الفاعلين، ومعرفة الجهة التي تقف وراء التفجير.

بعد أقل من عام على تفجير المدمرة الأمريكية (يو إس إس كول) في ميناء عدن، دخلت العلاقات اليمنية الأمريكية منعطفا خطيرا بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، بتعرض الولايات المتحدة لأضخم هجوم متزامن بطائرات مدنية، أسفر عن تدمير برجي التجارة في نيويورك، وإصابة مبنى البنتاغون في واشنطن، إذ تردد حينها أن "اليمن باتت ضمن قائمة الدول المستهدفة بضربة عسكرية باعتبارها إحدى أكثر المناطق توليدا للإرهابيين"[3]، إذ أسفرت التحريات الخاصة بأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 أن "الكثير من الإرهابيين الإسلاميين قد قدموا من اليمن أو انطلقوا منها"[4]، ولم تتوقف تصريحات المسؤولين الأمريكيين عن وصف اليمن بأنه "دولة خطيرة من الناحية الأمنية"[5]، وعلى إثر ذلك واجهت اليمن "ضغوطا هائلة لإرغامها على الإلتحاق بعربة الحرب (على الإرهاب) وتقديم تنازلات كثيرة للأمريكيين"[6].

---

[1] القصلي، عبده سيف: "العلاقات اليمنية الأمريكية.. توتر ترممه المصالح المتبادلة"، 2009/08/18، http://alqasli.maktoobblog.com/45/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D9%85%D9%85-2/

[2] القصلي، عبده سيف: "**العلاقات اليمنية الأمريكية.. توتر ترممه المصالح المتبادلة**، مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

[4] **العلاقات اليمنية الأمريكية والحرب ضد الإرهاب**، مرجع سابق.

[5] القصلي، عبده سيف: "**العلاقات اليمنية الأمريكية.. توتر ترممه المصالح المتبادلة**، مرجع سابق.

[6] **العلاقات اليمنية الأمريكية بين الاستمرار والتغيير**، مرجع سابق.

من أجل احتواء الإتهامات الأمريكية لليمن، وإبداء الرغبة في التعاون الصادق مع واشنطن في مكافحة الإرهاب، أرسل الرئيس صالح مستشاره السياسي وقت ذاك د.عبدالكريم الإرياني إلى واشنطن في 22 أيلول/ سبتمبر 2001 لتوضيح الموقف اليمني، وإبداء الإستعداد للإنخراط في الحرب الأمريكية على الإرهاب، وقد أثمرت تلك الزيارة الإتفاق على تحديد موعد زيارة الرئيس اليمني لواشنطن[1].

زار صالح واشنطن في 28 تشرين ثاني/ نوفمبر 2001 والتقى الرئيس الأمريكي، وتم الإتفاق على الخطوط العريضة للتعاون الأمني، وتحديدا ما يتعلق بمكافحة "الإرهاب"[2]، وأكد السيد (دانيال بنيامين) (Daniel Benyamin) منسق مكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية أن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمكافحة الإرهاب والتطرف في اليمن تعتمد على تدريب قوات الأمن اليمنية وقوات مكافحة الإرهاب، وتقديم المساعدة في الرقابة على الحدود وأمن المطارات، والتدريب على كشف الوثائق المزورة[3]، كما أوفدت الولايات المتحدة عددا من الخبراء العسكريين "لتدريب القوات الخاصة اليمنية وقوات الأمن في مجال مكافحة الارهاب"[4]، وعلى إثر زيارة صالح لواشنطن، وتنفيذا لما تعهد به النظام اليمني للإدارة الأمريكية، فقد تم "افتتاح فرع لمكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكية بصنعاء يُعد الثالث في المنطقة بعد كل من القاهرة والرياض"[5].

في إشارة إلى حجم التعاون الأمريكي اليمني في مكافحة الإرهاب، قال الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش ــ في خطاب له بمناسبة مرور ستة أشهر على أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 ــ إن "الولايات المتحدة تسعى لإنقاذ اليمن من التحول لأفغانستان ثانية"[6]، بما

---

[1] حمران، حمود محمد: صحيفة 26 سبتمبر، "السياسة الخارجية اليمنية ازاء الولايات المتحدة الأمريكية"، http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=22708

[2] "**التدخل الأمريكي في اليمن: تجسس.. عمليات عسكرية سرية.. وأنشطة ناعمة (مشبوهة)**"،مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

[4] الشهاري، محمد علي: "العلاقات اليمنية – الأمريكية.. شراكة ونمو واحترام متبادل"، صحيفة 26 سبتمبر، العدد 1230، http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=23243

[5] المرجع السابق.

[6] "**التدخل الأمريكي في اليمن: تجسس.. عمليات عسكرية سرية.. وأنشطة ناعمة (مشبوهة)**"،مرجع سابق.

يؤكد أن التعاون الأمني بين اليمن والولايات المتحدة لم يقتصر على تقديم الدعم المادي والتدريب، بل تعداه إلى "سماح الحكومة اليمنية للمحققين الأمريكيين بالتحقيق مع المشتبه في انتمائهم للقاعدة من اليمنيين"[1]،

صرح وزير الخارجية اليمني د.أبو بكر القربي في معرض تبريره لحجم التنازلات الضخمة التي قدمها اليمن للولايات المتحدة، والتي بلغت حد التفريط في السيادة الوطنية، بأن اليمن تلقت رسالة من الخارجية الأمريكية، طلبت فيها "تعاون اليمن في التحقيقات، وأن يكون تعاون اليمن واضحا وصريحا"[2]. وفي تعقيبه على الإستجابة اليمنية الكاملة للمطالب الأمنية الأمريكية، أكد (أدمون هول) (Edmund Hall)(سفير الولايات المتحدة بصنعاء)، أن اليمن "شريك أساسي وفاعل في الحملة الدولية ضد (الإرهاب) التي تتزعمها الولايات المتحدة"[3]، كما علقت صحيفة الوطن القطرية على لسان جهات عربية مطلعة، بأن قرار الحكومة اليمنية "إغلاق المعاهد الدينية، إنما يأتي استجابةً لطلب أمريكي بإلغاء التعليم الديني باعتباره وعاء يتخرج منه الإرهابيون"[4].

إن إقدام الرئيس اليمني السابق صالح على التعاون الكامل مع الأمريكيين في حربهم على الإرهاب داخل حدود بلده، والسماح لهم باستخدام طائرات أمريكية لقصف المشتبه فيهم من أفراد القاعدة داخل اليمن يُعد انتهاكاً صارخاً للسيادة اليمنية، و يؤكد على أن جملة من المنافع قد جناها النظام اليمني السابق مقابل الإنصياع للإدارة الأمريكية، ومنها تراجع الإهتمام الأمريكي بقضايا الديمقراطية، والحريات في اليمن، كما أن الأموال التي تلقاها النظام ليصرفها في مجهودات الحرب على الإرهاب، استغل بعضها في تدعيم أركان حكمه، كما أن الإستعداد اليمني الكامل للتعاون الأمني قد قلل من احتمالية التدخل العسكري الأمريكي المباشر في اليمن، الذي لو حدث لتسبب في الإطاحة بحكم الرئيس صالح[5].

---

[1] **التدخل الأمريكي في اليمن: تجسس.. عمليات عسكرية سرية.. وأنشطة ناعمة (مشبوهة)**"،مرجع سابق.

[2] "**العلاقات اليمنية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر**"، مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

[4] المرجع السابق.

[5] المرجع السابق.

أثمرت الإستجابة اليمنية الكاملة والفورية لمتطلبات الحرب الأمريكية على الإرهاب، – داخل الأراضي اليمنية – تطورا إيجابيا، وتحسنا في العلاقات السياسية اليمنية الأمريكية، إذ وصلت العلاقات بين البلدين ذروتها، بدعوة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش (George Bush) نظيره اليمني للمشاركة في قمة الثمانية في صيف 2004 في الولايات المتحدة، وبدا أن تلك الدعوة جاءت تعبيرا عن رضا أمريكي عن سلوك النظام اليمني تجاه الحرب على الإرهاب[1]، وإقرارا ضمنيا بجهود اليمن في مكافحة الإرهاب.

وفي نفس السياق تقدمت وزارة الخارجية الأمريكية بمذكرة للكونجرس الأمريكي، تطالبه برفع المساعدات الأمريكية لليمن إلى (35) مليون دولار عام 2005، ووصفت المذكرة اليمن بأنه "شريك ضروري في الحرب على الإرهاب، وأن التعاون اليمني الأمريكي حقق تقدما كبيرا"[2]، كما صادق مجلس النواب الأمريكي في 6 كانون ثاني/ يناير 2005 على قرار يشيد فيه بالإصلاحات في المجالات السياسية والإقتصادية والتعليمية في اليمن، وبقيام الرئيس اليمني السابق بدعم وتوظيف المرأة، ودعم انتخابها عضوا في البرلمان، وتعيينها في الحكومة، كما أشاد ببرنامج تطوير التعليم الأساسي، وبالتوقيع على اتفاقية التجارة والإستثمار المشتركة في شباط/ فبراير 2004. [3]

استمرت العلاقات اليمنية الأمريكية طيلة فترة رئاسة جورج بوش الإبن على نفس الوتيرة من الإستجابة اليمنية الكاملة للمتطلبات الأمريكية، وتقديم المكافئات الأمريكية للنظام اليمني، حتى بلغ الحد بالنظام اليمني السابق أن تجاوز مرحلة التغطية على الأنشطة الأمنية الأمريكية على أراضيه، واختلاق التبريرات لنفيها، إلى مرحلة المجاهرة والتأييد لتلك الأنشطة باعتبارها ضرورية لأمن اليمن واستقراره.

---

[1] مصطفى، نصر طه: "اليمن وأميركا وعقد صعب من العلاقات"، 2012/03/20، http://marebpress.net/articles.php?lng=arabic&aid=14650

[2] "**العلاقات اليمنية – الأمريكية.. شراكة ونمو واحترام متبادل**"، مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

بدا واضحا أن النظام اليمني، ما زال يبحث عن دعم اقتصادي، كثمرة لتعاونه مع الأمريكيين، في حين أن الأمريكيين مازالوا "مسكونين برؤيتهم القديمة لليمن كقضية أمنية"[1]، ومع نهاية حكم الرئيس بوش بدأت تظهر اتهامات للنظام اليمني بعدم الجدية في مكافحة الإرهاب، وأن اليمن تستخدم تنظيم القاعدة كفزاعة، وتستثمر وجوده على أراضيها بغية جني المساعدات الأمريكية، ووصلت التهم حد التشكيك بوجود تعاون بين النظام وتنظيم القاعدة[2].

أخذت العلاقات اليمنية الأمريكية في عهد الرئيس (باراك أوباما) تمر بمرحلة فتور، إذ لم يكن لدى الإدارة الأمريكية الحماس الكافي لإقامة علاقات متينة مع نظام صالح، وظلت "إدارة أوباما تتجنب دعوة صالح لزيارة واشنطن طوال عامي 2009 , 2010؛ بسبب قناعتها بعدم جديته في حرب القاعدة، وفي إجراء إصلاحات سياسية ومحاربة الفساد"[3]، وباتت الإدارة الأمريكية منتبهة إلى "حجم التلاعب الذي يقوم به النظام اليمني وأجهزته الأمنية في الحرب ضد القاعدة، وتمديد أمدها، بغرض استمرار الحصول على مساعدات عسكرية وأمنية"[4].

2.4 أهم أحداث الثورة اليمنية

انطلقت شرارة الثورة اليمنية من جامعة صنعاء في 15 كانون ثاني/ يناير 2011 بمظاهرات طلابية متأثرة بالثورة التونسية، ومدفوعة بعوامل داخلية وأخرى خارجية، حملت الشباب اليمني على الانتفاض سعيا لتغيير واقعه السيء. تمثلت العوامل الداخلية في الجمود السياسي الناجم عن استمرار حكم صالح لمدة 33 سنة[5]، ومحاولات إجراء تعديلات دستورية تُسهل عملية توريث الحكم لنجله أحمد، إضافة إلى سوء الأوضاع الإقتصادية، والإجتماعية، متمثلة في نسبة بطالة تقترب من 35%، كما أن 45% من اليمنيين البالغ

---

[1] "**العلاقات اليمنية الأمريكية بين الاستمرار والتغيير**"، مرجع سابق.

[2] "**التدخل الأمريكي في اليمن: تجسس.. عمليات عسكرية سرية.. وأنشطة ناعمة (مشبوهة)**"،مرجع سابق.

[3] "**اليمن وأميركا وعقد صعب من العلاقات**"، مرجع سابق.

[4] المرجع السابق.

[5] "**ثورة الشباب اليمنية**"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

عددهم 23 مليونا يعيشون تحت خط الفقر (أقل من دولارين في اليوم الواحد)[1]، في حين برزت العوامل الخارجية من خلال النجاح الباهر – في عيون اليمنيين – الذي حققته الثورتين التونسية والمصرية، مما أوقد شموع الأمل في نجاح مساعي التغيير الذي طالما تاقت له نفوس اليمنيين، بعد الترهل الذي أصاب النظام، والاستياء الشعبي الناجم عن إخفاق النظام في إدارة شؤون البلاد اقتصاديا وسياسيا، فالبطالة والفقر من جهة، والفشل في إنهاء التمرد الحوثي في الشمال من جهة ثانية، ومطالب الجنوبيين المتزايدة المنادية بالإنفصال من جهة ثالثة، والحرب الأمريكية المفتوحة فوق الأرض اليمنية على بعض أبناء اليمن بدعوى أنهم إرهابيين، وما اقتضته من امتهان لسيادة اليمن كوطن، وكرامة اليمنيين كمواطنين من جهة رابعة.

أعلن الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح أمام البرلمان اليمني – في جلسة استثنائية عقدها مجلسا الشعب والشورى بتاريخ 2 شباط/ فبراير 2011– عن تنازلات كبيرة للمعارضة، تمثلت في عبارته الشهيرة "لا للتمديد، ولا للتوريث، ولا لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء"[2]، في محاولة منه لإمتصاص غضب الشارع اليمني ونقمته على النظام، واستباقا لاندلاع احتجاجات عارمة كتلك التي وقعت في تونس ومصر، وتأسيا بالأنظمة العربية الأخرى التي قدمت تسهيلات وتنازلات ومبادرات سياسية واقتصادية، لسحب البساط من تحت أقدام الشباب الذين كانوا يقومون بأعمال احتجاجية ضد أنظمتهم لم تكتسب حينها الزخم الشعبي الكافي لاعتبارها ثورة شعبية.

فشلت مبادرة صالح في تحقيق أهدافها، بسبب رفض الشباب اليمنيين المبادرة التي اعتبروها مناورة في الوقت الضائع, وأيقن الشباب اليمنيون أن نظامهم لا يفهم إلا لغة القوة، وأن تنازلاته تزداد تبعا لقوة تحركهم، وضغطهم عليه، فرفضوا المبادرة، وتوحد اليمنيون خلف شعار إسقاط النظام، إذ تخلى الحوثيون مؤقتا عن معارضتهم المسلحة، وانخرطوا

---

[1] الجزيرة نت، الأخبار، 2011/2/16، http://www.aljazeera.net/news/pages/9b33aca6-e78a-44b2-b4e9-98d40983d9b1

[2] "**ثورة الشباب اليمنية**"، مرجع سابق.

في الإحتجاجات السلمية، كما تخلى الجنوبيون عن مطلب الإنفصال، وقاموا أيضا بتسيير مظاهرات سلمية تنادي بإسقاط النظام، ولا تتطرق للإنفصال[1].

أخذت مكاسب الثورة اليمنية تزداد يوما بعد يوم، وأخذت المدن اليمنية تشهد مظاهرات احتجاجية بعشرات الآلاف، وأحيانا بمئات الآلاف من المحتجين المطالبين بإسقاط النظام، وكلما أمعن النظام في قمع المظاهرات وازدادت أعداد الضحايا، ازدادت أعداد المنضمين للثورة الشعبية، فانضمت قبائل بأكملها، وانشقت ألوية عسكرية[2]، وأخذت تقوم بحماية المحتجين من اعتداءات الأمن وأعوان النظام، الذين استعملهم لإرهاب المحتجين وتفريقهم.

امتازت الحالة اليمنية عن الحالتين التونسية والمصرية بوجود ساحتين في العاصمة اليمنية صنعاء، إحداهما يعتصم بها المحتجون المطالبون بإسقاط النظام، والأخرى يستخدمها أنصار النظام لإظهار تأييدهم ودعمهم لنظام صالح، ورغم أن أعداد المحتجين كانت تفوق أعداد المؤيدين، إلا أن نظام صالح نجح في تجميع عشرات آلاف اليمنيين المؤيدين للنظام والداعمين له[3]، والداعين إلى وقف الإحتجاجات والإلتفات إلى مبادرات صالح الداعية إلى الوحدة، وإنقاذ اليمن من فتنةٍ أو حرب أهلية [وفق رأيهم]، ولعل "البعض شاركوا في هذه التظاهرات طمعا في إغراءات مالية"[4]، ومما يجدر ذكره أن أنصار صالح كانوا يتجمعون فقط أيام الجُمع وفي ميدان التحرير في صنعاء، في حين أن المحتجين كانوا يتظاهرون معظم أيام الأسبوع وفي مختلف المحافظات، والمدن اليمنية، وبأعداد مليونية أحيانا.

---

[1] "**ثورة الشباب اليمنية**"، مرجع سابق.

[2] الجزيرة نت، الأخبار، "النظام باليمن يتصدع والجيش ينقسم"،2011/3/21.
http://www.aljazeera.net/news/pages/c07811b2-b30b-4f3f-a76c-65132b820da1

[3] الجزيرة نت، الأخبار، "قتيل وجرحى في مظاهرات اليمن"،2011/2/25.
http://www.aljazeera.net/news/pages/27257eb4-74c4-43e7-9e99-2ba697025c99

[4] المجموعة الدولية للأزمات، "**اليمن بين الإصلاح والثورة**"، المستقبل العربي، نيسان أبريل 2011، العدد 386، ص150.

سعى النظام اليمني السابق إلى إفشال التحركات الإحتجاجية، فاستخدم وسائل التشويه والتشهير بالمحتجين وقياداتهم الميدانية، واتهمهم بالمحتالين واللصوص[1]، كما استخدم قوات أمنه الموالية في قمع المظاهرات والإحتجاجات، وسلط أنصاره المسلحين بالخناجر والعصي[2] – البلاطجة– للإعتداء على المحتجين، بهدف تفريقهم، وفض اعتصاماتهم، وإفشال احتجاجاتهم، حيث أشارت معظم الروايات إلى أن "مؤيدين للنظام يرتدون ملابس مدنية تصدروا إجراءات القمع، مستخدمين العصي والهراوات والسكاكين، والمسدسات لتفريق التظاهرات"[3]، ووقعت العديد من الصدامات التي أسفرت عن آلاف الإصابات والعديد من الوفيات، وتعمد النظام السابق إفساح المجال أمام أنصاره المسلحين للتنكيل بالمحتجين الذين أكدوا مرارا وتكرارا أن ثورتهم سلمية، رافضين الإنجرار لحرب أهلية.

أفاد مراسل "الجزيرة نت" في اليمن عبده عايش، بتاريخ 18 شباط/فبراير 2011، أن: مؤيدي النظام مسلحين بعصي كهربائية وهراوات. يقول المعارضون أنها تأتي من معسكرات الأمن، وأشار إلى أن شهود عيان لاحظوا أن سيارات تنقل هؤلاء الأشخاص إلى أماكن وجود المتظاهرين، للإعتداء عليهم وتفريقهم[4]، مما دفع العديد من قيادات الأمن والجيش من غير أقارب صالح إلى الإنشقاق، والوقوف في صف المتظاهرين وحمايتهم، حتى بدا الأمر وكأن المؤسسة العسكرية في طريقها للإنشقاق بين مؤيد ومعارض للنظام[5]، مما هدد اليمن بالوقوع في مستنقع حرب أهلية.

---

[1] الجزيرة نت، الأخبار، "صالح قبلها والمعارضة اشترطت والشباب رفضوها"،2011/4/24.
http://www.aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/10ee577a-885d-4456-a3b6-8eae5e0c319b

[2] الجزيرة نت، الأخبار، "مظاهرات عنيفة بأنحاء اليمن"، 2011/2/17.
http://www.aljazeera.net/news/pages/af073832-f47c-4ed0-9db6-5b87b42e281f

[3] المجموعة الدولية للأزمات، "**اليمن بين الإصلاح والثورة**"، مرجع سابق، ص150.

[4] الجزيرة نت، الأخبار، "قتلى بعدن وتعز واشتباكات بصنعاء"، 2011/2/19،
http://www.aljazeera.net/news/pages/f38c11e7-2b84-467b-84f1-825f214be779

[5] الجزيرة نت، الأخبار، "النظام باليمن يتصدع والجيش ينقسم"،2011/3/21.
http://www.aljazeera.net/news/pages/c07811b2-b30b-4f3f-a76c-65132b820da1

يشير تقرير أورده موقع "مأرب برس"، إلى أن 11% من القتلى هم من المعتصمين والمتظاهرين، في حين أن 89% من القتلى هم من المسلحين المدنيين والعسكريين[1]، وهذا ما كان ينذر بحرب أهلية في بلد يفتخر أبناؤه وقبائله بامتلاكهم أسلحة وذخائر تكفي لإشعال حرب تحرق الأخضر واليابس، إضافة إلى ما تميزت به الحالة اليمنية عن الحالة التونسية والمصرية من حدوث انشقاقات في صفوف المؤسسة العسكرية انحيازا للثورة. إضافة إلى الإستقالات في صفوف الوزراء والسفراء والبرلمانيين وأبناء حزب المؤتمر الحاكم. حيث استقال تسعة برلمانيين من الحزب الحاكم في 2011/2/23 بسبب ما وصفوه بعنف الحكومة ضد المتظاهرين[2]، وفي 2011/2/26 أعلنت اثنتان من أهم قبائل اليمن وهما حاشد وبكيل عن انضمامهما إلى صفوف المتظاهرين، احتجاجا على قمع المظاهرات والاحتجاجات السلمية من قِبل النظام[3]، كما أعلن عدد من قبائل مأرب والجوف والبيضاء وذمار الإنضمام إلى الإحتجاجات السلمية في صنعاء[4] .وفي 2011/3/2 أعلن 13 نائبا جنوبيا في البرلمان اليمني تجميد عضويتهم، احتجاجا على تعامل قوات الأمن بقوة مفرطة مع الاحتجاجات السلمية التي تشهدها مدن الجنوب[5]. وفي 2011/3/10 ارتفع عدد النواب المستقيلين من حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم إلى 18، وفي 2011/3/15 أعلن وزير الأوقاف اليمني حمود الهتار استقالته، كما أعلن الشيخ على مهيوب شيخ قبيلة الكعلله وعشرات من أفراد قبيلته استقالتهم من الحزب الحاكم[6]. وفي يوم الأحد 2011/3/20 وكرد على أحداث جمعة الكرامة التي سقط خلالها 52 قتيلا و617 جريحا، استقال السفير اليمني في الأمم المتحدة عبدالله الصايدي، كما استقال سفير اليمن في لبنان فيصل أمين أبو راس، وسفير اليمن في جنيف عبدالله

---

[1] مأرب برس، "تقرير "أبعاد" حول الثورة اليمنية"، 2011/9/17. http://marebpress.net/news_details.php?sid=36586

[2] "**الخط الزمني لثورة الشباب اليمنية**"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

[3] المرجع السابق.

[4] شحاته، دينا مريم وحيد: "**محركات التغيير في العالم العربي**"، مرجع سابق، ص15.

[5] المرجع السابق.

[6] المرجع السابق.

النعمـــــان، واستقالت وزيرة حقوق الإنسان اليمنية هـــدى البـــان[1]، وفـــي 2011/3/21 أكـــد عشرات من ضباط الجيش اليمني انضمامهم لثورة الشباب اليمنية، وكذلك فعلت قيادات سياسية وقبلية يتصدرها شيخ مشايخ قبيلة حاشد صادق الأحمر، كما أعلن قائـــد المنطقـــة العســـكرية الشمالية الغربية، وقائد الفرقة الأولى اللواء علي محسن صالح الأحمرتأييده وضباط وأفراد قوته لثورة الشباب، وكذلك قائد المنطقة العسكرية الشرقية اللواء الركن محمد علي محســـن، وقائـــد اللواء 310 بمحافظة عمران العميد حميد القشيبي، والعميد ناصر علي الشعيبي مع 56 ضابطا آخرين من حضرموت أعلنوا تأييدهم للثورة[2]، كما انضم للثورة النائب العام اليمني، وثلاثـــون نائبا، وعشرات المسؤولين من الحزب الحاكم، ومستشار رئيس الوزراء، كما أعلن محافظ عدن، ووكيل محافظة لحج استقالتهما، وانضمامهما للثورة، في حين أعلن سفراء اليمن في كـــل مـــن الولايات المتحدة وروسيا وبلجيكا، والصين، واسبانيا، وألمانيا، وفرنسا، والتشـــيك والإمـــارات وسوريا، ومصر، والأردن، وقطر، وسلطنة عمان، وباكستان، والهنـــد، والعـــراق انضـــمامهم للثورة[3].

في يوم 2011/3/22 انضم للثورة وزير الدفاع السابق اللواء عبـــدالله عليـــوه، وقائـــد المنطقة المركزية في صنعاء اللواء سيف البقري، ورئيس لجنة الدفاع والأمن بالبرلمان اليمنـــي محمد الحاوري، وقائد اللواء 15 مشاه العميد ثابت جواس، وغيرهم كثير ممن تتابعت مـــواقفهم المؤيدة للثورة ضد النظام، حتى ذكر مراقبون أن ثلثي الجيش اليمني انضم للثورة الشعبية[4].

---

[1] الجزيـــــرة نـــــت، الأخبـــــار، "الـــــرئيس اليمنـــــي يقيـــــل الحكومـــــة"، 2011/3/21.
http://www.aljazeera.net/news/pages/d262e781-817b-408e-a8e7-abb35fa55d30

[2] عوض، محسن ***"الإنتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري"***، **مجلة المســـتقبل العربي**، حزيران/يونيو 2011، العدد 388،ص67.

[3] الجزيـــــرة نـــــت، الأخبـــــار، "النظـــــام بـــــاليمن يتصـــــدع والجـــــيش ينقســـــم"،2011/3/21.
http://www.aljazeera.net/news/pages/c07811b2-b30b-4f3f-a76c-65132b820da1

[4] الجزيـــــرة نـــــت، تقـــــارير وحـــــوارات، "انشـــــقاق العســـــكريين يســـــرع ســـــقوط صـــــالح"، 2011/3/22.
http://www.aljazeera.net/news/pages/e3c01d1d-2dc7-4033-8ea2-7a3029586797

3.4 الموقف الأمريكي إزاء مبادرات الرئيس اليمني علي عبد الله صالح لحل الأزمة اليمنية

امتاز سلوك الرئيس اليمني السابق على عبدالله صالح تجاه الثورة اليمنية بعدم الثبات، حيث أثبت صالح وفي مناسبات عديدة سابقة أنه "مناور بارع يقول الشيء ولكنه يفعل عكسه ونقيضه"[1] إذ يجد المتابع لمواقف وتصريحات صالح أنها تكتيكية تهدف لكسب الأنصار، وخلخلة جبهة خصومه السياسيين وإرباكهم، إضافة إلى حرصه على قيادة معركته السياسية بنفسه دون الإعتماد على نائب أو معاون، مما أبرزه رأسا للمشكلة اليمنية من وجهة نظر خصومه، وأساسا للحل من وجهة نظر أنصاره.

دعا صالح المعارضة اليمنية للجلوس إلى طاولة الحوار بعد عشرة أيام من الإحتجاجات، معبرا عن استعداده للإستجابة لمطالب المعارضة " إذا كانت مشروعة"[2]، وفي اليوم التالي 2011/2/21 جدد صالح دعوته للمعارضة إلى الحوار، وأعلن رفضه التنحي إلا عبر صناديق الإقتراع[3]، عرض صالح بتاريخ 2011/2/28 على المعارضة تشكيل حكومة وحدة وطنية[4]، وفي 2011/3/6 جدد صالح دعوته لعقد مؤتمر وطني عام يجمع كل القوى السياسية[5]، وفي 2011/3/10 أعلن صالح عن مبادرة لحل الأزمة السياسية، تدعو إلى انتقال الحكم من النظام الرئاسي إلى النظام البرلماني، والإستفتاء على دستور جديد للبلاد[6]، في يوم 2011/3/21 وعلى إثر العديد من الإنشقاقات العسكرية والقبلية، طلب صالح من السعودية التوسط لدى قيادات المعارضة وشيوخ القبائل، وترددت أنباء عن أن صالح قد يعرض التنحي

---

[1] أبوطالب، حسن: ***"التصدع الداخلي: مأزق مبادرات الرئيس في مواجهة الثورة اليمنية"***، **السياسة الدولية**، العدد 184، أبريل 2011.

[2] الجزيرة نت، الأخبار، "صالح يدعو للحوار والاحتجاج بتصاعد"، 2011/2/20. http://www.aljazeera.net/news/pages/046b8c51-50f7-4ad2-8037-694eded12fbb

[3] الجزيرة نت، الأخبار، "مظاهرات للحوثيين واعتصام بصنعاء"، 2011/2/21. http://www.aljazeera.net/news/pages/56af1c0e-b23e-4fe6-b62b-4315f20783cd

[4] **الخط الزمني لثورة الشباب اليمنية**"، 2011/2/28، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

[5] الجزيرة نت، الأخبار، "الرئيس اليمني يجدد دعوته للحوار"،2011/3/7. http://www.aljazeera.net/news/pages/5b8f5a05-1efd-43db-9707-9f26a3e7a7d7

[6] الجزيرة نت، الأخبار، "صالح يعلن عن إصلاحات سياسية"،2011/3/10. http://www.aljazeera.net/news/pages/a9a071c1-6ba9-44f1-9d97-884a55311ce9

خلال ستة أشهر، مقابل تهدئة يُتفق عليها بين الطرفين[1]، وفي اليوم التالي وخلال اجتماعه بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة، قال صالح: "إن على من يريدون الصعود إلى السلطة عبر انقلاب أن يدركوا أن زمن الإنقلابات قد انتهى، وأن يعرفوا أن هذا مستحيل وأن البلاد لن تعيش في استقرار حيث أن الشعب مسلح، وستندلع حرب أهلية"[2]، وذكر أحمد الصوفي المتحدث الصحفي بإسم الرئيس اليمني، أن صالح سيسلم السلطة من خلال انتخابات برلمانية، وتشكيل مؤسسات ديمقراطية في نهاية عام 2011، وأضاف: إن الرئيس "لا يسعى للسلطة، لكنه لا يريد أن يتنحى قبل أن يعرف من الذي سيستلم السلطة منه"[3]، في 2011/3/23 عرض الرئيس على المعارضة مقترحا جديدا لحل الأزمة، يشمل تشكيل حكومة وفاق وطني، وإعداد دستور جديد، وتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية قبل نهاية عام 2011[4]، في جمعة التسامح التي أطلق عليها معارضوا الرئيس جمعة الرحيل، أعلن صالح وسط مئات الآلاف من أنصاره المحتشدين في "ميدان التحرير" في صنعاء، استعداده للتنازل عن السلطة، ولكن بشرط تسليمها إلى "أيادٍ أمينة"[5].

في 2011/3/26 جدد صالح رفضه التخلي عن الحكم لمجلس انتقالي، وقال ــ في لقاء مع وجهاء من محافظتي صنعاء وريمة:ــ "إننا صامدون راسخون رسوخ الجبال"[6]، كما جدد صالح في يوم 2011/3/28 رفضه الاستجابة للمطالبين بتنحيه قائلا: "إن على معارضيه تحديه في صناديق الإقتراع"[7]. وفي يوم 2011/3/30 عرض صالح على المعارضة البقاء رئيسا حتى تنظيم اقتراع رئاسي، مع نقل صلاحياته إلى حكومة انتقالية[8].

---

[1] الجزيرة نت، الأخبار، "المعارضة ترفض عرض صالح التنحي"،2011/3/22.
http://www.aljazeera.net/news/pages/121732fd-4154-4f52-a73a-397d437975c0

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

[4] الجزيرة نت، الأخبار، "صالح يعرض العفو عن العسكريين"، 2011/3/25.
http://www.aljazeera.net/news/pages/a3b249cf-9f56-491d-979b-eb5fb9ccfb9f

[5] **الخط الزمني لثورة الشباب اليمنية**"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2011/3/25.

[6] الجزيرة نت، الأخبار، "صالح يجدد رفضه للتنحي"، 2011/3/27.
http://www.aljazeera.net/news/pages/babfedea-9c14-47ea-8ea5-f8fa2b7e9648

[7] الجزيرة نت، الأخبار، "تعبئة ضد صالح في يوم الشهيد"، 2011/3/30.
http://www.aljazeera.net/news/pages/33d9dc4b-584a-4de6-85a0-9575851bd8dc

[8] **الخط الزمني لثورة الشباب اليمنية**"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2011/3/30.

وفي إطار ردود الأفعال الدولية على مبادرات الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، أعلن وزير الخارجية القطري في 2011/4/6 أن دول مجلس التعاون الخليجي أرسلت لصالح وللمعارضة نسخة من المبادرة الخليجية، تضمنت بنودها تنحي صالح لمصلحة نائبه، وتقديم ضمانات لصالح، وعائلته ونظامه بعدم الملاحقة، ثم تشكيل حكومة وحدة وطنية، إلا أن صالح أبدى استياءه من إعلان وزير الخارجية القطري، وقال: "إن على الآخرين احترام مشاعر اليمنيين سواء أكانوا أصدقاء أم أشقاء"، وأضاف: إنه "يرفض الإنقلاب على الشرعية الدستورية"[1]، ويأتي رفض صالح للمبادرة الخليجية بعد رفضه مبادرات عديدة، تقدمت بها هيئات محلية ودولية أبرزها مبادرة هيئة علماء اليمن، ورؤية أحزاب اللقاء المشترك، وجهود أصدقاء اليمن التي قادها السفير الأمريكي بصنعاء، وجميعها تدعو صالح للتنحي عن السلطة[2].

في 2011/4/11 أعلن مكتب صالح أنه يرحب بخطة الوساطة الخليجية، التي يسلم بمقتضاها السلطة إلى نائبه، ويجري تشكيل حكومة جديدة بقيادة المعارضة[3]، إلا أن صالح عاد وأعلن رفضه أي مبادرة تتضمن تنحيه عن السلطة، حيث تعهد بأن لا يترشح في الانتخابات القادمة عندما تنتهي ولايته في عام2013، وأعلن أنه لن يقبل أي "مؤامرات أو انقلابات"، وقال: إن "التغيير والرحيل يكون من خلال صناديق الإقتراع، وفي إطار الشرعية الدستورية"، ونقلت وكالة الأنباء اليمنية عنه قوله: إن " التغيير ودخول السلطة أو الخروج منها سيكون من خلال انتخابات تجري في الإطار القانوني للدستور"[4]، في 2011/4/23 وأمام قادة أمنيين في الكلية الحربية في صنعاء، جدد صالح استعداده لترك السلطة، لكن فقط عبر صناديق الإقتراع[5]. وفي اليوم التالي أعلن وزير الإعلام اليمني عبده الجندي أن صالح وافق على المبادرة الخليجية التي تتضمن تنحيه عن منصبه، مؤكدا أنها ستتم استنادا إلى الدستور، بتقديم صالح استقالته إلى

---

[1] الجزيرة نت، الأخبار، "جمعة ثبات وصالح يرفض المبادرة"، 2011/4/8.
http://www.aljazeera.net/news/pages/93467ccb-8896-480a-83b7-38a45f202554

[2] **الخط الزمني لثورة الشباب اليمنية**"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2011/4/8.

[3] **الخط الزمني لثورة الشباب اليمنية**"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة،2011/4/11.

[4] الجزيرة نت، الأخبار، "مسيرات مليونية ومبعوث خليجي لليمن"،2011/4/21.
ttp://www.aljazeera.net/news/pages/1496acf5-6405-4e8c-8bae-afc69988a672

[5] الجزيرة نت، الأخبار، "صالح يقبل المبادرة الخليجية"، 2011/4/23.
ttp://www.aljazeera.net/news/pages/c6b41f12-f5c6-4629-b322-21b7235fc921

مجلس النواب[1]. إلا أنه وفي نفس اليوم وفي مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية (B.B.C) أكد أنه لن يترك منصبه، ولن يسلم السلطة إلا لخليفته الذي سيتم اختياره من خلال الإنتخابات، معتبرا الدعوة إلى تنحيه إنقلاباً على الشرعية الدستورية، وحذر صالح من تحرك تنظيم القاعدة داخل معسكرات الجيش التي خرجت على الشرعية"[2]، وفي يوم 2011/4/30 رفض صالح التوقيع على المبادرة الخليجية لانتقال السلطة، مما اضطر الوفد الخليجي إلى مغادرة صنعاء عائدا إلى الرياض، بعدما فشل في إقناع صالح بالتوقيع، وكان صالح رفض التوقيع على المبادرة باعتباره الرئيس اليمني، وطالب التوقيع عليها باعتباره رئيس الحزب الحاكم (بصفته الحزبية)[3]، في 2011/6/3 وقعت محاولة الإغتيال[4]، التي غيبت صالح عن اليمن قُرابة أربعة أشهر، عاد بعدها لليمن في 2011/9/23، وبفعل استمرار الإحتجاجات والإعتصامات السلمية، وترسخ قناعة لدى كل الأوساط داخل اليمن وخارجة أنه لا مخرج لأزمة اليمن إلا برحيل صالح، وقّع صالح في 2011/11/23 على إتفاق نقل السلطة إلى نائبه، استنادا للمبادرة الخليجية، التي اتُفق بموجبها على تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال 14 يوم وإجراء انتخابات رئاسية خلال 90 يوما[5].

4.4 موقف الولايات المتحدة من الثورة اليمنية

أشاد الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) بمبادرة الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح التي أطلقها في 2 شباط/ فبراير 2011،التي أعلن خلالها عدم ترشحه لولاية جديدة، وعدم نيته توريث السلطة لنجله، إضافة إلى إصلاحات أخرى، حيث اعتبر أوباما أن المبادرة "تضمنت عددا من الخطوات الإيجابية، والإصلاحات المهمة والحكيمة"[6]، وأكد على دعم الإدارة الأمريكية لكل الخطوات والإصلاحات التي أعلن عنها صالح، وطالبه ــ في نفس الوقت ــ بأن "تلتزم

---

[1] الجزيرة نت، الأخبار، "صالح قبل بالتنحي والثوار يطلبون محاكمته"، 2011/4/24.
ttp://www.aljazeera.net/news/pages/206388db-b36b-443a-9ea1-16bf6b2eb34c

[2] **الخط الزمني لثورة الشباب اليمنية**،ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2011/4/24.

[3] الجزيرة نت، الأخبار، "صالح يرفض توقيع المبادرة"، 2011/5/1.
ttp://www.aljazeera.net/news/pages/71a1e3ff-243a-4e77-bbfc-c39b16bc5205

[4] **الخط الزمني لثورة الشباب اليمنية**، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2011/6/3.

[5] **الخط الزمني لثورة الشباب اليمنية**، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2011/11/23.

[6] **اليمن ثورة شعب**، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، ص49.

قوات الأمن اليمنية ضبط النفس، وأن تمتنع عن استخدام العنف ضد المتظاهرين الذين يمارسون حقهم في التجمع، وحرية التعبير"[1].

في 11 شباط/ فبراير 2011 قال جايمس كلابر(James Clapper) مدير الإستخبارات الوطنية الأمريكية في شهادة خلال جلسة استماع في الكونجرس: "إن التحديات السياسية والأمنية، وتحديات التنمية، تمثل أكبر تهديد لليمن منذ الحرب الأهلية عام 1994"[2]، وردا على سؤال حول الأوضاع السياسية في اليمن في ظل الثورة اليمنية اعتبر كلابر "أن تدهور الحكم سيمثل تحديات خطيرة للمصالح الأمريكية والإقليمية، بما في ذلك أنه سيجعل تنظيم القاعدة في وضع أفضل يسمح له بتدبير وتنفيذ اعتداءات"[3].

في 12 شباط/ فبراير 2011 دعا السفير الأمريكي بصنعاء جيرالد فايرستاين (Gerald Firestein) جميع الأطراف إلى العودة لمواصلة الحوار مؤكداً أن "المفاوضات بين السلطة والمعارضة هي العملية المثالية التي ستحقق آمال الشعب اليمني"[4]، معتبرا أن "أي فوضى [مشيرا إلى الإحتجاجات] لا تخدم الشعب اليمني، وأن عملية المفاوضات هي المثالية"[5]. وفي 15شباط/ فبراير 2011 قال الرئيس باراك أوباما: إن الولايات المتحدة "لا تملي على دول المنطقة كيف تدير شعوبها"[6]، وأضاف: "إن بلاده تؤيد الإصلاح السياسي في أنحاء الشرق الأوسط، لكنها تريد ضماناً ألا تؤدي التغييرات الديمقراطية إلى إطلاق العنان للفوضى والعنف"[7]، وفي 23 شباط/ فبراير 2011 أكدت مجلة "واشنطن فورين بولسي" (Foreign Policy)الأمريكية – التي توصف بكونها مجلة السياسة الخارجية الأمريكية – أن "قلة قليلة فقط

---

[1] **اليمن ثورة شعب**، مرجع سابق، ص49.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق، ص50.

[4] المرجع السابق، ص51.

[5] المرجع السابق، ص51.

[6] المرجع السابق، ص51.

[7] المرجع السابق، ص51

في الغرب يتحمسون كثيرا للديمقراطية في صنعاء"[1]، وأضاف التقرير أن "الإنتقال المفاجئ بين عشية وضحاها إلى الديمقراطية قد لا يكون هو الحل"[2].

يظهر من تصريحات المسؤولين الأمريكيين حجم الإنحياز الأمريكي نحو الإستقرار، على حساب حرية التعبير والتظاهر، وعلى حساب طموحات الشباب اليمني بالحياة في ظل نظام ديمقراطي، يحقق للبلاد التداول السلمي للسلطة، والنمو والإزدهار الذي يطمح له الشباب اليمني، ومما يثير الدهشة ذلك الانقلاب الفج على المبادئ والمُثل الأمريكية، المنادية بالديمقراطية باعتبارها الحل الأمثل للإستقرار والإزدهار، والضامنة للحقوق والحريات.

في أعقاب اعتبار صالح في 1آذار/مارس 2011، أن ما يجري في اليمن لا يعدو أن يكون "ثورة إعلامية تديرها الولايات المتحدة من غرفة في تل أبيب"[3]، دعت واشنطن صالح للإستجابة لطموحات شعبه، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية (فيليب كراولي) (Philip Crowley) أن: "الإحتجاجات في اليمن ليست نتاج مؤامرات خارجية، الرئيس صالح يعرف ذلك جيداً، شعبه يستحق استجابة أفضل"[4]، كما أن تصريحات السفير الأمريكي في اليمن جيرالد فايرستاين، التي أدلى بها لمجلة "السياسة الحكومية" في 9 آذار/مارس 2011، ووصف خلالها الثورة اليمنية بأنها "مشاكل"، واعتبر أن السبيل الأمثل لحلها يتمثل "بالحوار وليس بالتظاهرات، وأن اسقاط النظام لا يحل الإشكاليات، والتحديات التي تواجه اليمن في الوقت الراهن"[5]، قد أثارت استياء شباب الثورة اليمنية.

إظهارا لدعمها ووقوفها إلى جانب الرئيس اليمني على عبدالله صالح – رغم المظاهرات المليونية الداعية إلى تنحيه عن السلطة – رحبت الولايات المتحدة بالمبادرة التي أطلقها صالح

---

[1] **اليمن ثورة شعب**، مرجع سابق، ص53.

[2] المرجع السابق، ص53.

[3] الجزيرة نت، الأخبار،"واشنطن تدعو صالح للإستجابة لشعبه"، 2011/3/2. http://aljazeera.net/news/pages/be7eb3ac-9881-499f-955a-08b84518b146

[4] الجزيرة نت، الأخبار، **واشنطن تدعو صالح للإستجابة لشعبه**، مرجع سابق.

[5] السفير الأمريكي: إسقاط النظام لا يحل إشكالات اليمن والحوار هو السبيل الأمثل"،2011/3/10. http://www.14october.com/news.aspx?newsno=3005276

بتاريخ 10 آذار/مارس 2011، والتي أعلن فيها عن سعيه لنقل الحكم من النظام الرئاسي إلى النظام البرلماني، وإجراء استفتاء على دستور جديد للبلاد، وحثت واشنطن جماعات المعارضة على التجاوب مع المبادرة، والرد بشكل بنّاء على الخطوات التي أعلنها صالح وجاء في بيان البيت الأبيض أن "التزاما من كل الأطراف بالمشاركة في عملية مفتوحة، وشفافة تعالج الإهتمامات المشروعة للشعب اليمني يوفر طريقا سلسا لدولة أقوى وأكثر رخاءً"[1]. وذكر البيت الأبيض أن مستشاره لمكافحة الإرهاب جون برينان (John Brennan) اتصل في 10 آذار/مارس 2011 بصالح، وأكد له أن المبادرة محل ترحيب، وطالب الطرفين بتفادي العنف[2].

طالب الرئيس باراك أوباما في أعقاب مجزرة جمعة الكرامة 18 آذار/مارس 2011 بمحاسبة المسؤولين عن الهجمات وأعرب عن تأييده "لتغيير سياسي في اليمن يلبي طموحات المواطنين، وتشارك فيه كل الأطراف السياسية"[3]، في حين أعربت وزيرة الخارجية (هيلاري كلينتون) عن قلق بلادها مما يحدث وطالبت "بإنهاء العنف في اليمن"[4].

وبعد أن رفضت المعارضة بتاريخ 30 آذار/مارس 2011 عرضا من صالح يتضمن استمرار الأخير في منصبه لحين إجراء انتخابات رئاسية على أن ينقل صلاحياته إلى حكومة انتقالية، إلا أن المعارضة اليمنية اتهمته بالمناورة، من أجل البقاء في السلطة، مؤكدة تمسكها برحيله.

في تلك الأثناء عبر مسؤولون أمريكيون عن "ارتياحهم للعمل مع صالح الذي سمح بعمليات عسكرية أميركية في اليمن ضد تنظيم القاعدة، رغم عدم الترحيب الشعبي بتلك

---

[1] الجزيرة نت، الأخبار، "الأمن اليمني يقتحم ساحة التغيير"، 2011/3/12.
http://www.aljazeera.net/news/pages/90d84103-a8e6-43ac-b171-7f5ed5191bd0

[2] الخط الزمني لثورة الشباب اليمنية، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.
http://ar.wikinews.org/wiki/%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB_%D9%8A%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%85%D9%8A%D8%B3_10/3/2011_%D9%85_%D9%85%D9%86_%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9

[3] الجزيرة نت، الأخبار، "إدانة واسعة للقمع الدامي باليمن"، 2011/3/19.
http://aljazeera.net/news/pages/8ec4fdda-42e9-411a-8411-6d7e78bd62c5

[4] المرجع السابق.

العمليات"[1]. مما يوحي برغبة الولايات المتحدة ببقاء صالح رئيسا لليمن، في تجاهل واضح لمطالب المتظاهرين، وتفضيل للمصالح والحسابات الأمريكية على الأرض اليمنية، التي يفترض أن تحترم فيها وعلى أرضها مصالح ومطالب وطموحات شبابها.

دفعت موجة الإنشقاقات القبلية والعسكرية – التي أعقبت مجزرة الكرامة في 18 آذار/مارس 2011 – باتجاه تدخل خارجي ينقذ الموقف، إذ بدا وكأن مجلس التعاون الخليجي قد تسلم زمام المبادرة من يد الرئيس اليمني، الذي تعددت مبادراته دون نتيجة، والتي قابلها شباب الثورة اليمنية بالرفض القاطع، بذريعة أنها لا تعدو أن تكون مناورات هدفها إفشال الثورة، ودق الأسافين في جسم الثوار المكون من أطياف متعددة ومختلفة، التقت جميعها على هدف إسقاط النظام، وقد بدأت الإتصالات الخليجية لإنهاء الأزمة اليمنية في الوقت الذي بدأت الولايات المتحدة "تغير موقفها المساند لصالح، وترى أن عليه أن يغادر منصبه"[2].

وفقا لصحيفة "نيويورك تايمز" (New York Times) الأمريكية، ونقلا عن مسؤولين أمركيين ويمنيين أن إدارة أوباما التي "دعمت صالح سرا وامتنعت عن انتقاده علنا بسبب رؤيتها له كحليف أساسي في القتال ضد تنظيم القاعدة في اليمن خلصت إلى أنه ليس من المحتمل أن يطبق الإصلاحات التي تطالب بها المعارضة"[3]، وأبلغ الأمريكيون حلفاءهم بأن صالح "لم يعد قادرا على البقاء في منصبه ويجب عليه الرحيل"[4].

في 4 نيسان/أبريل 2011 وعلى إثر مقتل 17 شخصا في تعز وإصابة أكثر من 800 آخرين، وجهت وزارة الخارجية الأمريكية انتقادات حادة لأعمال العنف التي يشهدها اليمن ووصفتها بالمروعة، وذكر مسؤولون أميركيون أن "بلادهم تحاول زيادة الضغط على الرئيس

---

[1] فلسطين أون لاين، "استمرار التظاهر وتعثر الحوار، التصعيد يتواصل بين صالح ومعارضيه"، 2011/3/31.
http://www.felesteen.ps/backup%20web/sub.php?page=details&nid=18381

[2] الجزيرة نت، الأخبار، "اتصالات خليجية لإنهاء الأزمة اليمنية"، 2011/4/4.
http://www.aljazeera.net/news/pages/20b65ac8-d27a-4554-9c9a-56b372992873

[3] المرجع السابق.

[4] المرجع السابق.

اليمني للتوصل لإتفاق مع المعارضة، يؤدي في نهاية الأمر إلى تخليه عن السلطة"[1]، وقال الناطق بإسم البيت الأبيض (جاي كارني) (Jay Carney): "إن على الرئيس اليمني علي عبدالله صالح البدء الآن في عملية انتقال سلمي للسلطة وفق جدول زمني "[2]، وعبر كارني عن قلق بلاده من أنه "خلال فترة الإضطرابات السياسية قد تحاول القاعدة وجماعات أخرى استغلال فراغ السلطة"[3]، وأضاف: أن التعاون على محاربة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية "لم يكن يوما يتركز على شخص الرئيس اليمني "[4].

رحبت الولايات المتحدة الأمريكية في بيان رسمي لوزارة الخارجية في 8 نيسان/ أبريل2011 "بمبادرة مجلس التعاون الخليجي الرامية إلى حل الأزمة السياسية في اليمن"[5]، إلا أن دخول مجلس التعاون الخليجي على خط الأزمة اليمنية لا يعني أن الولايات المتحدة بعيدة عن مراقبة أحداث اليمن، ولا ترغب في التأثير على مسار الأحداث بما يتناسب ومصالحها، حيث لم تترك زمام المبادرة لمجلس التعاون الخليجي، وإنما سعت لرفع مجلس التعاون الخليجي إلى واجهة الحدث السياسي لإنهاء الثورة اليمنية بما يتوافق ومصالح الولايات المتحدة ودول الجوار، ذلك أن السفير الأمريكي في اليمن ووفقا لصحيفة "الأولى" المستقلة بتاريخ 16 نيسان/أبريل 2011 قدم "جدولة أميركية للمبادرة التي قدمت من دول مجلس التعاون لتسليم الرئيس علي عبدالله صالح صلاحياته ونقلها لنائبه خلال ثلاثين يوما"[6]، حيث تنص الرؤية الأمريكية على توقيع اتفاق بين صالح وأحزاب اللقاء المشترك المعارض برعاية واشنطن.

---

[1] الجزيرة نت، الأخبار، "مئات المصابين في تجدد المواجهات بتعز"، 2011/4/5.
http://www.aljazeera.net/news/pages/f616b824-f5a6-4b00-9628-011fbfa77ed9

[2] الجزيرة نت، الأخبار، "واشنطن: على صالح البدء بتسليم السلطة"، 2011/4/5.
http://www.aljazeera.net/news/pages/d701bae9-7ff7-40f8-9dd9-75549cc5633c

[3] المرجع السابق.

[4] المرجع السابق.

[5] الجزيرة نت، الأخبار، "صالح يرحب بالمبادرة الخليجية وينتقد قطر"، 2011/4/9.
http://www.aljazeera.net/news/pages/036b306d-0e3a-44f5-837a-2f12f2c057e6

[6] الجزيرة نت، الأخبار، "تفاصيل عن خطة تنحي الرئيس اليمني"، 2011/4/16.
http://www.aljazeera.net/news/pages/b4bb9687-e586-4840-ac0b-fca1d1c2c8f6

يذكر أن لقاءات السفير الأمريكي في صنعاء مع المسؤولين اليمنيين وأطراف المعارضة وشباب الثورة لم تتوقف، وأنه كان على تواصل دائم مع جميع أطياف العمل السياسي اليمني، فضلا عن الدور المهم الذي كان يلعبه السفير الأمريكي في عقد لقاءات وحوارات دائمة واتفاقات بين الحكومة وأحزاب اللقاء المشترك (قبل بدء الثورة اليمنية) بغرض إخراج البلاد من حالة الجمود السياسي، وخفض معدلات التذمر، والإستياء الشعبي من النظام، وصولا إلى حالة الإستقرار التي تمثل الوضع الأنسب والبيئة المثالية لتحقيق المصالح الأمريكية في اليمن، وخلال الثورة اليمنية قام السفير الأمريكي "بجولات مكوكية التقى فيها قادة المعارضة، وقيادات جنوبية، كما استقبل ممثلين عن الثوار، وكان راعيا لمبادرة نقل للسلطة لم يكتب لها النجاح، كما التقى القيادات العسكرية المنشقة"[1].

أعرب مسؤولون أمريكيون بتاريخ 28 أيار/مايو 2011 عن "قلقهم نظرا لتعقد الجهود الرامية للتوصل إلى اتفاق ينقل السلطة في اليمن، وحذروا من استغلال تنظيم القاعدة للوضع هناك"[2]، كما أفصحوا عن تخوفهم الحقيقي من أن "الوضع غير المستقر في اليمن سيؤدي إلى ظهور تناحرات قبلية قائمة منذ فترة طويلة على السطح وهو مما يزيد من تعقيد عملية التوصل لإتفاق بشأن انتقال منظم للسلطة"[3].

أدانت الولايات المتحدة الهجوم غير المبرر على المتظاهرين السلميين في تعز مساء الأحد 29أيار/ مايو 2011 الذي أسفر عن العديد من القتلى والجرحى، وشددت السفارة الأمريكية في صنعاء "على دعوة الرئيس أوباما الأخيرة للرئيس صالح لتنفيذ التزاماته بنقل السلطة فورا"[4]، وأكد بيان السفارة أن العنف ليس الطريق المناسب للخروج من الأزمة.

---

[1] التغيير نت، "انتقاد لتقلبات المواقف الأمريكية في اليمن"، 2011/5/16.
http://www.al-tagheer.com/news29779.html

[2] روسيا اليوم، "الولايات المتحدة قلقة من استغلال "القاعدة" للفوضى في اليمن".
/http://arabic.rt.com/news_all_news/news/558736

[3] المرجع السابق.

[4] صحافة نت، "سفارة الولايات المتحدة تدين الاعتداء على المتظاهرين السلميين في تعز"، 2011/5/30.
http://sahafah.net/details413663.html

عقب الإنفجار الذي وقع في المسجد الرئاسي، والذي أُصيب خلاله صالح بإصابات بالغة في 3حزيران/يونيو 2011، اتهم أحمد صوفي السكرتير الصحافي للرئيس اليمني "الولايات المتحدة بتدبير عملية انقلاب على الرئيس صالح، والوقوف وراء محاولة اغتياله"[1]، إلا أن الناطق بإسم الخارجية الأمريكية (مارك تونر) (Mark Toner) اعتبر ذلك "كلام سخيف"، وقال: "إن بلاده تركز في الوقت الحالي على التعاون مع الحكومة اليمنية والرئيس اليمني من أجل المضي قدما في تنفيذ عملية انتقالية ديمقراطية منظمة وهادفة وسلمية للسلطة"[2].

أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) – بعد سفر صالح للعلاج إلى المملكة العربية السعودية – "إن واشنطن تدعم انتقالا سلميا ومنظما وفوريا للسلطة بما يتناسب مع الدستور"[3]، لتثير استياء المعارضة، وشباب الثورة الذين اعتبروا موقف الوزيرة الأمريكية متطابقا مع موقف الرئيس اليمني، الذي صرح مرارا أن أي تغيير لابد أن يكون "وفقا للدستور وفي إطار الشرعية الدستورية"[4].

رحب الرئيس الأمريكي بتوقيع صالح في 23تشرين ثاني/نوفمبر 2011 على المبادرة الخليجية، وقال (مارك تونر) المتحدث بإسم وزارة الخارجية الأمريكية إن: "الحكومة الأمريكية التي ظلت تتابع التطورات الأخيرة في اليمن عن قرب بهدف ضمان أمن وحرية الشعب اليمني، تعبر عن تأييدها القوي لتنفيذ المبادرة الخليجية التي ظلت منذ البداية الإطار المطلوب لإنهاء العنف والتوتر"[5]، وقال: إن الولايات المتحدة تتوقع إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وأنها سوف "تراقب التحول خطوة بخطوة"[6].

---

[1] البيان، "صنعاء تتهم واشنطن بتدبير عملية انقلاب ضد صالح"، 2011/6/5.
http://www.albayan.ae/one-world/news-reports/2011-06-05-1.1450761

[2] المرجع السابق.

[3] العربية، "أمريكا تعيد الابتسامة لأنصار النظام اليمني وتثير غضب معارضيه"، 2011/6/11.
http://www.alarabiya.net/articles/2011/06/11/152868.html

[4] المرجع السابق

[5] الشرق الأوسط، "أوباما: توقيع المبادرة الخليجية خطوة مهمة إلى الأمام للشعب اليمني"، 2011/11/24.
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=651329&issueno=12049

[6] المرجع السابق.

5.4 أبعاد وأهداف الموقف الأمريكي من الثورة اليمنية

اتسم الموقف الأمريكي من الثورة اليمنية "بالتردد"، وفق رأي الصحفي والمحلل السياسي محمد القاضي الذي أشار إلى أن للأمريكيين "مخاوف أمنية من تنظيم القاعدة أثرت على موقفهم"[1]، وأكد على هذا الرأي الدكتور فارس السقاف رئيس مركز دراسات المستقبل الذي أشار إلى أن التردد الأمريكي في الوقوف مع الثورات ضد أنظمة حكم حليفة لها وتحديدا في اليمن إنما يعود "لهشاشة الدولة، واحتمال مساهمة الفوضى في انتشار تنظيم القاعدة"[2].

فيما يرى الدكتور عبدالله الفقيه أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء أن الموقف الأمريكي من الوضع في اليمن يتصف بـ "بعض الغموض، وبالكثير من الإرتباك، وتتصادم فيه القيم الأمريكية المتصلة بالديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة من جهة، وبالمخاوف المتصلة بالأمن القومي الأمريكي من جهة أخرى"[3]، أما الأستاذ أحمد الزرقة فيرى أن استجابة الولايات المتحدة لتطور أحداث الثورة اليمنية كانت "بطيئة وسلبية "[4]، في حين يصف جيرمي م. شارب (Jeremy M.Sharp) السياسة الأمريكية تجاه الثورة اليمنية بـ "المتخاذلة " خوفا من "إستغلال تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية للإضطرابات المتوقعة في اليمن"[5]، أما المحلل السياسي صدام أبو عاصم فيرى أن الولايات المتحدة "ترددت في مسألة الثورة الشبابية السلمية والتغيير ودعمها في اليمن لأنها في كل سياساتها الخارجية لا تراعي إلا مصالحها"[6].

أشار الصحفي والمحلل السياسي محمد القاضي إلى أن جهود الأمريكيين في اليمن "كانت وما تزال تتركز في مكافحة الإرهاب وترتيب الأجهزة الأمنية التي أنفقت الولايات

---

[1] التغيير نت، "**انتقاد لتقلبات المواقف الأمريكية في اليمن**"، مرجع سابق

[2] المرجع السابق.

[3] مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، "الموقف الأمريكي.. بين قيم الحرية ومخاوف الحرب على الإرهاب". http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=1&id=217&s=1&tab=2

[4] مأرب برس، أحمد الزرقه، "تحولات الموقف الدولي تجاه اليمن..مخرج الطوارئ الأخير للرئيس ونظامة"، 2011/4/21. http://marebpress.net/articles.php?id=9959

[5] المصدر أونلاين، "قراءة في "تحولات الموقف الأمريكي باليمن"، 2011/11/25. http://almasdaronline.com/index.php?page=news&article-section=1&news_id=25903

[6] العربية، "أمريكا تعيد الابتسامة لأنصار النظام اليمني وتثير غضب معارضيه"، 2011/6/11. http://www.alarabiya.net/articles/2011/06/11/152868.html

المتحدة عليها ملايين الدولارات في إطار ما يسمى الحرب على الإرهاب"[1]، وقد أدرك النظام اليمني مخاوف الأمريكيين وقام بتضخيم دور القاعدة في اليمن لعلمه بأن الإدارة الأمريكية "لاتريد أن تحدُث فوضى في اليمن جراء سقوط النظام خشية أن يصُب ذلك في مصلحة تنظيم القاعدة"[2]، وهذا ما أكد عليه السيد فهد المنيفي عضو اللجنة الإعلامية لشباب الثورة اليمنية، بأن صالح نجح في إيهام الأمريكيين بأن "اليمن في حال سقوط نظامه سيكون بيئة خصبة للإرهاب"[3].

وعلى الجانب الآخرصرح وزير الدفاع الأمريكي (روبرت غيتس) (Robart Gates) في مقابلة مع شبكة (ABC) الأمريكية أن سقوط النظام اليمني "سيجعل واشنطن تواجه تحديات إضافية في اليمن"[4] تتعلق بمكافحة الإرهاب وتنظيم القاعدة الذي تعتقد الإدارة الأمريكية أن خطره في جزيرة العرب "في تنامٍ مستمر، ولا يقل خطورة عما هو عليه في أفغانستان أو باكستان أو العراق أو الصومال"[5].

كتب (جيرمي م. شارب المتخصص بشؤون الشرق الأوسط – في دراسة بعنوان "اليمن : الخلفية والعلاقات مع الولايات المتحدة" – نشرت في 8 حزيران/يونيو 2011 تحليلاً للموقف الأمريكي من الثورة اليمنية، قال فيه: إن "الإستجابة السياسية للإدارة الأمريكية طوال الأزمة اليمنية تمثلت بتجنب إدارة الرئيس أوباما دعوة الرئيس صالح للتنحي عن السلطة بشكل واضح وصريح"[6]، مشيرا إلى ضعف التحرك وعدم تطور الموقف قياسا بتطور الأحداث ودمويتها، و"بقوة الإدارة الأمريكية وتأثيرها المفترض في حث صالح والضغط عليه

---

[1] التغيير نت، "**انتقاد لتقلبات المواقف الأمريكية في اليمن**"، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

[4] مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، "الموقف الأمريكي.. بين قيم الحرية ومخاوف الحرب على الإرهاب". http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=1&id=217&s=1&tab=2

[5] المرجع السابق.

[6] المصدر أونلاين، "قراءة في "تحولات الموقف الأمريكي باليمن"، 2011/11/25. http://almasdaronline.com/index.php?page=news&article-section=1&news_id=25903

للتنحي"[1]، وهذا ما أشار إليه الدكتور فارس السقاف بأن "واشنطن خلال الأشهر الثلاثة الماضية [من بداية الثورة] أعطت الرئيس فرصة كافية لحسم الأمور، لكنها باتت تدرك أن نظام علي صالح لم يعد قادرا على حماية مصالحها أو مكافحة الإرهاب"[2].

دافعت السفيرة الأمريكية السابقة لدى اليمن باربرا بودين (Barbara Bodine) عن الموقف الأمريكي من الثورة اليمنية ونفت أن يكون مترددا ومرتبكا، وأكدت على التخوف الأمريكي من الخطوة التي تلي إسقاط نظام صالح، مستشهدةً بما حدث في العراق عقب إسقاط نظام صدام حسين، محذرة من إمكانية أن يغرق اليمن في مستنقع مشكلات يصعب حلها، وتكلف اليمن أثمانا باهظة، إذ رسمت السفيرة السابقة صورة للمشهد السياسي في اليمن تُظهر ثورة شبابية مطالبة بالتغيير واسقاط النظام، وصراع تقليدي على السلطة بين النظام وأبناء الشيخ على عبدالله الأحمر، كما أن هناك تعقيدات في الجنوب المطالب بالإنفصال، وتوترات في الشمال بين النظام والحوثيين، كما أن هناك انقسامات عميقة داخل المعارضة وفي الحزب الحاكم، وحتى بين الشباب المحتجين حيث يوجد في اليمن "أطراف كثيرون ولاعبون كثيرون وأي منهم لا يتمتع بالنفوذ السياسي ولا القوة على أن يأتي بهذه الإنتفاضة إلى نهاية"[3].

أكدت (باربرا بودين) أن الموقف داخل الإدارة الأمريكية متوافق ومنسجم – في معرض ردها على أن موقف الإدارة الأمريكية من الثورة اليمنية اتسم بعدم الإنسجام بين تصريحات السياسيين الأمريكيين الناطقين بإسم المؤسسات السياسية في الإدارة الأمريكية – وأن الحكومة الأمريكية طالما أعلنت انه يتوجب على صالح أن يتنحى وأنها دعمت "كل الجهود وكل الوثائق التي تدعم حصول عملية انتقالية سلمية إلى سلطة أخرى"[4]، وأن الولايات المتحدة تقف إلى جانب آمال وطموحات الشباب اليمني الطامح في التغيير، وتؤكد حقه في التظاهر والتغيير، إلا أن الإحباط – وفق رأي السفيرة – الذي يعم الأطراف اليمنية جميعها يعود إلى أنه " ليس هناك أي

---

[1] المصدر أونلاين، "قراءة في "تحولات الموقف الأمريكي باليمن"، 2011/11/25، مرجع سابق.

[2] التغيير نت، "**انتقاد لتقلبات المواقف الأمريكية في اليمن**" مرجع سابق.

[3] الجزيرة الفضائية، من واشنطن، "الموقف الأميركي إزاء الثورة اليمنية"، 2011/10/22. http://aljazeera.net/programs/pages/1b9855aa-5800-4ee2-919a-2ef3d721a5a4

[4] المرجع السابق.

طرف قادر على إنهاء ما يحصل، لا أحد يستطيع أن يتفق على ما يحصل في الخطوة رقم 2"[1]، وتضيف السفيرة السابقة : أن مغادرة نظام صالح ليس كافيا لمعالجة القضايا الجوهرية في اليمن، حيث تعتقد أنه "لابد من وجود بعض الأدلة على أن هناك تخطيطاً إضافياً حول كيفية إدارة المرحلة الإنتقالية، فمثل هذه المراحل تعتبر خطيرة وهشة جدا في النمو والتطور الإقتصادي والسياسي"[2].

يبدو من تصريحات السفيرة (باربارا بودين) أنها تميل إلى إسداء النصائح، وتتظاهر بالمثالية والحيادية تجاه الحالة اليمنية، علما بأنها تدرك قدر الإلتزام والإنضباط الذي أبداه المتظاهرون تجاه شعارهم الذي رفعوه، وأكدوا من خلاله على سلمية ثورتهم، وأنهم وبرغم فظاعة ممارسات النظام تجاههم، وحجم الإصابات والأضرار التي لحقت بهم، ثبتوا على موقفهم ولم ينجروا نحو حرب أهلية تحرف ثورتهم عن أهدافها ومبادئها.

أشار الدكتور فارس السقاف إلى إختلاف الحالة اليمنية عن الحالة التونسية والمصرية، إذ حافظت مؤسسة الجيش في مصر وتونس على وحدتها وتماسكها وحياديتها ولم تنغمس في مستنقع الإنقسام السياسي، أما في اليمن فقد انقسم الجيش بين مؤيد للثورة الشعبية، ومؤيد لنظام صالح، حتى أصبح الجيش اليمني جزءاً من المشكلة، وليس عنوانا لحل الأزمة، كما حدث في مصر وتونس، وهذا مما ساهم في تأخر حل الأزمة اليمنية، و جعل الأنظار تتجه لنائب الرئيس كونه يحظى بقبول ودعم النظام والمعارضة، وبموافقة الأطراف الخارجية[3].

ألمح (جيرمي م. شارب) إلى أن الإدارة الأمريكية، ورغم تصاعد حدة ودموية رد النظام على المتظاهرين "لم تكن تضع الحالة اليمنية موضع الخطر الكبير الذي يتوجب الإسراع في حله"[4]، وبرغم التلويح المتكرر سواء من النظام أو من الإدارة الأمريكية بخطر تنظيم القاعدة

---

[1] الجزيرة الفضائية، **من واشنطن، "الموقف الأميركي إزاء الثورة اليمنية"**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] التغيير نت، "**انتقاد لتقلبات المواقف الأمريكية في اليمن**"، مرجع سابق.

[4] المصدر أونلاين، "**قراءة في "تحولات الموقف الأمريكي باليمن**"، 2011/11/25، مرجع سابق.

إلا أن التفاعل الأمريكي مع أحداث الثورة اليمنية لم يكن بمستوى خطورة تلك الأحداث وسخونتها، ويدلل شارب على ذلك بالإشارة إلى أن "أعلى مستوى قيادي سُلم إليه ملف اليمن هو السفير الأمريكي في صنعاء، وأن أعلى مسؤول أمريكي في واشنطن أبدى إهتماما بملف اليمن – بعد السفير – لم يتجاوز الناطقين الرسميين بإسم وزارة الخارجية، وحتى هؤلاء كانوا يطلقون التصريحات مجبرين بالرد على أسئلة الصحفيين"[1].

استنادا على حقيقة شبه التكافؤ بين القوى السياسية داخل اليمن – المطالبين بإسقاط النظام وأولئك المطالبين ببقاء النظام – وبأن أي من الأطراف اليمنية غير قادر على حسم الأمور لصالحه، ورغبة خفية لدى الإدارة الأمريكية ببقاء صالح لأطول فترة ممكنة، ذلك أن "حجم العلاقة الأمريكية بالمعارضة السياسية اليمنية أو القادة العسكريين من خارج الدائرة المقربة لعائلة صالح هي علاقة مجهولة"[2]، وأخذاً لأقوال السفيرة السابقة بعين الإعتبار والتي تقول فيها: "إننا نريد أن نتعامل ونتعاون معهم ولكن هناك عدد كبير من الناس يمثلون هذه الآراء المتنوعة والكثيرة والمنقسمة فيما بينها"[3]، ووفقا لقول السفيرة بأنه "لا يمكن حل المشكلة نيابة عن اليمنيين"[4]، يصل المراقب للموقف الأمريكي من الثورة اليمنية إلى استنتاج مفاده أن الإدارة الأمريكية غير متحمسة، بل ومتخوفة وقد تكون غير راغبة في أن يحدث أي تغيير سياسي في اليمن، رغم اطلاعها على المظاهرات المليونية التي تطالب برحيل صالح.

بفعل تواصل الثورة اليمنية وتزايد أعداد المؤيدين لها سواء على المستوى الشعبي أو على مستوى مؤسسة الجيش أو حتى داخل أركان النظام وفي الحزب الحاكم وكنتيجة لرفض المحتجين التنازل عن مطلبهم بتنحي صالح، وعلى إثر ترسخ القناعة الأمريكية بأن صالح لم يعد يحظى بالثقل الداخلي الذي يمكنه من أداء مهامه، وتيقنا أمريكيا بأن صالح لم يعد يسيطر على الأمور، وبأنه غير قادر على فرض النظام، وإعادة الإستقرار إلى اليمن. أيقنت الولايات

---

[1] المصدر أونلاين، "**قراءة في "تحولات الموقف الأمريكي باليمن"**"، 2011/11/25، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] الجزيرة الفضائية، "من **واشنطن، الموقف الأميركي إزاء الثورة اليمنية**"، مرجع سابق.

[4] المرجع السابق.

المتحدة أنه لابد من رحيل صالح، وأنه لا فائدة من بقائه، بل أصبح بقاؤه عبئاً وكلفة زائدة ليست الإدارة الأمريكية ولا النظام الدولي مستعد لتسديدها. عندها بدأت الإدارة الأمريكية تأخذ منحا جديدا ضاغطا باتجاه تنحي صالح، ولكن بعد إعداد الترتيبات اللازمة لضمان الإستقرار والنظام الذي عجز عن توفيره صالح، وقد توافقت جميع الأطراف الداخلية والخارجية على شخص نائب الرئيس اليمني ليستلم زمام الأمور.

5. الثورة البحرينية

في السياسة الخارجية الأمريكية

5. الثورة البحرينية في السياسة الخارجية الأمريكية

1.5 نبذة تاريخية عن العلاقات البحرينية الأمريكية قبل احتجاجات 14 فبراير 2011

ارتبطت العلاقات البحرينية الأمريكية ارتباطا وثيقا بالمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي، الغني بالثروة النفطية، وبالمصالح البحرينية التي تتعرض لتهديد وجودي من دول مجاورة، تدعي حقوقا لها في الأراضي البحرينية[1]، واتسمت العلاقة بين البلدين بالاستمرارية، فمنذ حصول البحرين على استقلالها عام 1971 بانسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي، وظهور ما يسمى بـ "الفراغ" – كناية عن خلو المنطقة من قوة تهيمن وتسيطر عليها– سعت الولايات المتحدة بدافع حماية مصالحها إلى ملء الفراغ، لضمان استمرارية الحصول على إمدادات النفط الخليجي، ولمواجهة التهديد السوفياتي آنذاك، حيث الأطماع السوفياتية في الوصول إلى المياه الدافئة، وإلى "أقصر طريق للإتصال البحري والجوي بين الشرق والغرب"[2].

ساهم الموقع الجغرافي للخليج إضافة إلى ثروته النفطية، في تعزيز أهمية الخليج العربي في الإستراتيجية الأمريكية، خاصة بعد الثورة الإسلامية في إيران، وقد اعتمدت السياسة الأمريكية في الخليج العديد من الممارسات بهدف حماية مصالحها، وتحقيق أهدافها، تبلورت في "دعم القوى الإقليمية الصديقة، ودعم الوجود الأمريكي الدائم في المنطقة [سواء في صورة قواعد أو تسهيلات] ، ثم تطوير إمكانات التدخل العسكري المباشر فيها"[3]، فكان أن دعمت نظام الشاه في إيران، باعتباره القوة الإقليمية الأولى القادرة على حماية المصالح الأمريكية في الخليج، استنادا لمبدأ نيكسون (1969 – 1974) Richard Nixon الداعي إلى تقديم "دعم عسكري واقتصادي للأنظمة الحليفة، لكي تتمكن من القيام بدور الحامي للمصالح الأمريكية"[4].

---

[1] عبدالله، بلال: "احتجاجات البحرين بين الأوضاع الداخلية والتجاذبات الإقليمية"، الأهرام الرقمي، 2011/9/1، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=715034&eid=6015

[2] سلامة، غسان وآخرون: "**السياسة الأمريكية والعرب**"،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1985،ص246.

[3] المرجع السابق، ص.248

[4] السياسة الأمريكية في الخليج العربي (في الفترة ما بين "مبدأ نيكسون" وغزو الكويت 1980 – 1990)"، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/5/sec02.doc_cvt.htm

دخلت الولايات المتحدة في مفاوضات مباشرة مع البحرين في عام 1971، للبقاء في قاعدة الجفير "تحت حجة [سد الفراغ] الذي تركه الإنسحاب البريطاني من الخليج، ولتحقيق ما سمي [استقرار المنطقة]، وعرقلة أي وجود سوفياتي محتمل"[1]، ووقعت الحكومة الأمريكية مع البحرين في كانون الأول/ديسمبر 1971 الإتفاقية التي حصلت بمقتضاها البحرية الأمريكية على تسهيلات في قاعدة الجفير.

في أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن الماضي شهدت منطقة الخليج العربي أحداثا عظيمة، تمثلت في سقوط نظام شاه إيران في شباط / فبراير 1979، والإجتياح السوفياتي لأفغانستان في نفس العام، واندلاع الحرب العراقية الإيرانية في أيلول / سبتمبر 1980، مما أسفر عن مراجعة ذاتية للسياسة الأمريكية الخارجية دفاعا عن مصالحها القومية، مما مهد الطريق لإطلاق مبدأ كارتر (1977–1981) Jimmy Carter الذي تجسد على أرض الواقع من خلال إعلان تطوير قوة الإنتشار السريعة الأمريكية، وقيام الولايات المتحدة بربط دول الخليج أمنيا بها، إضافة إلى تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، والحصول على القواعد والتسهيلات العسكرية البحرية والجوية[2].

يرى الدكتور ياسين سويد أن العلاقة الأمريكية بدول الخليج مرت بثلاث مراحل :-

1- المرحلة الأولى: مرحلة الاكتفاء بتحقيق المصلحة الإقتصادية، والإعتماد على الإستعمار البريطاني لتحقيق الأمن.

2- المرحلة الثانية: مرحلة ملء الفراغ، الذي تركه خروج بريطانيا من الخليج، حيث شهدت هذه المرحلة تنافسا بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، استمر حتى انهيار الإتحاد السوفياتي في بداية التسعينات من القرن الماضي.

---

[1] سلامة، غسان وآخرون: "**السياسة الأمريكية والعرب**، مرجع سابق، ص 249.

[2] "**السياسة الأمريكية في الخليج العربي (في الفترة ما بين "مبدأ نيكسون" وغزو الكويت 1980 – 1990)**"، مرجع سابق.

3- المرحلة الثالثة: مرحلة السيطرة المطلقة للولايات المتحدة على الخليج العربي في المجالات الأمنية والإقتصادية والسياسية، حتى أصبحت ترى أن من حقها المشاركة في القرارات الداخلية لدول الخليج، حماية لأمن قواتها المنتشرة فيها[1].

انطلاقا من هذا الواقع حرصت الولايات المتحدة على توطيد علاقاتها مع كل دولة من دول الخليج العربية، فكانت علاقاتها مع البحرين مميزة، إذ صرح أحد الخبراء الأمريكيين أن "البحرين تعتبر أهم ثروة استراتيجية للولايات المتحدة في الخليج"[2]، وذلك انطلاقا من موقعها الجغرافي، إذ إنها "تقع على طرق الملاحة الرئيسية، وبالتالي غدت عنصرا أساسيا ورئيسيا في أي ترتيبات أمنية إقليمية أو دولية"[3]، كما أن تركيبتها السكانية المتمثلة في تشكيل المواطنين البحرينيين الشيعة 70% من مجمل المواطنين، في حين يمثل السُنة الـ 30% الباقية[4]، وكون السُنة رغم صغر حجمهم مقارنة بالشيعة يحكمون البلاد، ويتحكمون في ثرواتها، ويحرمون المواطنين الشيعة من حقوقهم السياسية، سواء على مستوى التمثيل السياسي، أم على مستوى الوظائف السيادية، التي بقيت في معظمها حكرا على أبناء العائلة الحاكمة، وأبناء السُنة من البحرينيين، مما جعل البحرين تعيش أوضاعا سياسية غير مستقرة.

شكلت التركيبة الطائفية مصدر اضطراب دائم يهدد الإستقرار الداخلي للبحرين، مما أدى إلى إندلاع أحداث عنف شديدة في نهاية عام 1994، كما شهدت البحرين انتفاضات جماهيرية بين عامي 1995 – 1996 كانت جميعها تنادي بالديمقراطية[5]، ورغم الإصلاحات السياسية التي أطلقها ملك البحرين حمد بن عيسى آل ثاني عقب توليه مهام الحكم عام 1999،

---

[1] سويد، ياسين: ***"الوجود العسكري الأجنبي في الخليج- واقع وخيارات"***، **مجلة شؤون عربية**، العدد 128، شتاء 2006،ص250.

[2] الطابع البرجماتي للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"،2011/2/21، http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid=45037

[3] تقرير حول العلاقات البحرينية الأمريكية ولغة المصالح المشتركة"، وكالة أنباء البحرين، 2003/2/4، http://50.22.202.12/portal/news/400

[4] حنفي، عبد العظيم: "احتجاجات البحرين : الأسباب والدوافع"، 2011/3/13، http://www.almatraqa.com/showArtc.php?toicid=324

[5] المرجع السابق.

إلا أن الشيعة البحرينيين ما زالوا يشعرون بالتهميش، وينتابهم الغضب من سياسات الإقصاء والظلم الذي يمارس ضدهم.

أدركت الإدارة الأمريكية حجم المشكلة السياسية البحرينية، وعمق تجذرها، فطالبت القيادة البحرينية بإجراء إصلاحات سياسية تزيد من هامش الحريات وتعطي مزيدا من الحقوق للأغلبية الشيعية في البحرين، درءاً لأي أعمال احتجاجية قد تكتسب زخما شعبيا، أو ترتدي زياً طائفيا يُدخل البحرين في صراع طائفي، قد يغير المعادلة السياسية البحرينية، أو يُطيح بالنظام السياسي ويستقدم نظاما سياسيا بلون شيعي، يعيد تكرار أحداث سقوط نظام شاه إيران (1941-1979) على أيدي المتشددين الشيعة، بما يفقد الولايات المتحدة حليفا مهما، ويضع البحرين في خندق العداء للولايات المتحدة جنبا إلى جنب مع إيران، بما يهيئ لإيران – الخصم السياسي للولايات المتحدة – موطن قدم على الضفة الغربية من الخليج العربي، ويهدد الوجود العسكري ويضعف النفوذ السياسي الأمريكي في الخليج.

زاد الواقع الديمغرافي لمملكة البحرين من درجة الإهتمام الأمريكي بالوضع السياسي البحريني، فوقفت الولايات المتحدة إلى جانب القيادة السياسية البحرينية داعمة ومؤيدة لها في وجه الأغلبية الشيعية، فيما وقفت القيادة السياسية البحرينية في معسكر حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وتجاوزت علاقات البلدين حدود العلاقات الدبلوماسية، وصولا إلى التعاون الوثيق في المجالات العسكرية، والأمنية، والإقتصادية.

تعتبر البحرين من أكثر الدول العربية تعاونا مع وزارة الدفاع، والأجهزة الأمنية الأمريكية، وقد قدمت البحرين تسهيلات للبحرية الأمريكية منذ عام 1955، وتوجد في البحرين قواعد دائمة؛ لتخزين السلاح الأمريكي، ومنذ 1993/4/1 أصبحت البحرين المقر العام للقوات البحرية الأمريكية التابعة للقيادة المركزية للمنطقة الوسطى[1]. وحظيت القوات الأمريكية بوجود عسكري قوي في البحرين، إذ حصلت على تسهيلات عسكرية مختلفة في ميناء سلمان ومطار

[1] الدبس، معتز: "القواعد الأمريكية العسكرية وتأثيرها على الأمن القومي العربي (الخليج العربي)"، 2010/8/3، http://www.arabic-military.com/t36303-topic

المحرق، وقاعدة الشيخ عيسى الجوية، وتعتبر قاعدة الجفير القريبة من المنامة واحدة من أهم القواعد العسكرية في الخليج، حيث تضم مركز قيادة الأسطول الخامس الأمريكي، ومركز قيادة القوات الخاصة[1].

خلال حرب الخليج الثانية كانت البحرين إحدى القواعد العسكرية الأمريكية الرئيسية في الخليج العربي، كما كانت واحدة من أهم قواعد الدعم اللوجستي خلال فترة الحصار البحري على العراق، وفي عام 1995 وصلت إلى البحرين تعزيزات أمريكية، ساهمت بفرض منطقة حظر الطيران في جنوب العراق، وفي 2000/3/1 استضافت البحرين وبشكل دائم كاسحة الألغام البحرية يو أس أس أردنت USS Ardent[2].

تعد مملكة البحرين من أقدم الدول العربية التي أقامت تعاونا عسكريا مع الولايات المتحدة، وفي 27 تشرين أول / أكتوبر 1991 وقعت البحرين والولايات المتحدة اتفاق "التعاون الدفاعي"، وفي عام 2002 أصبحت البحرين رسميا "حليفا رئيسيا غير عضو في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وهو ما يضعها في مجموعة حصرية، لأصدقاء الولايات المتحدة التي تشمل إسرائيل، واليابان، وأستراليا"[3].

يقوم الأسطول الخامس الأمريكي بتأمين إمدادات النفط من الخليج إلى الأسواق العالمية، ومراقبة إيران، والإشراف على العمليات في الخليج العربي، وخليج عمان، والبحر الأحمر. ويشارك في العمليات العسكرية في العراق وأفغانستان، ويلعب دورا بارزا في العمليات الخاصة بمكافحة ما يسمى "بالإرهاب"، والقرصنة في المياه الدولية. ومنذ منتصف عام 2008 بدأت الولايات المتحدة بتوسيع قاعدة الأسطول الخامس في البحرين، وخاصة في ميناء سلمان

---

[1] الوجود الأمريكي في الخليج..تاريخ ودلالات"، http://www.iraqipa.net/7_09/1_5/a22_4juli09.htm

[2] المرجع السابق.

[3] واشنطن بوست، "تحالف واشنطن المضطرب مع البحرين"، 2011/8/5، http://www.aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/34fbac7d-8852-4a5d-84e5-17f1bd2e666d

بإضافة مساحة سبعين فدانا بتكلفة قُدرت بحوالي 580 مليون دولار، على أن تنتهي أعمال التوسعة في عام 2015.[1]

تواصل لجنة التعاون العسكري المشتركة بين البحرين والولايات المتحدة – التي يرأسها ولي عهد البحرين– عقد اجتماعاتها كل عام، لدعم وتعزيز مجالات التعاون العسكري بين البلدين، خاصة فيما يتعلق بتطوير الدفاع الجوي المشترك، والتمارين العسكرية الثنائية، حيث يتم سنويا تنفيذ مناورات مشتركة بين قوة الدفاع البحرينية، ومجموعة من القوات الخاصة الأمريكية[2].

في المجال الإقتصادي وقعت البحرين في أيلول/سبتمبر 2004 اتفاقية تجارية ثنائية مع الولايات المتحدة لتصبح الدولة الخليجية الأولى التي وقعت اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة، حيث دخلت هذه الإتفاقية حيز التنفيذ في آب/أغسطس 2006[3]، وتمنح الإتفاقية البحرين ميزات تجارية، واقتصادية كثيرة. كما توفر للإقتصاد الأمريكي مدخلا للسوق السعودية الهائلة الحجم، حيث "تستفيد الشركات الأمريكية في البحرين من اتفاقية التجارة الحرة بين المنامة وواشنطن، التي تسمح لها بالوجود على مرمى حجر من السوق السعودية الضخمة[4].

يرى السفير الأمريكي في البحرين (آدم إيرلي) Adam Ereli أن: "وجود الأسطول الأمريكي يساعد على منح شعور بالأمن في البلاد، والقدرة على إنجاز استثمارات دون قلق" ويؤكد أن "المال لا يُحب المخاطرة، ووجود البحرية الأمريكية يمثل عامل ثقة في الخليج ككل، لأنه يرفع منسوب الطمأنينة، مما يفسح المجال لهذه الدول ولشركائها في الولايات المتحدة

---

[1] الأخبار – "الأسطول الأميركي الخامس تقارير وحوارات"، 2011/3/2، http://www.aljazeera.net/news/pages/2c1e9150-20ee-49b0-8444-59492ccda3ac

[2] تقرير حول العلاقات البحرينية الأمريكية ولغة المصالح المشتركة"، وكالة أنباء البحرين، 2003/2/4، http://50.22.202.12/portal/news/400

[3] حسين، جاسم: "في الميزان: التجارة الحرة بين أمريكا والبحرين"، 2010/2/16، http://www.jasimhusain.com/wp/?p=582

[4] الأسطول الأمريكي بالبحرين.. رافعة اقتصادية وحام للإستثمار"، 2010/4/16، http://arabic.cnn.com/2010/MME/3/17/bahrain.fifthfleet/index.html

بإنجاز مشاريع التطوير والنمو والاستثمار"[1] حيث ساهمت رؤوس الأموال الأمريكية في العديد من المشاريع الإقتصادية في البحرين في مجال الصناعات التحويلية، وخاصة في صناعة الألمنيوم، وفي الأنشطة المالية والمصرفية، والعديد من الأنشطة التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتوفرة كالنفط والغاز الطبيعي[2].

وقد أقرت الحكومة الأمريكية في شباط/فبراير 1999 توقيع اتفاقية مع البحرين بهدف تشجيع وحماية الإستثمارات بين البلدين، تعطي رجال الأعمال والمستثمرين العديد من الإمتيازات التي تسهم في تشجيع التجارة البينية وتطوير الاستثمارات المشتركة، وتعد هذه الإتفاقية الأولى من نوعها على مستوى دول الخليج العربية [3].

2.5 أبرز أحداث الإحتجاجات في البحرين

اختلفت الحالة البحرينية عن باقي الثورات العربية من حيث التوصيف الدقيق للأحداث، أهي ثورة شعبية؟ أم انتفاضة جماهيرية؟ أم حركة احتجاجية؟ أم أزمة داخلية؟ وبما أن الثورة تنطوي على إحداث تغييرجذري، يعيد صياغة العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكومين، عبر عمل شعبي واسع[4]، فإن الحالة البحرينية لا ينطبق عليها مسمى الثورة الشعبية؛ لكونها لم تؤد إلى إدخال تغييرات جوهرية على العقد الاجتماعي داخل البحرين؛ ولكونها اقتصرت في معظم فعالياتها على الشيعة دون مشاركة فاعلة من السُنة؛ ولذلك فإن هناك من يرى أن أحداث البحرين لم تتجاوز كونها حركة احتجاجية عنيفة[5].

يجد الباحث أن دراسة الحالة البحرينية وتسميتها بالثورة مجازا، يساعد في إتمام رصد الموقف الأمريكي من الثورات العربية في دول محور الإعتدال، والتي تُعد البحرين واحدة منها.

---

[1] **الأسطول الأمريكي بالبحرين.. رافعة اقتصادية وحام للإستثمار**، مرجع سابق.

[2] تقرير حول العلاقات البحرينية الأمريكية ولغة المصالح المشتركة"، 2003/2/4، http://www.bna.bh/portal/news/400

[3] المرجع السابق.

[4] العرب، محمد عز: "ثلاث سيناريوهات واجهت الإحتجاجات البحرينية"، الوكالة الإخبارية للأنباء، 2012/5/17، http://www.ikhnews.com/news_view_42427.html

[5] المرجع السابق.

وبما أن نجاح الثورتين التونسية والمصرية أسهم وبصورة فاعلة في انطلاق الإحتجاجات البحرينية، وكما أن التزامن من حيث انطلاق الإحتجاجات في معظم البلدان العربية، يدفعنا لدراسة الأحداث البحرينية، باعتبارها واحدة من الحركات الإحتجاجية التي عمّت الكثير من أقطار دول محور الإعتدال العربية.

بدأت الإحتجاجات البحرينية يوم 14 شباط/فبراير 2011 بمسيرات انطلقت باتجاه دوار اللؤلؤة، بدعوة من "شباب 14 فبراير"[1]، أدت إلى وقوع مواجهات في القرى، والبلدات البحرينية مع أجهزة الأمن، أسفرت عن مقتل أحد المحتجين، وإصابة نحو 21 شخصا بينهم نساء، وقد تعمد شباب 14 فبراير إطلاق تحركاتهم الإحتجاجية في الذكرى السنوية العاشرة لإطلاق الميثاق البحريني[2].

اتخذ الشباب البحرينيون "دواراللؤلؤة" ميدانا يمارسون على أرضه فعالياتهم ويرفعون فيه شعاراتهم الاحتجاجية، ونصبوا فيه الخِيم وأجروا الاستعدادات اللازمة لإنجاح اعتصامهم المفتوح، المطالِب بإصلاحات سياسية واقتصادية، وامتازت حركة الإحتجاجات البحرينية بمشاركة القوى السياسية المعارضة مبكرا في الحركة الاحتجاجية، ففي اليوم الثاني للإحتجاجات علّقت كتلة الوفاق مشاركتها في مجلس النواب البحريني[3].

أعلنت "جمعية الوفاق" المعارضة في اليوم الثالث من الاحتجاجات أن "البرلمان سقط بانسحاب نوابها منه، معتبرة أنه لا عملية سياسية في البحرين"[4]، وأكدت أنها لن تعود للبرلمان إلا بعد تحول النظام السياسي البحريني إلى الملكية الدستورية، وقد بدأت الأحداث تأخذ منحىً تصعيديا بعد أن اقتحمت قوات الأمن البحريني فجراً دوار اللؤلؤة يوم 17 شباط/فبراير لإخراج

---

[1] "الانتفاضة البحرينية 2011–2012 "– ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86_2011-2012

[2] رجب، ايمان أحمد ***"طائفية الاحتجاجات: ملامح الأزمة الداخلية والإقليمية لمظاهرات البحرين"***، **مجلة السياسة الدولية**، العدد184، ابريل 2011.

[3] الجزيرة نت، الأخبار، "الوفاق قاطعت البرلمان على خلفيتها، ملك البحرين يأمر بالتحقيق في الأحداث"، 2011/2/15،
http://www.aljazeera.net/news/pages/147157c0-9bb7-49fc-84ce-124fe21072b7

[4] **الخط الزمني للاحتجاجات البحرينية 2011**، ويكيبيديا، مرجع سابق.

المحتجين من الميدان، مما أدى لسقوط ثلاثة قتلى، وإصابة 231 شخصا بجروح، ذلك اليوم الذي أُطلق عليه "الخميس الدامي" حيث سيطرت قوات الأمن على الميدان الذي كان يحوي ما يقرب من 5000 إلى 6000 متظاهر[1].

وفي تحرك مضاد شهدت شوراع المنامة يوم الجمعة 18 شباط / فبراير 2011 مسيرة مؤيدة للحكومة، والملك البحريني قادتها التيارات السنية، وتجمع الوحدة الوطنية، معلنة تمسكها بشرعية نظام الحكم، وحماية الوحدة الوطنية بين السنة والشيعة [2]، في الوقت الذي أعلن فيه ولي عهد البحرين الأمير سلمان بن حمد آل خليفة عن حوار جاد وهادف؛ لإخراج البحرين من حالة التوتر الشديد، وأعلن عن توجه الحكومة إلى الحوار مع كل الأطياف السياسية، إلا أن جمعية الوفاق الشيعية التي تقود الحركة الاحتجاجية، أعلنت رفضها قبول الحوار ما لم تسحب الحكومة الجيش من الشارع، بما يسمح للمواطنين بالتظاهر، والاحتجاج السلمي، وبالفعل صدر أمر بسحب جميع قوات الجيش من الشوارع، على أن تواصل الشرطة الإشراف على الأمن والنظام [3].

عاد المحتجون إلى دوار اللؤلؤة، وأعادوا نصب خيامهم، وأتموا استعدادات جعلِ الدوار ميدان الإحتجاج الرئيس في البلاد، وفي ذات الوقت دعا الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين إلى إضراب مفتوح مطالبين بحرية التظاهر، كما وجهت جمعية المعلمين البحرينية دعوة لاعتصام مفتوح، ووقف العملية التعليمية لحين إسقاط الحكومة[4]، وفي يوم 22 شباط/ فبراير 2011 يوم مسيرة الوفاء للشهداء، تدفق عشرات الآلاف من أنصار المعارضة إلى الشوارع في المنامة، مطالبين بإسقاط الحكومة[5].

---

[1] **الخط الزمني للاحتجاجات البحرينية 2011**، ويكيبيديا، مرجع سابق.

[2] الجزيرة نت، الأخبار، "الآلاف بالبحرين يشيعون قتلاهم"، 2011/2/18، http://www.aljazeera.net/news/pages/4c023543-89f2-4e69-a15d-b35beae5a9fd

[3] **الخط الزمني للاحتجاجات البحرينية 2011**، ويكيبيديا، مرجع سابق.

[4] الجزيرة نت، الأخبار، "دعوة لمظاهرة حاشدة بالبحرين"، 2011/2/21، http://www.aljazeera.net/news/pages/5e597456-acf4-4d21-87c8-bfd84ddacb6a

[5] الجزيرة نت، الأخبار، "مظاهرة حاشدة بالمنامة لإسقاط الحكومة"، 2011/2/22، http://www.aljazeera.net/news/pages/b583a5de-570b-48e6-8438-f2dd9d48430b

بدأت الاحتجاجات تأخذ زخما كبيرا، بانضمام قطاعات مختلفة من المجتمع، مثل الصحافيين، والأكاديميين، والمحامين، والأطباء، والمعلمين، والطلاب. كما انضمت الجمعيات السبع المعارِضة إلى الحركة الإحتجاجية، (الوفاق الوطني الإسلامي، العمل الوطني الديمقراطي، المنبر الديمقراطي التقدمي، العمل الإسلامي، التجمع القومي الديمقراطي، التجمع الوطني الديمقراطي، الإخاء الوطني)[1]، وفي حين رفع الشباب شعار اسقاط النظام، تقدمت الجمعيات السياسية المعارضة بمطالب سياسية واقتصادية، تمثلت في المطالبة بانتخاب حكومة جديدة، ووضع دستور جديد، وحل البرلمان القائم، وإلغاء الصلاحيات الممنوحة لمجلس الشورى المعين، وتعديل الدوائر الانتخابية القائمة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإيقاف التجنيس السياسي، والمطالبة برفع مستويات المعيشة، من خلال زيادة الرواتب، وحل مشكلة البطالة[2].

سعت الحركة الإحتجاجية إلى ممارسة ضغوط على الحكومة، للإستجابة لمطالبها، إذ تظاهر الآلاف أمام المجمع الذي تقع فيه وزارة الخارجية، وهم يرددون:" الشعب يريد إسقاط النظام"[3]، وأعلنوا أن إقالة الملك لأربعة وزراء وُصفوا بوزراء التأزيم، لا يرقى لطموح المحتجين[4]، في إشارة إلى إطلاقهم تصريحات عدائية وتصعيدية ضد شباب الحركة الإحتجاجية، وأكد المتظاهرون أن الإستجابة الحقيقية المطلوبة هي إقالة الحكومة، التي يرأسها عم الملك منذ أربعين عاما. وفي يوم 28 شباط / فبراير 2011 شكل مئات الأشخاص سياجا بشريا حول البرلمان، والتلفزيون الرسمي، مما أدى إلى منع انعقاد جلسة البرلمان، حيث أعلن المحتجون أن مجلس النواب أصبح غير شرعي "بانسحاب 18 نائبا يمثلون 65% من الشعب البحريني"[5].

---

[1] محمد عز العرب، "ثلاث سيناريوهات واجهت الإحتجاجات البحرينية"، الوكالة الإخبارية للأنباء، 2012/5/17، http://www.ikhnews.com/news_view_42427.html

[2] المرجع السابق.

[3] **الخط الزمني للاحتجاجات البحرينية 2011**، ويكيبيديا، مرجع سابق.

[4] الجزيرة نت، تقارير وحوارات، "التعديل الوزاري بالبحرين على المحك"، 2011/2/28، http://www.aljazeera.net/news/pages/88c436a0-966c-4039-8ce4-f7863bb2ca7b

[5] الجزيرة نت، الأخبار، "محتجون يغلقون مقار للحكومة بالبحرين"، 2011/2/28، http://www.aljazeera.net/news/pages/a8bee7d2-10b1-4742-8483-8d946844495f

في تصعيد خطير يوم 11 آذار مارس 2011 (جمعة السقوط)، ردد ألوف المتظاهرين هتافات ضد الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وذلك أثناء توجههم نحو الديوان الملكي في العاصمة المنامة[1]. وتواصلت المسيرات التي تجوب شوارع العاصمة وتنتهي في دوار اللؤلؤة، واستشعرت القيادة البحرينية أن الحركة الإحتجاجية ماضية في تصعيدها وصولا إلى انهيار النظام السياسي، مما دق ناقوس الخطر في وجه النظام البحريني، والأنظمة الخليجية، التي اعتبرت البحرين البوابة التي سيقود نجاح الإحتجاجات بإسقاط نظامها إلى امتداد حمى الإحتجاجات إلى سائر الدول الخليجية، وصولا إلى انهيار سائر الأنظمة فيها، علما بأن الكثير من الدول الخليجية شهدت تحركات احتجاجية، نجحت الأنظمة في تهدئتها أحيانا، و قمعها أحيانا أخرى.

توافقت دول مجلس التعاون الخليجي على دعم النظام البحريني عسكريا، فأرسلت إلى البحرين قرابة 1500 جندي معظمهم سعوديون، بعرباتهم ومدرعاتهم، في يوم 14 آذار/مارس 2011[2]، أي بعد مضي شهر على بدء الإحتجاجات البحرينية، وأعلن وزير الإعلام السابق نبيل الحمر أن "قوات مجلس التعاون الخليجي ستشارك في حفظ الأمن والنظام والحفاظ على المواقع الحيوية والمركزية كالعاصمة، والمراكز المالية، والمباني الحكومية"[3].

بعد دخول قوات "درع الجزيرة" إلى البحرين، فرضت السلطات البحرينية حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر، حماية لسلامة البلاد والمواطنين وفق إعلان رسمي[4]، وفي اليوم التالي 16 آذار/مارس 2011، بدأت قوات الأمن البحرينية عملية إخلاء دوار اللؤلؤة من المعتصمين، تمكنت خلالها قوات الأمن من استعادة السيطرة على الدوار، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص بينهم شرطيان وإصابة العشرات [5].

---

[1] **الخط الزمني للاحتجاجات البحرينية 2011**، ويكيبيديا، مرجع سابق.

[2] الجزيرة نت، الأخبار، "قوة سعودية للبحرين والمعارضة ترفض"، 2011/3/14، http://www.aljazeera.net/news/pages/b93baeeb-a821-4bc2-9f62-63ca58643b37

[3] **الخط الزمني للاحتجاجات البحرينية 2011**، ويكيبيديا، مرجع سابق.

[4] المرجع السابق.

[5] الجزيرة نت، الأخبار، "قتلى بفض اعتصام "اللؤلؤة" في البحرين"، 2011/3/16، http://www.aljazeera.net/news/pages/09a06630-10e0-481e-9fe0-d38d9e491df6

بعد السيطرة على دوار اللؤلؤة، بدأت الكفة تميل لصالح الحكومة، وأخذت حدة الإحتجاجات والتظاهرات تخف، وتبدل الخطاب الرسمي البحريني الموجه للمعارضة والمحتجين، معلنا أن الأولوية لحفظ الأمن، رغم أن النظام ملتزم بالحوار، وأن مزيدا من قوات درع الجزيرة سيصل إلى البحرين، وأنها ستبقى مادامت هناك حاجة إليها[1]، وتأكيدا على توجه الحكومة هذا نحو وضع حد للحركة الإحتجاجية، أزالت نصب اللؤلؤة الذي كان رمز الإحتجاجات[2]، وقامت باعتقال ستة من زعماء المعارضة، ووجهت لهم تهم الاتصال بدول أجنبية، والتحريض على القتل، وإتلاف ممتلكات عامة[3].

تراجعت المعارضة وبدا خطابها أكثر مرونة، إذ تنازلت عن شروطها السابقة للبدء في حوار مع الحكومة، واشترطت إطلاق سراح المعتقلين، الذين احتُجزوا على خلفية الأحداث الأخيرة، وسحب قوات درع الجزيرة، وهي شروط أقل حدة من الشروط التي سبقت دخول قوات درع الجزيرة، والتي تمثلت بمطلب حل الحكومة، وانتخاب مجلس لإعادة صياغة الدستور[4].

في يوم 21 آذار مارس 2011 أعلن ملك البحرين أنه تم بنجاح إحباط مؤامرة خارجية استهدفت مملكة البحرين[5]، في إشارة إلى حركة الإحتجاج التي عمت البحرين لمدة تزيد عن الشهر، وسعت لشل الحياة السياسية والإقتصادية في البحرين، وفي ذات السياق أكد مجلس جامعة الدول العربية أن "دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين شرعي، وأنه جاء بناء على الإتفاقيات الأمنية والدفاعية، الموقعة بين دول مجلس التعاون الخليجي؛ لحماية المنشآت الحيوية

---

[1] الجزيرة نت، الأخبار، "وزير بحريني: أولويتنا استعادة الأمن"، 2011/3/19، http://www.aljazeera.net/news/pages/39eaecdf-32be-4610-8c39-8ba9244dc3aa

[2] المرجع السابق.

[3] **الخط الزمني للاحتجاجات البحرينية 2011**، ويكيبيديا، مرجع سابق.

[4] الجزيرة نت، الأخبار، "معارضة البحرين تخفف شروطها للحوار"، 2011/3/20، http://www.aljazeera.net/news/pages/50ef6680-a2ad-4f5c-872a-9928ceb774fa

[5] الجزيرة نت، الأخبار، "ملك البحرين: أحبطنا مؤامرة خارجية"، 2011/3/21، http://www.aljazeera.net/news/pages/36368a9f-3dd2-4663-800f-cd8eb0e83045

في المملكة"[1]، وذلك ردا على تصريحات إيرانية، وصفت دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين بأنه احتلال قامت به قوات أجنبية[2].

3.5 الموقف الأمريكي من الإحتجاجات البحرينية

شكلت الإحتجاجات في البحرين تحديا لمصالح الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي، وهاجسا حقيقيا دفع وزيرة الخارجية الأمريكية إلى مخاطبة حكام الخليج، ومطالبتهم في 5 شباط/ فبراير 2011 – بعيد سقوط نظام زين العابدين بن علي في تونس، وعلى وقع تصاعد أحداث الثورة المصرية – بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية حقيقية، مؤكدة أن "الإصلاحات ضرورة استراتيجية"[3]، وأن أي إصلاحات شكلية ستزيد الأمور تعقيدا، وأن " الفجوة بين الشعوب وحكوماتها ستزداد، وستزيد حالة عدم الإستقرار عمقا، وستكون كل مصالحنا [مصالح الولايات المتحدة] معرضة للخطر"[4].

في منتصف يناير 2011، وعندما ازدادت حدة الإحتجاجات والإضطرابات في البحرين وبعض دول الخليج الأخرى كعُمان، نبهت وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلنتون)،إلى أن دول الخليج تواجه خطر"الغرق في عاصفة الإضطرابات والتطرف "[5]، وأن استمرار الأوضاع السياسية القائمة غير ممكن في ظل تزايد أعداد الشباب الواعي والمثقف، الذين يجيدون استخدام تكنولوجيا الإنترنت، والذين يراقبون الأحداث والتغييرات الحاصلة في بلدان عربية شقيقة، تشهد حركات احتجاجية متصاعدة، يشتركون معها في المطالب السياسية، والإجتماعية، والإقتصادية.

وفي اليوم الثاني من الإحتجاجات البحرينية أي في 15 شباط/ فبراير 2011، صرحت واشنطن أنها "قلقة جدا بسبب العنف في الإحتجاجات الأخيرة التي شهدتها البحرين، وحثت جميع

---

[1] الجزيرة نت، الأخبار، "الجامعة تؤيد درع الجزيرة بالبحرين"، 2011/3/23، http://www.aljazeera.net/news/pages/c0af6537-ce93-45a1-9ef7-48da50bb793d

[2] **الخط الزمني للاحتجاجات البحرينية 2011**، ويكيبيديا، مرجع سابق.

[3] أيهم، فريد: الموقف الأميركي من التحولات السياسية في الخليج"، 2011/3/27، http://www.saudiwave.com/ar/2010-11-09-18-40-47/573-2011-03-27-13-18-32.html

[4] المرجع السابق.

[5] المرجع السابق.

الأطراف على ضبط النفس"[1]، مما يوحي بأن العنف متبادل بين قوى الأمن البحريني والمحتجين، وفي 17 شباط/ فبراير 2011 وصفت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" البحرين بأنها "شريك مهم للولايات المتحدة، ومقر للأسطول الخامس الأمريكي "[2]. وكأنها تبعث برسالة موجهة للداخل البحريني ولدول الإقليم، مفادها أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن النظام البحريني باعتباره نظاما حليفا، علما بأن الأحداث لم تبلغ حد التصعيد العسكري، الذي يتطلب تصريحات قوية من البنتاغون، بقدر ما تتطلب تصريحات سياسية من الخارجية الأمريكية، أو البيت الأبيض، وقد توافق ذلك الموقف مع أول اقتحام لدوار اللؤلؤة في 17 شباط/فبراير 2011 قامت به قوات الأمن البحرينية؛ لإخلاء الدوار من المحتجين المعتصمين فيه.

أخذت أحداث العنف في البحرين منحا تصاعديا، دفع الإدارة الأمريكية لتكرار مطالباتها للنظام البحريني، بإجراء إصلاحات حقيقية وملموسة، وتجنب العنف في التعامل مع المحتجين، بما يسهم في تهدئة الأوضاع المضطربة، ويقود إلى معالجة سياسية للأزمة بدلا من المعالجة الأمنية. حيث أجرى الرئيس الأميركي باراك أوباما اتصالا هاتفيا مع ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة مساء 18 شباط/ فبراير حثه على إجراء إصلاحات بناءة، وعلى ضبط النفس[3].

في اليوم التالي لمبادرة ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد، التي أعلن فيها عن توجه الحكومة نحو التهدئة والحوار مع كافة أطياف الشعب البحريني، أجرى (توم دونيلون) (Tom Donelon) مستشار الأمن القومي الأمريكي، اتصالا هاتفيا مع ولي العهد، أبدى خلاله تأييده

---

[1] الجزيرة نت، الأخبار:عربي: "اميركا قلقة جدا للعنف في البحرين"، 2011/2/16، http://www.aljazeera.net/news/pages/e334d6fd-7e56-43a2-b5ce-e64757fc9ebf

[2] "الانتفاضة البحرينية 2011–2012 "– ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%A7%

[3] الجزيرة نت، الأخبار: عربي، "معارضة البحرين ترفض عرض الحوار"، 2011/2/19، http://www.aljazeera.net/news/pages/fd7c90b4-96ce-4b4a-890f-73cdbaf01dc7

لضبط النفس، ولمبادرات الحوار التي دعا إليها، وحثه على احترام حقوق الإنسان، وإجراء إصلاحات تلبي تطلعات البحرينيين[1].

أشادت وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلنتون) في 23 شباط/ فبراير 2011 بملك البحرين وولي عهده، للعفو الذي أصدره الملك، والذي تم بموجبه الإفراج عن السجناء السياسيين[2]، وفي الوقت الذي كانت تعلو فيه أصوات المحتجين مطالبة بإسقاط النظام الحاكم، امتدحت كلينتون الأسرة الحاكمة في البحرين على موافقتها على فتح حوار سياسي مع المعارضة البحرينية بعد الأحداث العنيفة[3]. وفي يوم 25 شباط/ فبراير رحبت الولايات المتحدة بقرار الحكومة البحرينية فتح حوار مع المعارضة[4].

رحب الرئيس (باراك أوباما) في 27 شباط/ فبراير 2011 بالتغييرات التي أدخلها ملك البحرين على حكومته بعد إقالة أربعة وزراء، ودعا إلى حوار وطني بحريني لا يستثني أحدا، ووصف أوباما الولايات المتحدة بأنها: "شريك قديم للبحرين"[5] ،وأن البحرين على صغرها تحظى بأهمية بالغة لدى الإدارة الأمريكية، إذ تحتضن مقر الأسطول الخامس الأمريكي، وكانت الإدارة الأمريكية أرسلت رئيس جيوشها الأميرال (مايك مولن) (Mike Mullen) إلى البحرين، حيث "أكد لملكها حمد بن عيسى وقوف واشنطن معه"[6].

دافعت الإدارة الأمريكية عن دخول قوات "درع الجزيرة" إلى البحرين في 14 آذار/مارس 2011، وأعلن البيت الأبيض أن الولايات المتحدة لا تعتبر دخول القوات إلى

---

[1] **الخط الزمني للاحتجاجات البحرينية 2011**، ويكيبيديا، مرجع سابق.

[2] **الانتفاضة البحرينية 2011–2012**، ويكيبيديا، مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

[4] الجزيرة نت، الأخبار: عربي، "واشنطن ترحب بالحوار في البحرين"، 2011/2/25، http://www.aljazeera.net/news/pages/0b7519e4-ca48-4568-959a-aa4831aa9777

[5] **الانتفاضة البحرينية 2011–2012**، ويكيبيديا، مرجع سابق.

[6] الجزيرة نت، الأخبار: عربي، "أوباما يدعو لحوار جامع بالبحرين"، 2011/2/28، http://www.aljazeera.net/news/pages/c3231eb1-3edf-4d0c-a23f-64a6e04fdad8

البحرين غزوا[1]، وعقب قيام قوات الأمن البحرينية بإخلاء دوار اللؤلؤة من المعتصمين وملاحقتهم، أعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي (أوباما) اتصل بالملك حمد بن عيسى ودعاه إلى ممارسة "أقسى درجات ضبط النفس"[2]، كما أعرب عن "قلقه العميق بشأن العنف في البحرين"[3]، وعلى إثر اعتقال السلطات البحرينية سبع شخصيات معارضة بتهم التحريض على التخريب*، أبدت وزارة الخارجية الأمريكية قلقها البالغ من اعتقال القيادات البحرينية، وطالبت بأن تكون "الإجراءات القانونية لهؤلاء المعتقلين نزيهة وشفافة"[4].

4.5 أبعاد وأهداف الموقف الأمريكي من الإحتجاجات البحرينية

يستند تحليل الموقف الأمريكي من الاحتجاجات البحرينية إلى جملة من التصريحات والمواقف لمسؤولين أمريكيين، وبعض المفكرين، توحي في مجملها بوقوف الإدارة الأمريكية خلف النظام البحريني مدافعة عن بقائه، دافعة باتجاه تغيير سلوكه، إذ إن بقاء النظام يمثل مصلحة أمريكية استراتيجية.

وعلى خلفية ذلك أرسل الرئيس (أوباما) وزير دفاعه (روبرت غيتس)(Robert Gates) إلى البحرين دعما للملك ونظام حكمه ضد المعارضة البحرينية، في ذروة الإحتجاجات والعصيان الذي مارسه المتظاهرون بهدف شل الحياة السياسية، والإقتصادية، وصولا إلى إسقاط النظام. وغادر وزير الدفاع الأمريكي البحرين في 12 آذار/ مارس 2011، قبل يومين من دخول قوات "درع الجزيرة"، وخلال لقائه بملك البحرين أكد له أن: "الوقت ليس في صالحكم، وأن إصلاحات محدودة لن تكون كافية"[5]، وأكد أنه أبلغ القيادة البحرينية أنه "لا

---

[1] الجزيرة نت، الأخبار: عربي، "أميركا تدافع عن قوات خليجية بالبحرين"، 2011/3/15، http://www.aljazeera.net/news/pages/3e362bfe-5927-420a-9bd3-8ff9faef52a7

[2] **الخط الزمني للاحتجاجات البحرينية 2011**، ويكيبيديا، مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

* الأمين العام لحركة حق حسن مشيمع، وعدد من قيادات الحركة أبرزهم، نائب الأمين العام للحركة عبدالجليل السنكيس، عبدالهادي المخوضر، وحسن حداد، والأمين العام لحركة وعد إبراهيم شريف.

[4] **الانتفاضة البحرينية 2011–2012**، ويكيبيديا، مرجع سابق.

[5] أيهم، فريد: **الموقف الأميركي من التحولات السياسية في الخليج**، 2011/3/27، مرجع سابق.

يمكن العودة للوراء، هناك تغيير ويمكن أن تتم إدارته أو أن يتم فرضه "[1]، وأضاف: أن "الأنظمة السنية الأخرى في المنطقة قلقة من أي تنازلات محتملة للغالبية الشيعية في البحرين"[2]، ويذكر أن الوزير الأمريكي غادر البحرين متوجها إلى السعودية، التي حركت بعد ذلك قوات درع الجزيرة باتجاه البحرين.

أوحت تصريحات وزير الدفاع الأمريكي أن عملا حاسما لا بد أن يقوم به النظام البحريني، بعد ما وصل التصعيد الشعبي مرحلة ما قبل الإنفجار، وبعد أن أيقنت الإدارة الأمريكية أن المتظاهرين البحرينيين عازمون على المضي قدما في طريق إسقاط النظام، وأن بوادر نجاح الحركة الإحتجاجية تلوح في الأفق.

يُذكر أن مساعد وزيرة الخارجية الأميركية (جفري فيلتمان) (Jeffrey Feltman)، زار البحرين منذ بدء الإحتجاجات، في 14 شباط/فبراير 2011 خمس مرات، وذلك لمناقشة أوضاع الإضطرابات، وخطوات الإصلاح السياسي التي تدفع الإدارة الأمريكية النظام البحريني نحو انتهاجها، وصولا إلى الإستقرار والهدوء[3]، وأصدرت الوزيرة كلنتون بيانا في 19 آذار/مارس 2011 دعمت فيه الإصلاح في البحرين، قالت فيه: "هدفنا هو تحقيق عملية سياسية موثوق بها يمكنها الإستجابة للطموحات المشروعة لجميع شعب البحرين"[4]، ويبدو واضحا التخوف الأمريكي من عودة الإضطرابات إلى شوارع البحرين، حيث تدعو الإدارة الأمريكية الحكومة البحرينية إلى تجنب الحل الأمني، واتباع الحل السياسي للأزمة البحرينية، سعيا نحو تنفيس الإحتقان، وزيادة معدلات الرضى الشعبي عن أداء الحكومة والنظام، بما يضمن عدم عودة الإضطرابات مرة أخرى، وبما يضمن مزيدا من الإستقرار.

---

[1] أيهم، فريد: **الموقف الأميركي من التحولات السياسية في الخليج**، 2011/3/27، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] المرصد البحريني، "بواعث قلق الدول الغربية من الأوضاع في البحرين"، http://www.bahrainmonitor.com/motabaa/t-030-01.html

[4] المرجع السابق.

أكد الأدميرال (وليام فالون) (William Fallon) القائد السابق للقيادة الأمريكية الوسطى، أن البحرين تمثل "تحديا فريدا من نوعه للحكومة الأمريكية"[1]، ذلك أن حكومة البحرين دعمت الولايات المتحدة لسنوات عديدة، بالسماح للقوات الأمريكية بالتواجد في منطقة الخليج، وأن "ملك البحرين وعائلته قدموا لنا [للولايات المتحدة الأمريكية] الدعم الكامل"[2]، ولذلك فإن الإدارة الأمريكية ومنذ انطلاق أحداث البحرين، لم تتوقف عن مطالبة النظام البحريني بمزيد من "الإنفتاح، والتمثيل، والتفهم لرغبات الشعب"[3]، ليس فقط دعما للإصلاحات والحريات، وإنما سحبا للبساط من تحت أرجل المحتجين، وإفقادهم الذرائع المبررة لإستمرار الحركة الإحتجاجية، وصولا إلى إصلاحات تُرضي الشعب البحريني، وتحفظ النظام من السقوط.

يشير حسين عبدالله رئيس منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية في البحرين، إلى أن الإدارة الأمريكية في متابعتها لأحداث البحرين، كانت تكرر دوما مصطلحات مثل: إصلاحات سياسية، ونبذ العنف، ولم تطلق يوما تصريحات تطالب بالديمقراطية[4]، رغم أن الولايات المتحدة تعتبر نفسها المبشرة بالديمقراطية، والحامية لها، والرافعة للوائها، حيث أن الديمقراطية بالمقاس الأمريكي لا تناسب البحرين الذي يمثل الشيعة أغلبية مواطنيه (70% من المواطنين البحرينيين شيعة).

بعد تمكن النظام البحريني من احتواء الإحتجاجات إلى حد كبير، مستقويا بقوات "درع الجزيرة"، قال الرئيس الأمريكي (باراك أوباما): "إن البحرين حليف طويل المدى بالنسبة لنا، ونحن سنعمل على حماية أمنها، ونحن نعلم أن إيران تعمل على استغلال الفوضى هناك،

---

[1] الفضائية – برامج القناة – من واشنطن – "إزدواجية إدارة أوباما"، 2012/2/20، http://www.aljazeera.net/programs/pages/1ff37e94-10f2-427e-8f13-39d7f2ca28f6

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

[4] المرجع السابق.

ونعرف أن الحكومة البحرينية لديها حق شرعي في حماية النظام"[1]، في حين أكد مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق (وليم كوانت) (William Quant): "إن التواجد الشيعي في البحرين، ومحاولة إيران السيطرة عليه، يدفع بالرياض وواشنطن إلى الحيلولة دون تغيير النظام البحريني"[2]، كما حث وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس (Robert Gates)، في مارس 2011 الحكومة البحرينية على إجراء إصلاحات لقطع الطريق على تدخل ايراني[3].

أكد السفير الأمريكي في المنامة (توماس كراجيسكي) (Thomas Krajeski)، في مقابلة مع جريدة "الوسط البحرينية" في 22 كانون ثاني/يناير 2012،أن "ما نفكر فيه هو الدور الذي يمكن أن نقوم به لتقوية شريكنا في الخليج، وأمن البحرين جزء من الأمن الإستراتيجي للمنطقة، نرى في البحرين صديقا مقربا وحليفا لنا في الخليج"[4]، ويضيف أن "أمن البحرين جزء من أمننا الإستراتيجي"[5]، وحول مطالبة الإدارة الأمريكية الدائمة للنظام البحريني بالبدء بإصلاحات حقيقية، يؤكد (توماس كراجيسكي) أن: "الإستقرار في المنطقة والحوار والإصلاح هو ما سيؤدي إلى استقرار يحفظ المصالح الحيوية الأمريكية ومصالح الأصدقاء"[6].

يرى السيد صبحي غندور مدير "مركز الحوار العربي" في واشنطن، أن الإدارة الأمريكية حين دعت الحكومات العربية للقيام بإصلاحات دستورية وإقتصادية، كانت تدرك أن هناك عوامل تتراكم وتتجمع، وأنها ستؤدي حتما إلى حدوث انفجار شعبي ذي مطالب سياسية، قد لا يقف تأثيرها على الحكام والحكومات، بل قد يدفع باتجاه "تغيير سياسات هذه البلدان، وللولايات المتحدة مصالح كثيرة في المنطقة العربية، ولا تريد أن تؤدي هذه

---

[1] حطيط، أمين: "موقع البحرين في الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط"، مركز البحرين للدراسات، 3 يوليو 2012، http://www.bcsl.org.uk/ar/blog/504-bahrains-position-in-us?showall=&limitstart=

[2] الخبر، "أكبر تجمع عسكري وأهم احتياطي نفطي : الثورة في البحرين بوابة التغيير في منطقة الخليج"، 2011/10/3، http://www.elkhabar.com/ar/autres/hadath/266864.html

[3] عبدالله، بلال: الأهرام الرقمي، "احتجاجات البحرين بين الأوضاع الداخلية والتجاذبات الإقليمية" 2011/9/1، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=715034&eid=6015

[4] الوسط،" السفير الأميركي لا نتدخل في شئون البحرين... وأمن البحرين جزء من أمننا الإستراتيجي"، 2012/1/22، http://www.alwasatnews.com/3424/news/read/623350/1.html

[5] المرجع السابق.

[6] المرجع السابق.

التغييرات المتوقعة إلى تغيير في طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة وأن تمس من مصالحها"[1]، وأن إدارة أوباما كانت تريد حلا سياسيا لمشكلة البحرين، حلا "لا يغير طبيعة النظام ولكنه يحقق شيئا من المطالب التي يطالب بها المتظاهرون"[2].

اعتبر الأستاذ عبدالواحد ناصر البحراني في تحليله للموقف الأمريكي من احتجاجات البحرين المطالبة بتغيير النظام، أن: "الرفض السعودي والخوف من إيران والحفاظ على منابع النفط مستقرة"[3] . وهذا دفع الإدارة الأمريكية إلى التخلي عن قيمها المنادية بالحرية، رغم إظهارها موقفا يوازن بين مصالحها مع شركائها في المنطقة وقيمها المنادية بالحرية أمام شعبها.

وحول مطلب الإحتجاجات البحرينية بتطبيق نموذج الملكية الدستورية، والرفض السعودي والخليجي لهذا المطلب رغم قبول الولايات المتحدة، فيرى الأستاذ بلال عبدالله أن حصول الشيعة في البحرين على مكاسب سياسية جراء موجة الإحتجاجات التي قاموا بها في البحرين، سيغري الشيعة في كل من: السعودية، والكويت؛ للمطالبة بإصلاحات وحقوق. وقد يلجؤون إلى إحداث اضطرابات تؤثر سلبا على استقرار المنطقة، وهذا مما دفع المملكة العربية السعودية إلى التشدد في موقفها الرافض للحلول السياسية، والمفضِل للحل الأمني باعتبار الإحتجاجات أعمال شغب يجب وقفها، والضرب بيد من حديد على أيدي المثيرين لها، والمتسببين بها[4]، وقد نجحت السعودية بمساعدة من دول الخليج الأخرى في تقديم الحل الأمني على الحل السياسي لأزمة البحرين.

في قراءته للتعامل الأمريكي مع احتجاجات البحرين، يرى مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق (وليام كوانت)، أن هناك أمرين مهمين ومترابطين حددا شكل التعاطي الأمريكي مع أحداث البحرين، وهما الموقف الإيراني من الاحتجاجات، وما حدث في العراق

---

[1] فرانس 24، "كيف يمكن تقييم الموقف الأمريكي مما يجري في البحرين"، 2011/3/18، http://www.france24.com/ar/20110318-protest-usa-reaction-absent-bahrain-demonstration

[2] المرجع السابق.

[3] البحراني، عبد الواحد ناصر: شبكة النبأ المعلوماتية، "البحرين صراع المصالح والقيم"، 2011/4/26، http://www.annabaa.org/nbanews/2011/04/296.htm

[4] عبدالله، بلال: **احتجاجات البحرين بين الأوضاع الداخلية والتجاذبات الإقليمية** 2011/9/1، مرجع سابق.

بعد إسقاط نظام صدام حسين[1]، حيث تأكدت واشنطن وفق رأي كوانت من "النوايا الإيرانية في الإستفادة من الثورة في البحرين بوصول الشيعة إلى السلطة وتريد الإستثمار في ذلك"[2]، كما أن أميركا ما زالت تعاني من التدخل الإيراني في العراق، الذي يحوي أغلبية شيعية تمكنت بفضل الديمقراطية الأمريكية – بعد إسقاط نظام صدام حسين – من السيطرة على النظـــام السياســـي العراقي، بما زاد من النفوذ الإيراني في المنطقة، على حساب الولايات المتحدة وحلفائها.

استنادا للموقف الخليجي والأمريكي من احتجاجات البحرين، المبني على قاعدة المصالح المشتركة بين الأنظمة الحاكمة في الخليج والإدارة الأمريكية، فقد رأى فريد أيهم أن: "أمريكـــا أعطت الضوء الأخضر للتدخل الخليجي، وأنه أفضل الاحتمالات السيئة"[3]، وهذا ما أكـــد عليـــه تقرير موقع البحرين من الإستراتيجية الأمريكية الذي أشار إلى وجود تغاضي أمريكـــي، بـــل ضوء أخضر أمريكي للعربية السعودية؛ لدعم الملك البحريني من خلال إرســـال "قـــوات درع الجزيرة" لقمع المحتجين الشيعة[4].

يبدو جليا وقوف الولايات المتحدة إلى جانب النظام البحريني، رغم كونه نظاما قائمـــا على حكم الأقلية للأكثرية، وهو ما يتناقض مـــع روح الديمقراطيـــة، وينقلـــب علـــى حقـــوق الإنســـــان، ويظهر واضحا الإنحياز الأمريكي للمصالح على حساب القيم، إذ يُقدم الإســـتقرار في منطقة الخليج العربي على تبني النظام الديمقراطي ونشر الحريات، كون الإستقرار يمكـــن الولايات المتحدة من إحكام سيطرتها على منطقة تمتاز بأهميتها الإستراتيجية، من حيث تحكمها في أهم الممرات والمضائق المائية، واحتوائها على أكبر مخزون نفطي، يشكل شـــريان الحيـــاة للعالم الصناعي، ورغم أن الشيعة يشكلون 70% من الشعب البحريني، وهم يعانون من التهميش والتمييز، ويتعمد النظام البحريني معاملتهم باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، رغم كل ذلك، إلا أن الإدارة الأمريكية تواصل غض الطرف عن المظالم التي يوقعُها النظام البحريني بالشيعة،

---

[1] الخبر، "**أكبر تجمع عسكري وأهم احتياطي نفطي: الثورة في البحرين بوابة التغيير في منطقة الخليج**"، 2011/10/3، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] أيهم، فريد: "**الموقف الأميركي من التحولات السياسية في الخليج**"، 2011/3/27، مرجع سابق.

[4] حطيط، أمين: **موقع البحرين في الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط**"، مرجع سابق.

بل تجاوزت ذلك إلى حد دعم النظام في وجه الحركة الإحتجاجية المطالبة بالديمقراطية والحريات والحقوق، واقتصرت مواقفها عند حد مطالبة النظام بالإصلاحات السياسية، وضبط النفس. خوفا من انفلات زمام الأمور باتجاه ثورة شعبية دموية، ولم تبلغ حد إدانة النظام، وإجباره على السير باتجاه التحول الديمقراطي.

الخاتمة

تباينت مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات الشعبية في دول محور الإعتدال العربي، رغم كون أنظمة تلك الدول موالية لها، وتصنف باعتبارها دولاً صديقة. فالموقف الأمريكي من الثورة المصرية، اختلف عن الموقف الأمريكي من الثورة التونسية، وكذلك اختلف الموقف الأمريكي من الثورتين البحرينية واليمنية، عما كان عليه في الثورة التونسية، وفي الثورة المصرية، والمراقب لتلك المواقف المتباينة، يدرك أن التباين في الأدوات والوسائل، لم يكن في وحدة الأهداف، التي بقيت على الدوام تتمحور حول الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة العربية والدفاع عنها.

ففي الثورة التونسية لوحظ أن الإدارة الأمريكية معنية بالهدوء والإستقرار في المنطقة، وتخشى من التسبب في أعمال العنف المتزايدة في تونس، في انتقال عدوى الثورة إلى أقطار عربية أخرى، فتعمدت تجاهل الثورة إعلاميا، ولم يصدر عنها أي موقف رسمي يوحي باهتمامها ومتابعتها للثورة التونسية، رغم تزايد أعداد المحتجين، وازدياد أعداد القتلى والمصابين، والمعتقلين، ورغم اتصاف الثورة التونسية بالإستمرارية، والتصعيد، بفعل المعالجة الأمنية التي قام بها النظام، في محاولته السيطرة على مجريات أحداث الثورة، ورغم الأعداد المليونية من الثائرين المطالين بإسقاط النظام.

وعندما أيقنت الإدارة الأمريكية من إخفاق النظام في حفظ الأمن، وفشله في فرض سيطرته على البلاد، طالبت الجيش بالتدخل لعزل الرئيس الذي تعمدت الإدارة الأمريكية أن تجعله كبش فداء، بعدما أُسندت قيادة البلاد مؤقتا إلى رئيس مجلس النواب فؤاد المبزغ وفقا للدستور التونسي، إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال 60 يوما.

أخفقت الإدارة الأمريكية في تقدير الأثر الذي تركه هروب الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي إلى السعودية، في نفوس الشباب العربي المحبط الناقم، والطامح للتغيير، وقد ساهم في هذا الإخفاق سوء تقدير الإدارة الأمريكية لحجم الغضب، والإحتقان، والبؤس الذي

يعم الشارع العربي، نقمة على أنظمةٍ عربية مستبدة تدعمها الولايات المتحدة، رغم إخفاقها وفشلها في إدارة شؤون بلادها.

كان للهروب المفاجئ للرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي إلى السعودية، والنجاح الذي حققته الثورة التونسية، أكبر الأثر في تشجيع الشباب في العديد من الأقطار العربية، لبدء حركة الإحتجاج ضد أنظمتهم، فاندلعت الأعمال الإحتجاجية في معظم البلاد العربية، رغم أن الإدارة الأمريكية من خلال وزيرة خارجيتها (هيلاري كلنتون) نبهت الأنظمة العربية إلى إمكانية انتقال عدوى الحالة التونسية إليها، وحثتها على الإسراع في إجراء إصلاحات سياسية، واقتصادية ملموسة وحقيقية، تُنَفس من خلالها احتقان الشباب، وتمنع اندلاع أعمال احتجاجية، أو تطوق التحركات الإحتجاجية التي مازالت في بداياتها، ولم تبلغ حد الثورة الشعبية، التي تملك مقومات تهديد أركان النظام، وقد تقوى إلى درجة الإطاحة به.

مع بدء أحداث الثورة المصرية، تخلت الولايات المتحدة عن أسلوبها الذي تعاملت فيه مع الثورة التونسية، والمتمثل في تجاهل الثورة إعلاميا، والثقة بقدرة النظام على معالجة الثورة والقضاء عليها، ذلك أن نهج التعتيم الإعلامي والصمت الرسمي الذي انتهجته الإدارة الأمريكية أيام الثورة التونسية، خشية انتقال العدوى لدول عربية أخرى، فقد مبرراته بسبب اندلاع الأعمال الإحتجاجية في العديد من الدول العربية، إضافة إلى اكتشاف الإدارة الأمريكية مدى هشاشة النظام، وانحسار شعبيته.

تابعت الإدارة الأمريكية أحداث الثورة المصرية لحظة بلحظة، وكانت على اتصال دائم مع أركان النظام، وقد تطور الموقف الأمريكي من الثورة المصرية تبعا لتطور أحداثها وتصاعد حدتها، فلوحظ أن التصريحات، والمواقف الأمريكية من الثورة المصرية أخذت أنماطا متدرجة تبعا للمرحلة التي وصلت إليها الثورة، ومقدار سخونة أحداثها، وتبعا لميل الكفة فيما بين النظام والشعب. فكانت المواقف والتصريحات الأمريكية تصب في مصلحة النظام في الثلث الأول من الثورة المصرية، وفي الثلث الثاني ومع اشتداد الثورة، وظهور علامات فشل النظام في قمعها والقضاء عليها، أخذت المواقف الأمريكية تنتقل من مربع الدعم المطلق للنظام والإشادة بعمق

العلاقات معه، إلى مربع الدعوة إلى ضبط النفس، وتجنب العنف، والدعوة إلى إصلاحات سياسية واقتصادية حقيقية، وذات أثر يلمسه الشعب المصري.

استمرت الإدارة الأمريكية في العزف على وتر الإصلاحات، حتى التقطت إشارات توحي برجحان كفة الثورة، وفقدان النظام سيطرته على مجريات الأحداث، وفقدانه السيطرة على الأمن والإستقرار، عندها وفي الثلث الأخير من أيام الثورة، انهمكت الإدارة الأمريكية في البحث عن البدائل المناسبة، والتي تتحقق من خلالها المصالح الأمريكية، فتركت التنسيق مع رأس النظام، وأخذت تدير الأمور من خلال اتصالات مباشرة مع جميع الأطراف، ومن خلال استخدامها كل أوراق القوة والتأثير التي تملكها، بغرض توجيه الأحداث الوجهة التي تحقق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وتلبي طموح الشعب في إسقاط النظام، فبدأت آلتها الإعلامية في إظهار وقوف الولايات المتحدة إلى جانب الشعب، وإظهار تأييدها لمطلبه الأساسي في إسقاط النظام، فيما هي تعمل على إسقاط رأس النظام، ككبش فداء في مقابل الحفاظ على النظام ولكن برأس جديد يلعب نفس الدور الذي كان يلعبه سابقه ولكن بشكل مستتر.

برغم الضغوط الشديدة التي تعرضت لها الإدارة الأمريكية لمنعها من التخلي عن حليفها المقرب حسني مبارك، إلا أنها باتت على قناعة بأن بقاء الرئيس المصري السابق حسني مبارك أصبح عبئاً ثقيلا، وأن الإصرار على بقائه يستوجب دفع أثمان ليست الإدارة الأمريكية مستعدة لدفعها من رصيد الإستقرار والأمن في المنطقة، في ظل ثورة شعبية عارمة، يواجهها نظام فقد مشروعية بقائه، وتآكلت دعائم صموده، وأضحى على حافة الإنهيار، في بلد عربي يمثل قاطرة البلدان العربية، ويتمتع بوزن إقليمي كبير، ويرتبط بمعاهدة سلام مع دولة "إسرائيل" التي تعتبر عدم الإستقرار وفقدان الأمن في مصر مهددا لإستقرار المنطقة وأمنها.

هناك من يرى أن الإدارة الأمريكية في معالجتها لأحداث الثورة اليمنية، استحضرت دروس معالجتها للثورة التونسية والثورة المصرية، وأخذت تتجنب الأخطاء السابقة، ولم يعد عنصر المفاجأة الذي أربكها في الثورتين السابقتين يؤثر عليها سلبا، باتجاه اتخاذ قرارات متسرعة، وغير مدروسة بعمق. فوفق رأي هولاء أخفقت الولايات المتحدة في تخليها السريع

عن حلفائها (الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، والرئيس المصري حسني مبارك)، وأنه كان بإمكانها التروي، وممارسة المزيد من الدعم لحلفائها، والمزيد من الضغط على قيادات الثورة باتجاه تحقيق العديد من مطالب المحتجين دون الموافقة أو القبول بإسقاط رأس النظام.

إلا أن الباحث يرى أن الإدارة الأمريكية لم يكن لديها من خيار في الحالتين السابقتين سوى الذهاب باتجاه التضحية برأس النظام، حفاظا على النظام أولا، وعلى الإستقرار والأمن الإقليمي ثانيا، بدافع الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة. وأنها لم تتسرع في الضغط باتجاه إسقاط رأس النظام، وإنما كان قرارها ذلك متماشيا مع تزايد وتيرة الثورة، وصولا إلى اللحظة التي أصبح فيها التخلي عن رأس النظام أنسب القرارات، وأكثرها نجاعة في تهدئة الغليان الشعبي، وتسكين الإضطرابات.

اختلف الموقف الأمريكي من الثورة اليمنية عن سابقيه في الثورتين التونسية والمصرية، وذلك تبعا لخصوصية الحالة اليمنية. ففي اليمن انقسم الشعب إلى مؤيد للنظام، ومؤيد للثورة، وتبعه انقسام الجيش على نفسه بين مؤيد للنظام، ومؤيد للثورة أيضا، وكانت قيادات الثورة قد أعلنت عن التزامها بسلمية ثورتها، خوفا من الإنزلاق في مستنقع الحرب الأهلية، كما حدث في ليبيا، خصوصا وأن الشعب اليمني مسلح، ويمتلك جميع صنوف الأسلحة الخفيفة.

بتدقيق النظر في الحالة اليمنية نلاحظ حالة شبه التكافؤ في القوة بين طرفي الصراع. بين المؤيدين للثورة، والمؤيدين للنظام، مما يعني أن أحدا من الطرفين لن يستطيع حسم المعركة لصالحه، وبالفعل فقد أخذت الثورة اليمنية تراوح مكانها صعودا وهبوطا، وظهرت حالة اصطفاف الشعب اليمني بين مؤيد للرئيس والنظام الحاكم، ومؤيد للثورة. إضافة إلى أن الثورة اشتملت على أطياف متعددة، لم تنجح في توحيد مواقفها، فأحزاب "اللقاء المشترك" كانت تمثل الجانب الرسمي للثورة، وتتم معها اللقاءات والنقاشات، وتُعرض عليها المبادرات، في حين يتم تجاهل القيادات الميدانية للثورة، وفي المقابل أعلنت القيادات الشبابية أن الذين يفاوضون النظام لا يمثلونهم، وفي مرات عدة كانت المعارضة اليمنية توافق على المبادرات في حين يرفضها

شباب الثورة، مما خلق حالة من الشك والريبة في وجود قيادة موحدة تمثل الثورة اليمنية، وهذا مما أضعف موقف الثورة في وجه النظام، ووفر للإدارة الأمريكية ذريعةً للتباطؤ في الضغط على الرئيس اليمني للتنحي، وأبقى الثورة اليمنية بعيدةً عن طور الغليان الذي تخشى معه الإدارة الأمريكية انفلات زمام الأمور، وانزلاق اليمن إلى الفوضى، والإضطرابات التي تعتبرها الولايات المتحدة بيئة مناسبة تستثمرها القوى المعادية للإضرار بالمصالح الأمريكية.

قرأت الولايات المتحدة الحالة اليمنية وتعاملت معها وفق مقتضيات مصالحها. إذ تعمدت تجاهل أحداث الثورة اليمنية، وأوكلت ملفها للسفير الأمريكي في اليمن، بالتنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتعمدت البقاء في الظل إعلاميا، رغم مشاركتها الفاعلة في صياغة المبادرات، سعيا للحفاظ على مصالحها، ومصالح حليفها علي عبدالله صالح. وبرغم استمرار الثورة اليمنية لأكثر من عشرة أشهر، ووقوع العديد من المجازر الدامية والمؤلمة، وتعطل الحياة السياسية والإقتصادية في اليمن بشكل كبير، إلا أن المواقف الأمريكية كانت دائما تدفع باتجاه إلقاء عبء التغيير على الشعب اليمني، وفق مقولة السفيرة الأمريكية السابقة في اليمن (باربرا بودين) "لا يمكن حل المشكلة نيابة عن اليمنيين".

جدير بالذكر أن أحداث الثورة اليمنية وقعت في وقت كانت الولايات المتحدة تخوض فيه حرباً مفتوحة مع تنظيم القاعدة في اليمن، وكان النظام اليمني يقدم كل التسهيلات التي تطلبها الولايات المتحدة، في الوقت الذي كان النظام يخوض فيه حرباً مفتوحة مع الحوثيين في الشمال، وكانت الولايات المتحدة تقدم الدعم الذي يطلبه النظام اليمني، وتؤيد التدخل العسكري السعودي الداعم للنظام اليمني، إذ يمثل الحوثيون الطائفة الشيعية في اليمن المتحالفة مع إيران، وهذا الأمر دفع الإدارة الأمريكية للتمسك بالرئيس اليمني ونظامه.

استنادا لخصوصية الحالة اليمنية، فقد وقفت الولايات المتحدة موقف المراقب المتأني تجاه أحداث الثورة اليمنية، انتظارا لما ستؤول إليه تطورات الأحداث، باعتبار واقع الحال في اليمن يحقق المصالح الأمريكية، ولا يشكل خطرا عليها. بقي الموقف الأمريكي يراوح مكانه حتى بلغ الوضع في اليمن حدا أصبح فيه بقاء الرئيس اليمني على عبدالله صالح عنوان المشكلة

اليمنية، وأصبحت دول الجوار والولايات المتحدة على يقين بأن بقاء الرئيس اليمني سيزيد أمور اليمن سوءً، في ظل سيادة منقوصة، واقتصاد شبه مشلول، وفقدان السيطرة على الحدود والمياه الإقليمية، وازدياد وتيرة عمليات نقل السلاح، والتهريب عبر الحدود والمياه الإقليمية اليمنية، مما تطلب وضع حد لإنهيار سيادة الدولة، وضعف سيطرتها، ودفع الإدارة الأمريكية إلى ممارسة الضغط اللازم لحمل الرئيس اليمني على التنحي لصالح نائبه، الذي يلقى قبولا أمريكيا وإقليميا، ليقود اليمن إلى الإستقرار الذي يوفر المناخ المناسب لخدمة المصالح الأمريكية في اليمن والمنطقة.

جاءت الثورة البحرينية كحالة مختلفة عن سابقاتها، ومثلت صراعا داخل المجتمع البحريني تفوح منه رائحة نزاع طائفي. اقتصرت الإحتجاجات على أبناء الطائفة الشيعية التي تمثل الأغلبية في البحرين، في حين أحجم أبناء الطائفة السنية عن المشاركة في الإحتجاجات المنادية بإسقاط النظام، وعلى خلفية الإرتباط المذهبي بين شيعة البحرين والنظام الإيراني المجاور، وبسبب العداء المعلن بين الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الايراني، فقد كان الموقف الأمريكي من الإحتجاجات البحرينية مختلفا عن المواقف الأمريكية من الثورات العربية الأخرى المتزامنة معها.

سعت الإدارة الأمريكية في بداية الإحتجاجات البحرينية للوقوف إعلاميا على مسافة واحدة من النظام والمحتجين، برغم بعض التصريحات التي كانت تؤكد على قوة ومتانة العلاقات الأمريكية البحرينية، وطالبت الإدارة الأمريكية الأطراف البحرينية بضبط النفس، وطالبت النظام البحريني بإكمال مشوار إصلاحاته السياسية، وأيدت فتح حوار بين النظام والمعارضة، واستمرت تردد تصريحاتها الدبلوماسية المنادية بالحريات، والحقوق والإصلاح. وتجنبت الحديث عن الديمقراطية، إلى أن بدا أن الكفة تميل لصالح المعارضة، عندها أخذت الإدارة الأمريكية تدق ناقوس الخطر، وقال وزير دفاعها (روبرت غيتس) مخاطبا القيادة البحرينية: "إن الوقت ليس في صالحكم".

بعد دخول قوات "درع الجزيرة" إلى البحرين وقيام النظام بقمع الإحتجاجات، وبرغم وقوع العديد من القتلى، والمصابين، و إعلان الملك عن فرض حالة الطوارئ في البحرين إلا أن الإدارة الأمريكية أعلنت أنها لا تعتبر دخول قوات "درع الجزيرة" إلى البحرين "غزواً" واكتفت بحث النظام البحريني على عدم الإفراط في استخدام القوة وأبدت قلقها من إعتقال القيادات البحرينية المحركة للإحتجاجات.

بدا واضحا في الحالة البحرينية انحياز الإدارة الأمريكية لجانب المصالح بعيداً عن القيم. ذلك أن نجاح الإحتجاجات البحرينية في إسقاط النظام، يمثل تهديدا للمصالح الأمريكية، مما دفع الإدارة الأمريكية إلى السكوت عن انتهاكات حقوق الإنسان، ومصادرة الحريات، والإعتداءات التي تعرض لها المحتجون البحرينيون، وفيما يبدو أن الولايات المتحدة أعطت ضوءً أخضر للنظام البحريني للإسراع بقمع الحركة الإحتجاجية؛ خوفا من انفلات زمام الأمور، وانهيار النظام البحريني لصالح الشيعة، مما يعني خروج البحرين كدولة من الفلك الأمريكي.

مما تقدم يصل الباحث إلى حقيقة مفادها أن الإدارة الأمريكية تعاملت مع الثورات العربية في دول محور الإعتدال، انطلاقا من قاعدة تحقيق المصلحة الأمريكية، والحفاظ على مكتسباتها، والسعي للحد من الآثار السلبية للثورات العربية على المصالح الأمريكية في المنطقة. وأن القيم والمُثل التي ما فتئت إدارة الرئيس الأمريكي أوباما تنادي بها لم تكن إلا في التصريحات، والمواقف المُعَدة للإستهلاك الإعلامي فقط، وأن الإدارة الأمريكية حين كانت تطالب بوقف العنف، وبحماية الحريات، والحقوق وتطالب بالسماح بحرية التظاهر السلمي لم يكن دافعها في ذلك قيميّا وإنما كانت تهدف إلى تلميع صورتها أمام الآخرين، وإظهارها باعتبارها واحة الديمقراطية، والحرية في العالم، إضافة إلى قناعة الإدارة الأمريكية بأن العنف من جانب النظام في رده على الثائرين لا بد وأن يقود إلى عنف مضاد يكون أشد وأعظم أثرا بما يزيد من أعداد الثائرين الغاضبين ويزيد من تحديهم وإصرارهم على مواجهة النظام، ويزيد من حجم المشاكل التي تنهك النظام، وتزيد من فشله، وتربكه في معالجة تطورات الثورة، فيلجأ إلى الحل الأمني الذي يخدم الثائرين، الذين تبدد الخوف لديهم من النظام، ويحرج النظام، ويتسبب في تآكل شرعيته مع كل اعتداء أو ضحية تسقط.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

برجا، فرانسوا وآخرون: "**اليمن والعالم تفاعل اليمن والعالم في العقد الأخير من القرن العشرين**"، مركز دراسات المستقبل والمركز الفرنسي للدراسات اليمنية.

سلامة، غسان وآخرون: "**السياسة الأمريكية والعرب**"،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1985.

المجموعة الدولية للأزمات، "**اليمن بين الإصلاح والثورة**"، المستقبل العربي، نيسان أبريل 2011، العدد 386.

محمود، فارس تركي: "**العلاقات المصرية الأمريكية 1991- 2001**"، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.

نوفل، أحمد سعيد وآخرون، "**تداعيات فوز حماس في الإنتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 على مستقبل القضية والصراع في المنطقة وعلى إسرائيل**"، مركز دراسات الشرق الأوسط، 26 كانون ثاني/يناير 2006.

اليمن ثورة شعب، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث.

المجلات

أبو ركبة، طلال: "***الديمقراطية العربية.. إشكاليات وموانع***" **سياسات**، العدد (6) 2008.

أبوطالب، حسن: "***التصدع الداخلي: مأزق مبادرات الرئيس في مواجهة الثورة اليمنية***"، **السياسة الدولية**، العدد 184، أبريل 2011.

بطرس، ماجد رضا: *"العلاقات المصرية – الأمريكية، المضامين والمستقبل"*، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ربيع 2010، العدد26.

بن يونس كمال ،*"التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"* ،**السياسة الدولية**، (العدد184، نيسان /أبريل 2011)، ص61.

بن يونس، كمال: *"التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"*،**السياسة الدولية**، (العدد184، نيسان /أبريل 2011).

بولاك، كينيث: *"الولايات المتحدة واستراتيجية متكاملة في الشرق الأوسط.. رؤية أمريكية"***السياسة الدولية**،العدد 175، يناير 2009، المجلد 44.

تلحمي،داود *"الأبعاد الخارجية للثورات والانتفاضات الشعبية العربية"*، **سياسات**، العدد (16)، 2011.

حافظ، زياد: *"ثورة يناير في مصر : تساؤلات الحاضر والمستقبل"* ، **مجلة المستقبل العربي**، مارس 2011/3، العدد 385.

رجب، ايمان أحمد *"طائفية الاحتجاجات: ملامح الأزمة الداخلية والإقليمية لمظاهرات البحرين"*، **مجلة السياسة الدولية**، العدد184، ابريل 2011.

سالم، أحمد علي: *"السياسة الخارجية لأوباما بين المثالية والواقعية"* ، **السياسة الدولية**، العدد 178 أكتوبر 2009، المجلد44.

سويد، ياسين: *"الوجود العسكري الأجنبي في الخليج– واقع وخيارات"*، **مجلة شؤون عربية**، العدد 128، شتاء 2006،ص250.

شحاتة، دينا ومريم وحيد، *"محركات التغيير في العالم العربي"*، **السياسة الدولية**، (العدد 184، نيسان /ابريل 2011).

عبد الشافي، عصام: *"العامل الدولي: تراجع الدور الأمريكي في البيئة الاستراتيجية الجديدة"*، **السياسة الدولية**، العدد 186، اكتوبر 2011، المجلد 46.

عبد الفتاح، بشير: *"أمريكا والربيع العربي"*، **شؤون عربية**، العدد146، صيف 2011.

عبد النور، ناجي: *"الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرر السياسي"*، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 387، ايار مايو 2011/5.

عوض، محسن *"الإنتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري"*، **مجلة المستقبل العربي**، حزيران/يونيو 2011، العدد 388.

المزين، ميسون: *"الكونغرس الأمريكي الجديد: صفحة جديدة في السياسة الخارجية أم أجندة جمهورية بتعديلات ديمقراطية؟"* **سياسات**، العدد(2) ربيع 2007.

نصار، وليم: "المصل*حة القومية بين الليبرالية والواقعية (دراسة مقارنة بين السياسة الخارجية لجورج بوش الأب وبيل كلنتون)*،**سياسات**، العدد (11) 2010.

نيال، محمد عصام: *"الإصلاح السياسي بوصفه ذريعة للتدخل الأجنبي في الوطن العربي"* **شؤون عربية**، العدد 146، صيف 2011.

وثيقة خطاب أوباما في القاهرة، **مجلة شؤون الأوسط**، صيف – خريف 2009، العدد 133.

ياسين، أشرف محمد عبدالله: *"السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط"*، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 26، ربيع 2010.

الانترنت

الخط الزمني لثورة الشباب اليمنية"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

لانتفاضة البحرينية 2011–2012 "– ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%

D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A9_%D8%A7%D9%84
%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A
9_2011-2012

الأحمـــدي، محمـــد: "العلاقـــات اليمنيـــة الأمريكيـــة بعـــد أحـــداث 11 ســـبتمبر"، http://almoslim.net/node/85268

الأخبـــار – "الأســـطول الأميركـــي الخـــامس تقـــارير وحـــوارات"، 2011/3/2، http://www.aljazeera.net/news/pages/2c1e9150-20ee-49b0-8444-59492ccda3ac

الأخبـــار، "الـــيمن ســـاحة للحـــرب الســـرية"، 2011/5/20.-http://www.al-akhbar.com/node/14946

الأســـطول الأمريكـــي بـــالبحرين.. رافعـــة اقتصـــادية وحـــام للإســـتثمار"، 2010/4/16، http://arabic.cnn.com/2010/MME/3/17/bahrain.fifthfleet/index.html

الأسود، الطاهر: "ثوابت العلاقات التونسية الامريكية وافاقها في ظل رؤى المحـــافظين الجـــدد للمنطقـــــــــــــــــــــــــــة العربيـــــــــــــــــــــــــــة"، 2007/12/8 .http://www.ifriqiyah.com/cnt/tonisia/TONArticle/int142.htm

آل شاهر، علي محمد: "حقيقة الموقـــف الأمريكـــي مـــن الثـــورة المصـــرية"، 2011/2/19، http://www.islammemo.cc/hadath-el-saa/Entefadat-Masr/2011 /02/19/ 117499.html

أميركـــا تـــدعو رعاياهـــا لمغـــادرة مصـــر فـــورا، الجزيـــرة، الأخبـــار، 2011/2/3، http://www.aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-1227 .41d17432 /7aa6ef8c-7512-44ce-b5e1-fbbed6080d9c

الانتفاضة البحرينية 2011–2012 "– ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%A7%

أوباما يحيي المصريين ويدعو لإنتقال إلى الديمقراطية"، (CNN)، 2011/2/13. http://www.egyptiantalks.org/invb/index.php?showtopic=116627

أوباما ينتقد خطاب مبارك ويشيد بالمحتجين"، (CNN)، 2011/2/11، http://www.egyptiantalks.org/invb/index.php?showtopic=116627

أيهم، فريد: الموقف الأميركي من التحولات السياسية في الخليج"، 2011/3/27، http://www.saudiwave.com/ar/2010-11-09-18-40-47/573-2011-03-27-13-18-32.html

البحراني، عبد الواحد ناصر: شبكة النبأ المعلوماتية، "البحرين صراع المصالح والقيم"، 2011/4/26، http://www.annabaa.org/nbanews/2011/04/296.htm

بدران، عصام: "رؤية أمريكية: غياب الإسلاميين وراء نجاح ثورة تونس"، http://elbehira.net/elbehira/nd_shnws.php?shart=12706،2011/1/21

بني فضل، آلاء: "تخبط أمريكي تجاه الأحداث المصرية"، 10/فبراير/2011، http://blog.amin.org/almr/2011/02/10/%D8%AA%D8%AE%D8%A8%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9% %D8%B7-%D8%A3%D98A-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D8%A7%D9/%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9

البيان، "صنعاء تتهم واشنطن بتدبير عملية انقلاب ضد صالح"، 2011/6/5. http://www.albayan.ae/one-world/news-reports/2011-06-05-1.1450761

تباينت مواقف الحكومات العربية والأجنبية من الثورة المصرية"، 2011/2/11، http://www.egyptiantalks.org/invb/index.php?showtopic=116627

التحرير يتحول إلى ساحة حرب في موقعة الجمل، المصري اليوم، العدد 2426، 3/فبراير/ 2011، http://www.ahram.org.eg/The-First/News/61094.aspx

التسلسل الزمني لثورة 25 يناير، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%85%D9%86%D9%8A_%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_25_%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1_(%D9%85%D8%A7_%D9%82%D8%A8%D9%84_%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D9%84_%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83)

تطورات موقف أميركا من أحداث مصر"، الجزيرة.نت، تقارير وحوارات،2011/2/3، http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/11/137234.html

التغيير نت، "انتقاد لتقلبات المواقف الأمريكية في اليمن"، 2011/5/16. http://www.al-tagheer.com/news29779.html

تقرير حول العلاقات البحرينية الأمريكية ولغة المصالح المشتركة"، 2003/2/4، http://www.bna.bh/portal/news/400

تونس – ما دور الولايات المتحدة في الربيع العربي؟، 2011/12/12، http://www.turess.com/alhiwar/23658

تونس تجدد قرار منع ارتداء الحجاب في جامعاتها ومدارسها، http://almoslim.net/node/45871

ثلاثة قتلى ومئات الجرحى في اشتباكات بين مؤيدين مبارك ومعارضيه"، B.B.C عربي، 2011/2/2، http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/02 /110202_ mubarak_dismissal.shtml

ثورة 25 يناير – ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_25_%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1

الثورة التونسية – من ويكيبيديا الموسوعة الحرة، http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9

الثورة التونسية 2011، المعرفة. http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9_2011

الثورة المصرية تدخل أسبوعها الثالث وأوباما يبقى في المنطقة الرمادية"، صدى الوطن، 2011/2/12، http://www.arabamericannews.com/Arabic/index .php?mod=article&cat=%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%87%D8%B0%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D9%88%D8%B9&article=7856

الجزيرة الفضائية، من واشنطن، "الموقف الأميركي إزاء الثورة اليمنية"، 2011/10/22. http://aljazeera.net/programs/pages/1b9855aa-5800-4ee2-919a-2ef3d721a5a4

الجزيرة نت، الأخبار: عربي، "أميركا تدافع عن قوات خليجية بالبحرين"، 2011/3/15، http://www.aljazeera.net/news/pages/3e362bfe-5927-420a-9bd3-8ff9faef52a7

الجزيرة نت، الأخبار: عربي، "أوباما يدعو لحوار جامع بالبحرين"، 2011/2/28، http://www.aljazeera.net/news/pages/c3231eb1-3edf-4d0c-a23f-64a6e04fdad8

الجزيرة نت، الأخبار: عربي، "معارضة البحرين ترفض عرض الحوار"، 2011/2/19، http://www.aljazeera.net/news/pages/fd7c90b4-96ce-4b4a-890f-73cdbaf01dc7

الجزيرة نت، الأخبار: عربي، "واشنطن ترحب بالحوار في البحرين"، 2011/2/25، http://www.aljazeera.net/news/pages/0b7519e4-ca48-4568-959a-aa4831aa9777

الجزيرة نت، الأخبار:عربي: "اميركا قلقة جدا للعنف في البحرين"، 2011/2/16، http://www.aljazeera.net/news/pages/e334d6fd-7e56-43a2-b5ce-e64757fc9ebf

الجزيرة نت، الأخبار، "اتصالات خليجية لإنهاء الأزمة اليمنية"، 2011/4/4. http://www.aljazeera.net/news/pages/20b65ac8-d27a-4554-9c9a-56b372992873

الجزيرة نت، الأخبار، "إدانة واسعة للقمع الدامي باليمن"، 2011/3/19. http://aljazeera.net/news/pages/8ec4fdda-42e9-411a-8411-6d7e78bd62c5

الجزيـــرة نـــت، الأخبـــار، "الآلاف بـــالبحرين يشـــيعون قـــتلاهم"، 2011/2/18،
http://www.aljazeera.net/news/pages/4c023543-89f2-4e69-a15d-b35beae5a9fd

الجزيـــرة نـــت، الأخبـــار، "الأمـــن اليمنـــي يقـــتحم ســـاحة التغييـــر"، 2011/3/12.
http://www.aljazeera.net/news/pages/90d84103-a8e6-43ac-b171-7f5ed5191bd0

الجزيـــرة نـــت، الأخبـــار، "الجامعـــة تؤيـــد درع الجزيـــرة بـــالبحرين"، 2011/3/23،
http://www.aljazeera.net/news/pages/c0af6537-ce93-45a1-9ef7-48da50bb793d

الجزيـــرة نـــت، الأخبـــار، "الـــرئيس اليمنـــي يجـــدد دعوتـــه للحـــوار"،2011/3/7.
http://www.aljazeera.net/news/pages/5b8f5a05-1efd-43db-9707-9f26a3e7a7d7

الجزيـــرة نـــت، الأخبـــار، "الـــرئيس اليمنـــي يقيـــل الحكومـــة"، 2011/3/21.
http://www.aljazeera.net/news/pages/d262e781-817b-408e-a8e7-abb35fa55d30

الجزيـــرة نـــت، الأخبـــار، "المعارضـــة تـــرفض عـــرض صـــالح التنحـــي"،2011/3/22.
http://www.aljazeera.net/news/pages/121732fd-4154-4f52-a73a-397d437975c0

الجزيـــرة نـــت، الأخبـــار، "النظـــام بـــاليمن يتصـــدع والجـــيش ينقســـم"،2011/3/21.
http://www.aljazeera.net/news/pages/c07811b2-b30b-4f3f-a76c-65132b820da1

الجزيرة نت، الأخبار، "الوفاق قاطعت البرلمان على خلفيتها، ملك البحرين يأمر بالتحقيق في الأحداث"، 2011/2/15، http://www.aljazeera.net/news/pages/147157c0-9bb7-49fc-84ce-124fe21072b7

الجزيرة نت، الأخبار، "تعبئة ضد صالح في يوم الشهيد"، 2011/3/30. http://www.aljazeera.net/news/pages/33d9dc4b-584a-4de6-85a0-9575851bd8dc

الجزيرة نت، الأخبار، "تفاصيل عن خطة تنحي الرئيس اليمني"، 2011/4/16. http://www.aljazeera.net/news/pages/b4bb9687-e586-4840-ac0b-fca1d1c2c8f6

الجزيرة نت، الأخبار، "جمعة ثبات وصالح يرفض المبادرة"، 2011/4/8. http://www.aljazeera.net/news/pages/93467ccb-8896-480a-83b7-38a45f202554

الجزيرة نت، الأخبار، "دعوة لمظاهرة حاشدة بالبحرين"، 2011/2/21، http://www.aljazeera.net/news/pages/5e597456-acf4-4d21-87c8-bfd84ddacb6a

الجزيرة نت، الأخبار، "صالح قبل بالتنحي والثوار يطلبون محاكمته"، 2011/4/24. ttp://www.aljazeera.net/news/pages/206388db-b36b-443a-9ea1-16bf6b2eb34c

الجزيرة نت، الأخبار، "صالح قبلها والمعارضة اشترطت والشباب رفضوها"،2011/4/24. http://www.aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/10ee577a-885d-4456-a3b6-8eae5e0c319b

الجزيـــرة نـــت، الأخبـــار، "صـــالح يجـــدد رفضـــه للتنحـــي"، 2011/3/27.
http://www.aljazeera.net/news/pages/babfedea-9c14-47ea-8ea5-f8fa2b7e9648

الجزيرة نـــت، الأخبـــار، "صـــالح يـــدعو للحـــوار والاحتجـــاج بتصـــاعد"، 2011/2/20.
http://www.aljazeera.net/news/pages/046b8c51-50f7-4ad2-8037-694eded12fbb

الجزيرة نت، الأخبار، "صـــالح يرحـــب بالمبـــادرة الخليجيـــة وينتقـــد قطـــر"، 2011/4/9.
http://www.aljazeera.net/news/pages/036b306d-0e3a-44f5-837a-2f12f2c057e6

الجزيـــرة نـــت، الأخبـــار، "صـــالح يـــرفض توقيـــع المبـــادرة"، 2011/5/1.
ttp://www.aljazeera.net/news/pages/71a1e3ff-243a-4e77-bbfc-c39b16bc5205

الجزيـــرة نـــت، الأخبـــار، "صـــالح يعـــرض العفـــو عـــن العســـكريين"، 2011/3/25.
http://www.aljazeera.net/news/pages/a3b249cf-9f56-491d-979b-eb5fb9ccfb9f

الجزيـــرة نـــت، الأخبـــار، "صـــالح يعلـــن عـــن إصـــلاحات سياســـية"،2011/3/10.
http://www.aljazeera.net/news/pages/a9a071c1-6ba9-44f1-9d97-884a55311ce9

الجزيـــرة نـــت، الأخبـــار، "صـــالح يقبـــل المبـــادرة الخليجيـــة"، 2011/4/23.
ttp://www.aljazeera.net/news/pages/c6b41f12-f5c6-4629-b322-21b7235fc921

الجزيـــرة نـــت، الأخبـــار، "قتلـــى بعـــدن وتعـــز واشـــتباكات بصـــنعاء"، 2011/2/19، http://www.aljazeera.net/news/pages/f38c11e7-2b84-467b-84f1-825f214be779

الجزيرة نت، الأخبـــار، "قتلـــى بفـــض اعتصـــام "اللؤلـــؤة" فـــي البحـــرين"، 2011/3/16، http://www.aljazeera.net/news/pages/09a06630-10e0-481e-9fe0-d38d9e491df6

الجزيـــرة نـــت، الأخبـــار، "قتيـــل وجرحـــى فـــي مظـــاهرات الـــيمن"،2011/2/25. http://www.aljazeera.net/news/pages/27257eb4-74c4-43e7-9e99-2ba697025c99

الجزيرة نـــت، الأخبـــار، "قـــوة ســـعودية للبحـــرين والمعارضـــة تـــرفض"، 2011/3/14، http://www.aljazeera.net/news/pages/b93baeeb-a821-4bc2-9f62-63ca58643b37

الجزيرة نت، الأخبـــار، "مئـــات المصـــابين فـــي تجـــدد المواجهـــات بتعـــز"، 2011/4/5. http://www.aljazeera.net/news/pages/f616b824-f5a6-4b00-9628-011fbfa77ed9

الجزيرة نـــت، الأخبـــار، "محتجـــون يغلقـــون مقـــار للحكومـــة بـــالبحرين"، 2011/2/28، http://www.aljazeera.net/news/pages/a8bee7d2-10b1-4742-8483-8d946844495f

الجزيـــرة نـــت، الأخبـــار، "مســـيرات مليونيـــة ومبعـــوث خليجـــي للـــيمن"،2011/4/21. ttp://www.aljazeera.net/news/pages/1496acf5-6405-4e8c-8bae-afc69988a672

الجزيـــرة نـــت، الأخبـــار، "مظـــاهرات عنيفـــة بأنحـــاء الـــيمن"، 2011/2/17.
http://www.aljazeera.net/news/pages/af073832-f47c-4ed0-9db6-5b87b42e281f

الجزيـــرة نـــت، الأخبـــار، "مظـــاهرات للحـــوثيين واعتصـــام بصـــنعاء"، 2011/2/21.
http://www.aljazeera.net/news/pages/56af1c0e-b23e-4fe6-b62b-4315f20783cd

الجزيرة نـــت، الأخبـــار، "مظـــاهرة حاشـــدة بالمنامـــة لإســـقاط الحكومـــة"، 2011/2/22،
http://www.aljazeera.net/news/pages/b583a5de-570b-48e6-8438-f2dd9d48430b

الجزيرة نـــت، الأخبـــار، "معارضـــة البحـــرين تخفـــف شـــروطها للحـــوار"، 2011/3/20،
http://www.aljazeera.net/news/pages/50ef6680-a2ad-4f5c-872a-9928ceb774fa

الجزيـــرة نـــت، الأخبـــار، "ملـــك البحـــرين: أحبطنـــا مـــؤامرة خارجيـــة"، 2011/3/21،
http://www.aljazeera.net/news/pages/36368a9f-3dd2-4663-800f-cd8eb0e83045

الجزيرة نت، الأخبـــار، "واشـــنطن: علـــى صـــالح البـــدء بتســـليم الســـلطة"، 2011/4/5.
http://www.aljazeera.net/news/pages/d701bae9-7ff7-40f8-9dd9-75549cc5633c

الجزيـــرة نـــت، الأخبـــار، "وزيـــر بحرينـــي: أولويتنـــا اســـتعادة الأمـــن"، 2011/3/19،
http://www.aljazeera.net/news/pages/39eaecdf-32be-4610-8c39-8ba9244dc3aa

الجزيـــــــــــــــرة نـــــــــــــــت، الأخبـــــــــــــــار، 2011/2/16،
http://www.aljazeera.net/news/pages/9b33aca6-e78a-44b2-b4e9-98d40983d9b1

الجزيـــرة نـــت، الأخبـــار،"واشـــنطن تـــدعو صـــالح للإســـتجابة لشـــعبه"، 2011/3/2.
http://aljazeera.net/news/pages/be7eb3ac-9881-499f-955a-08b84518b146

الجزيرة نت، تقارير وحوارات، "التعديل الوزاري بـــالبحرين علـــى المحـــك"، 2011/2/28،
http://www.aljazeera.net/news/pages/88c436a0-966c-4039-8ce4-f7863bb2ca7b

الجزيرة نت، تقارير وحوارات، "انشقاق العسكريين يســـرع ســـقوط صـــالح"، 2011/3/22.
http://www.aljazeera.net/news/pages/e3c01d1d-2dc7-4033-8ea2-7a3029586797

الجزيرة.نت، الأخبار : جولة الصحافة : "**تشومســـكي: أميركـــا تخشـــى اســـتقلال الـــدول**"،
http://www.aljazeera.net/news/pages/bec04616-dbf8-42d8-،2011/2/5
b3aa-2d9c5b5a2dde

الجزيرة.نت، الأخبار : دولي : "أوباما يدعم التغيير ويتوقـــع رحيـــل زعمـــاء"، 2011/5/20،
http://www.aljazeera.net/news/pages/82485dbe-d370-4204-a611-24725389b35d

الجيش المصري يصـــدر البيـــان رقـــم 1، الجزيـــرة.نـــت، الأخبـــار، 10/فبرايـــر/2011،
http://www.aljazeera.net/news/pages/dafa5218-6869-4b65-987c-ddf0b49d23b2

حسين، جاسم: "في الميزان: التجارة الحرة بين أمريكا والبحرين"، 2010/2/16، http://www.jasimhusain.com/wp/?p=582

حطيط، أمين: "موقع البحرين في الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط"، مركز البحرين للدراسات، 3 يوليو 2012، http://www.bcsl.org.uk/ar/blog/504-bahrains-position-in-us?showall=&limitstart=

حمران، حمود محمد: صحيفة 26 سبتمبر، "السياسة الخارجية اليمنية ازاء الولايات المتحدة الأمريكية"، http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=22708

حنفي، عبد العظيم: "احتجاجات البحرين : الأسباب والدوافع"، 2011/3/13، http://www.almatraqa.com/showArtc.php?toicid=324

الخبر، "أكبر تجمع عسكري وأهم احتياطي نفطي : الثورة في البحرين بوابة التغيير في منطقة الخليج"، 2011/10/3، http://www.elkhabar.com/ar/autres/hadath/266864.html

الخط الزمني لثورة الشباب اليمنية، ويكيبيديا الموسوعة الحرة. http://ar.wikinews.org/wiki/%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB_%D9%8A%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%85%D9%8A%D8%B3_10/3/2011_%D9%85_%D9%85%D9%86_%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9

خليفي، الهادي: "تونس: الانفراج السياسي وعلاقة السلطة بالمعارضة –الحزب الديمقراطي التقدمي نموذجا"،2009/2/23،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=163700

الدبس، معتز: "القواعد الأمريكية العسكرية وتأثيرها على الأمن القومي العربي (الخليج العربي)"، 2010/8/3، http://www.arabic-military.com/t36303-topic

ردود فعل دولية على احداث تونس، الجزيرة – الاخبار، 2011/1/15،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F6697C2B-E8C3-41C5-B57E-0046C2867EEA.htm

رسلان، هانئ: الموقف الدولي والعربي من ثورة 25 يناير في مصر، 2011/3/8،
http://www.sudanile.com/2008-05-19-17-39-36/118-2009-02-03-19-03-41/24831------25-------.html

الرقعي، سليم نصر: "سر الموقف الامريكي من ثورة الشارع المصري"، 2011/2/3،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=244248

روسيا اليوم، "الولايات المتحدة قلقة من استغلال "القاعدة" للفوضى في اليمن".
/http://arabic.rt.com/news_all_news/news/558736

الزواوي، محمد سليمان: "موقف الغرب من الثورات العربية...رؤية سياسية"، مجلة البيان، العدد http://albayan.co.uk/MGZarticle.aspx?ID=1641.294

سالم، علاء: ثورة 25 يناير وارتباك الموقف الأمريكي، ملف الأهرام الإستراتيجي، 2011/3/1
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=611583&eid=584

السفير الأمريكي: إسقاط النظام لا يحل إشكالات اليمن والحوار هو السبيل الأمثل"،
http://www.14october.com/news.aspx?newsno=3005276 .2011/3/10

سليمان نائبا للرئيس وشفيق رئيسا للوزراء"، جريدة الأهرام، العدد 54354، 30/يناير/2011،
http://www.ahram.org.eg/The-First/News/60894.aspx

السياسة الأمريكية في الخليج العربي (في الفترة ما بين "مبدأ نيكسون" وغزو الكويت (1980 – 1990)"، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit
/5/sec02.doc_cvt.htm

شافعي، بدر حسن: "الولايات المتحدة والثورة المصرية تحديات الواقع وآفاق المستقبل"، 2011/4/22، http://mohasisi.maktoobblog.com/1657407/%D8%A7%
D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8
%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D
8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A
/%D8%A9-%D8%AA%D8%AD

الشرق الأوسط، "أوباما: توقيع المبادرة الخليجية خطوة مهمة إلى الأمام للشعب اليمني"، 2011/11/24. http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=
651329&issueno=12049

شفيق، منير: "أمريكا والثورات في تونس ومصر وليبيا"،2011/3/15.
http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19/20848-%D8%A3
88%D8% %D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D9%
A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9
%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D9%88%
D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A8
%D9%8A%D8%A7.html

الشهاري، محمد علي: "العلاقات اليمنية – الأمريكية.. شراكة ونمو واحترام متبادل"، صحيفة 26 سبتمبر، العدد 1230، http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=23243

الشوربجي، منار: "العلاقات المصرية الأمريكية: كيف يصحح الخلل ويتحقق التوازن؟"، http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118884513495568.htm

صحافة نت، "سفارة الولايات المتحدة تدين الاعتداء على المتظاهرين السلميين في تعز"، http://sahafah.net/details413663.html .2011/5/30

صدى الوطن – الثورة المصرية تدخل أسبوعها الثالث وأوباما يبقى في المنطقة الرمادية، http://www.arabamericannews.com/Arabic/index.php?mod=article&cat=%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%87%D8%B0%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D9%88%D8%B9&article=7856

ضغوط دولية متزايدة على القاهرة"، الجزيرة، الأخبار، 28/يناير/2011، http://www.aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/d627b256-8aaa-43f1-8477-c1ebafd47352

الطابع البرجماتي للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"،2011/2/21، http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid=45037

العالم يطالب مصر بإصلاحات سياسية، الجزيرة.نت، الأخبار، 2011/1/30، http://www.aljazeera.net/news/pages/06272f94-d228-4bb1-bbe6-7ad0487b2455

العبادي، نزار: "العلاقات اليمنية – الأمريكية.. التاريخ وآفاق المرحلة "،(دراسة)، 2007/04/29، http://www.nabanews.net/2009/8720.html

عبد العال، علي "الإسلاميون في تونس.. لماذا غابوا عن المشهد؟"، http://www.maganin.com/content.asp?contentid=17162،2011/1/18

عبدالله، بلال: "احتجاجات البحرين بين الأوضاع الداخلية والتجاذبات الإقليمية"، الأهرام الرقمي، 2011/9/1،

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=715034&eid=6015

عبدالله، بلال: الأهرام الرقمي، "احتجاجات البحرين بين الأوضاع الداخلية والتجاذبات الإقليمية" 2011/9/1،

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=715034&eid=6015

العرب، محمد عز: "ثلاث سيناريوهات واجهت الإحتجاجات البحرينية"، الوكالة الإخبارية للأنباء، 2012/5/17، http://www.ikhnews.com/news_view_42427.html

العربية، "أمريكا تعيد الابتسامة لأنصار النظام اليمني وتثير غضب معارضيه"، 2011/6/11. http://www.alarabiya.net/articles/2011/06/11/152868.html

العلاقات التونسية الأمريكية،

http://www.islamicnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=50007&TypeID=2&ItemID=504

غندور، صبحي: "ضوابط الموقف الأميركي الراهن"، 2011/3/25،

http://www.alarab.co.uk/libyatoday/display.asp?fname=2011%5C03%5C03-25%5C832.htm&dismode=x&ts=25-3-2011%2010:39:51

فرانس 24، "كيف يمكن تقييم الموقف الأمريكي مما يجري في البحرين"، 2011/3/18، http://www.france24.com/ar/20110318-protest-usa-reaction-absent-bahrain-demonstration

الفضـــائية – بـــرامج القنـــاة – مـــن واشـــنطن – "إزدواجيـــة إدارة أوبامـــا"، 2012/2/20، http://www.aljazeera.net/programs/pages/1ff37e94-10f2-427e-8f13-39d7f2ca28f6

الفقيه، عبـــدالله "العلاقـــات اليمنيـــة الأمريكيـــة بـــين الإســـتمرار والتغييـــر" 2006/5/25، .http://www.al-tagheer.com/arts1017.html

فلسطين أون لاين، "استمرار التظاهر وتعثر الحوار، التصعيد يتواصل بين صالح ومعارضيه"، 2011/3/31. http://www.felesteen.ps/backup%20web/sub.php?page=details&nid=18381

القصلي، عبده سيف: "التدخل الأمريكي في اليمن: تجسس.. عمليات عسكرية سرية.. وأنشـــطة ناعمـــــــــــــــــــــــة (مشـــــــــــــــــــــــــبوهة)"،2010/08/22، http://forum.sh3bwah.maktoob.com/t281775.html

القصلي، عبده سيف: "العلاقات اليمنيـــة الأمريكيـــة.. تـــوتر ترممـــه المصـــالح المتبادلـــة"، 2009/08/18، http://alqasli.maktoobblog.com/45/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D9%85%D9%85-2/

كاتز، مارك: (Mark Katz)، "العلاقات اليمنيـــة – الأمريكيـــة والحـــرب ضـــد الإرهـــاب"، 2004/10/10، http://www.almotamar.net/news/15579.htm

كيوان، مأمون: "الحركة الاسلامية التونسية وثورة الياسمين الشعبية النشأة والمســـار والـــدور المـــــــــأمول"، http://www.alhiwaraldini.com/Portal/Cultcure/Arabic/CategoryID/16041/CaseID/106794/71243.aspx

مـــــأرب بـــــرس، "تقريـــــر "أبعـــــاد" حـــــول الثـــــورة اليمنيـــــة"، 2011/9/17.
http://marebpress.net/news_details.php?sid=36586

مأرب برس، أحمد الزرقه، "تحولات الموقف الدولي تجاه اليمن..مخـــرج الطـــوارئ الأخيـــر للرئيس ونظامة"، 2011/4/21. http://marebpress.net/articles.php?id=9959

مبارك يتنحى ويسلم سلطاته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة"، العربيـــة، 12/فبرايـــر/ 2011،
http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/11/137234.html

مبارك يعلن إجراءات الإنتقال السلمي للسلطة، جريدة الأهرام، العدد 45348، 2/فبراير/2011،
http://www.ahram.org.eg/The-First/News/61094.aspx

المتظـــاهرون مصـــممون وأنبـــاء عـــن مفاوضـــات، الجزيـــرة، الأخبـــار، 2011/2/4،
http://www.aljazeera.net/news/pages/a14ad2f2-325a-43ec-94f9-187d86f18123

محطات بارزة في مسيرة العلاقات اليمنية – الأمريكية، صـــحيفة 26 ســـبتمبر، العـــدد 1230
http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=23244

محمد عز العرب، "ثلاث سيناريوهات واجهت الإحتجاجات البحرينية"، الوكالة الإخبارية للأنباء، 2012/5/17، http://www.ikhnews.com/news_view_42427.html

المرصـــد البحرينـــي، "بواعـــث قلـــق الـــدول الغربيـــة مـــن الأوضـــاع فـــي البحـــرين"،
http://www.bahrainmonitor.com/motabaa/t-030-01.html

مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، "الموقف الأمريكي.. بين قـــيم الحريـــة ومخـــاوف الحـــــــــرب علـــــــــى الإرهـــــــــاب". http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=1&id=217&s=1&tab=2

المصدر أونلايـــن، "قـــراءة فـــي "تحـــولات الموقـــف الأمريكـــي بـــاليمن"، 2011/11/25.
http://almasdaronline.com/index.php?page=news&article-section=1&news_id=25903

مصر: فرار الاف السجناء والجيش يـــدفع بتعزيـــزات إضـــافية، B.B.C، 30/ينـــاير/2011
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110129_egypt_solimman_obama.shtml

المصـــري اليـــوم، "كلنتـــون : لا أحـــد توقـــع نهايـــة مبـــارك ونخشـــى اختطـــاف الثـــورة المصرية"،2011/2/15، http://www.almasryalyoum.com/node/320054

مصطفى، نصر طـــه: "الـــيمن وأميركـــا وعقـــد صـــعب مـــن العلاقـــات"، 2012/03/20،
http://marebpress.net/articles.php?lng=arabic&aid=14650

المهام الأمريكية لمنع تصدير الثورة التونســية الـــى بقيـــة الأنظمـــة العربيـــة،2011/1/18.
http://www.al-ansaar.net/main/pages/news.php?nid=5576

مواقـــف عربيـــة وأجنبيـــة مـــن الثـــورة المصـــرية – محـــاورات المصـــريين،
http://www.egyptiantalks.org/invb/index.php?showtopic=116627

هروب بن علي.. ترحيب غربي وصمت عربي شبه مطبق، أون إســـلام، 15 ينـــاير 2011،
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special-folders-pages/tunisia/127834-2011-01-15-07-06-43.html

واشـــنطن بوســـت، "تحـــالف واشـــنطن المضـــطرب مـــع البحـــرين"، 2011/8/5،
http://www.aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/34fbac7d-8852-4a5d-84e5-17f1bd2e666d

الوجـــــــــود الأمريكـــــــــي فـــــــــي الخلـــــــــيج..تـــــــــاريخ ودلالات"،
http://www.iraqipa.net/7_09/1_5/a22_4juli09.htm

الوسط،" السفير الأميركي لا نتدخل في شئون البحرين... وأمن البحـــرين جـــزء مـــن أمننـــا الإســـتراتيجي"، 2012/1/22،
http://www.alwasatnews.com/3424/news/read/623350/1.html

وكيليكـــيس (Wikileaks): الـــنص الكامـــل لوثيقـــة حـــول تـــونس. 15 ينـــاير 2011،
http://bilad-13.maktoobblog.com/1620231/%D9%88%D9%83%D9
D9%83%D9%8A%D8%B3-%D8%A7% %8A%D9%84%D9%8A%
D9%84%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%
A7%D9%85%D9%84-%D9%84%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9
%82%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AA%D9%88%
/D9%86%D8%B3

ياســـين، الســـيد: " الإصـــلاح فـــي الخطـــاب الرئاســـي الأمريكـــي"، 4/مـــايو 2006،
http://www.ahram.org.eg/Archive/2006/5/4/WRIT1.HTM

An-Najah National University
Factulty of Graduate Studies

The United States of America and the Peoples Revolutionary Transformations in the Axis of Moderate Arab Countries (2010-2011)

By
Abd Allah Abdul-Haleem Asa'd Abdul-Haleem

Supervised By
Dr. Othman Othman

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning & Development , Faculty of Gradute Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2012

The United States of America and the Peoples Revolutionary Transformations in the Axis of Moderate Arab Countries (2010-2011)

By
Abd Allah Abdul-Haleem Asa'd Abdul-Haleem
Supervised By
Dr. Othman Othman

Abstract

This study aims at analyzing the American situation about the popular revolutions and protestations in the Arab countries of the moderate axis in order to clarify the objects and interests of this situation which was different and sometimes discrepant towards the revolutions which proclaimed the same demands and slogans . The revolutions and protestations have occurred in some Arab countries which are the united States friends and allies and classified as Arab countries of the moderate axis.

The study limits of places include Tunisia , Egypt, Yemen and Bahrain while the its limits of time starts from 17th, December which is the start of the Tunisian revolution and stops with the end of the Yemeni revolution on 23th , November 2011.

The study asked several questions about the discrepancy of the American attitude towards each one of the revolutions , but the main one was about the strategy of dealing with the popular Arabic revolution in the countries of moderate axis.

For answering the study questions, the study presented several hypotheses ; the main one was that the United States cared mainly about its

interests and achievements in these courtiers, the discrepancy in the situation was in the use of different procedures and tools and not connected with the steady unchanged objectives which were keeping the strong relations with these regimes in order to keep them in the Western side with the continuity of the political and economical cooperation and even the security one.

The study consists of introduction, five chapters and conclusion. The first one clarifies the United States policies in the Arab Region before the out breaking of the current revolutions , the reasons for the its concerns . Also, it clarifies the discrepancy in the United States policies towards the region during and after the cold war , after the September the 11th ,and finally after the Egyptian elections in 2005 and the Palestinian in 2006.

Moreover, the study discussed the four revolutions , each one included chapter which clarifies the relation of the United States with each regime before the revolution and the discussion and analyzing the American situation for each one separately in order to reach the real objective of the United states from each one.

Finally, the study concluded that the United states treatment of the Arabic revolution based on the achievement of the American interests , keeping them and reducing the negative effects . The norms and saying that the administration of the president Obama called for was for the purpose of the media consumptions. On other words, the seasing violence, protecting rights and freedoms, and demanding the peaceful demonstrations

that the U.S Administration requested didn't aim to for national norms but, on the other hand , these demands were for brightening the U.S image all over the word as a democratic oasis which supports the change in the Arab region. Also, the study concluded the fact that facing the Arab mob when the change has become a determinism has negative effects on its interests and on the relation with the new regimes .Also, the opposite side will make a clear discrepancy with its declared slogans for freedom, reform and democracy which the administration calls for a long time and will appear the U.S.A as an ally for the suppression and tyranny that come to an end in the region. The situation will affect the U.S interests negatively.